



المدخل

إلى جامع الإمام الترمذي

رحمه الله تعالى (٢١٠ - ٢٧٩ هـ)

تأليف

د. الطاهر الأزهر خذيري

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

المدخل

إلى جامع الإمام الترمذي

الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م
الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٧٩)

الرؤية: الريادة عالميًا في العمل الإسلامي.

الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد









المدخل

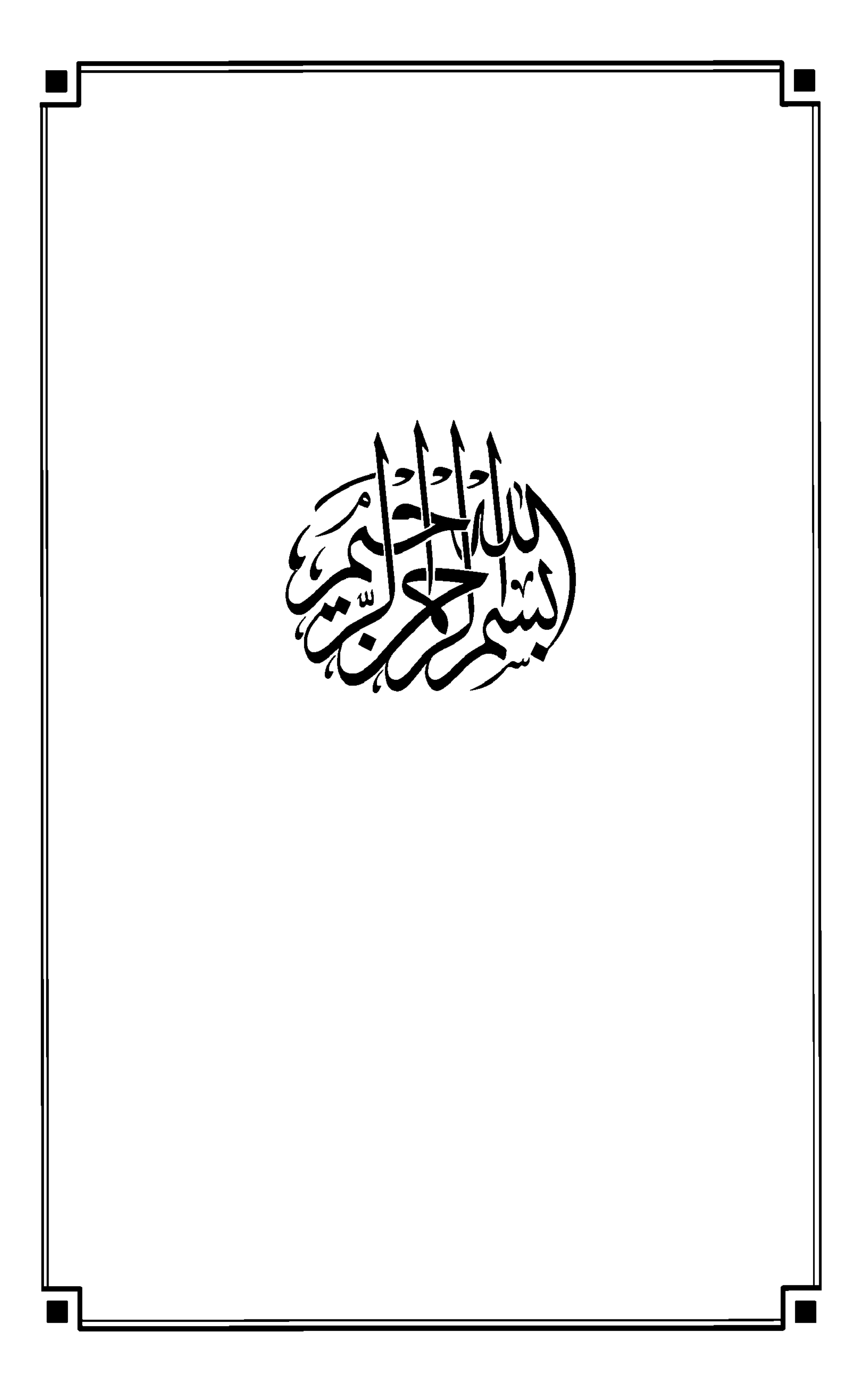
إلى جامع الإمام الترمذي

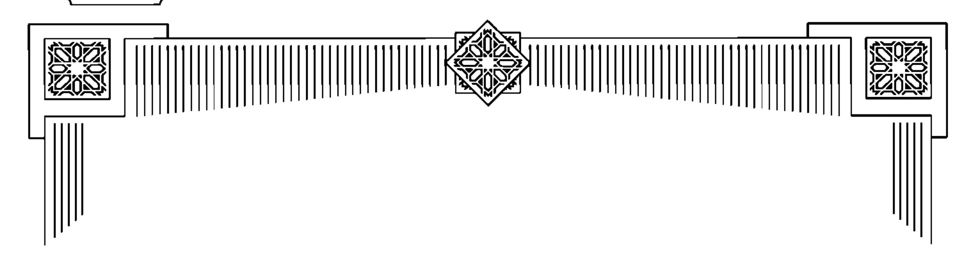
رحمه الله تعالى (٢١٠ - ٢٧٩ هـ)

تأليف

د. الطاهر الأزهر خذيري

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا في الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ

١ ـ قال الإمام التّرمذيّ: «قال لي محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٢٥٦هـ): ما انتفعتُ بك أكثرُ مِمّا انتفعتَ بي».

٢ ـ وقال الحافظ عمر بن أحمد المَروزي الجوهري المعروف بابن عَلَّك رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٣٢٥هـ): «مات محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بَكَى حتى عَمِيَ».

٣ ـ وقال الإمام ابن حبّان رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٣٥٤هـ): «كان ممّن جَمَع وصَنّف وحفِظ وذاكَر».

٤ ـ وقال الإمام أبو سَعْدٍ الإدريسيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٠٥هـ): «أحَدُ الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ كان يُضرَب به المثل في الحفظ».

٥ ـ وقال الإمام أبو يعلى الخليليّ القزوينيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٤٦هـ): «ثقةٌ متّفقٌ عليه، له كتابٌ في السّنن، وكلامٌ في الجرح والتّعديل... وهو مشهورٌ بالأمانة والعلم».

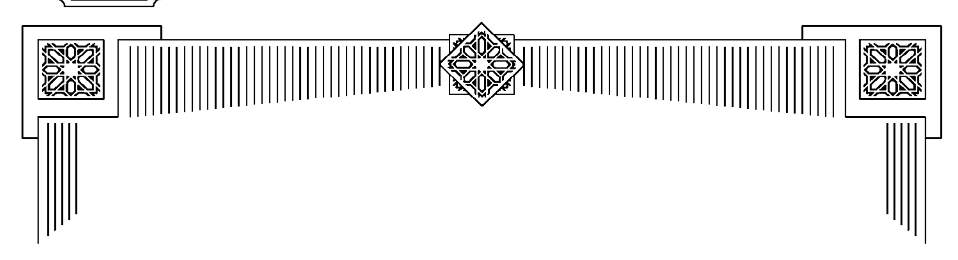
٦ ـ وقال الإمام أبو سعد السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٦٢هـ): «إمام عصره بلا مدافعة»، وقال: «أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث».

٧ ـ وقال الحافظ المِزّيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٤٢هـ): «صاحب الجامع وغيرِه من المصنفات، أحدُ الأئمة الحفاظ المبرِّزين، ومَن نَفع الله به المسلمين».

٨ ـ وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٤٨هـ): «الحافظ العَلَم، الإمام البارع»، وقال أيضًا: «الحافظ العَلَم، صاحب الجامع، ثقةٌ، مُجْمَعٌ عليه».

٩ ـ وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٧٤هـ): «وهو أحد أئمّة هذا الشّأن في زمانه».

١٠ ـ وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٨٥٢هـ): «أحد الأئمّة الأعلام».



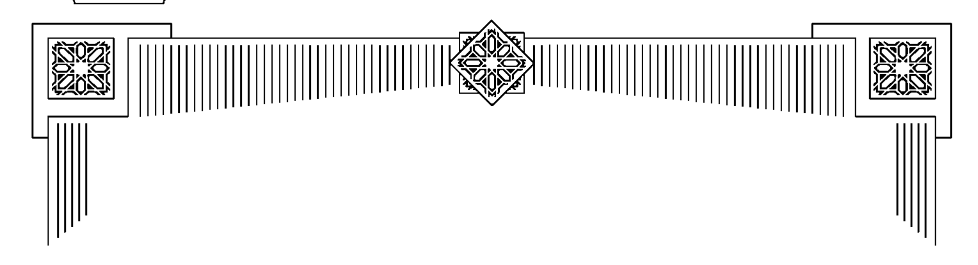
وقالوا في جامع الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ

١ ـ قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهَرَوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٨١هـ): «جامع الترمذي عندي أنفعُ من كتابَي البخاريّ ومسلم، لأن كتابَي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحّرُ العالِمُ، وكتابُ أبي عيسى يصِلُ إلى فائدته كلُّ أحدٍ من الناس».

٢ ـ وقال الإمام أبو بكرِ بنُ العربيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٤٣هـ): «... وليس فيهم مثلُ كتاب أبي عيسى، حلاوةَ مَقْطَع، ونَفاسة مَنْزَع، وعُذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعةَ عشَرَ علمًا فرائد... وهذا شيءٌ لا يعُمُّه إلا العلمُ الغزير، والتوفيقُ الكثير، والفراغُ والتدبير».

٣ ـ وقال الحافظ تقي الدين أبو القاسم عبيد بن محمد الإِسْعِرْديّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٩٢هـ): «ولأبي عيسى فضائلُ تُجمَع، وتُروَى وتُسمَع، وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتّفق أهل الحَلّ والعَقد، والفضْلِ والنّقْد، مِن العلماء والفقهاء، وحُفّاظِ الحديث النّبهاء، على قَبولِها، والحكمِ بصحّة أصولِها، وما ورد في أبوابها وفُصولِها».

٤ ـ وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الجامع علمٌ نافع، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام».



مقدمة المؤلف

اللهم لك الحمدُ على نعمائِكَ وبلائِك، وآلائِكَ ولأوائِك، أَعْطَيْتَ فأرْضيْتَ، ومنعْتَ فأنْجَيْتَ، بِيدكَ التّوفيقُ وبِك العِصمة، وفيكَ الرّجاءُ ومنك الحِكمة، لك الحمدُ يا ربِّ على ما تُولِي وتصنَع، ولك الشّكْرُ على ما تَزْوِي وتَدْفَع.

اللهمّ إنّا نعوذ بك مِن دعوَى علمٍ بلا علم، وتصنُّعِ حالٍ بلا صدقٍ أو حِلْم.

وصلِّ يا ربِّ وسلِّمْ على صَفِيِّكَ مِن خلْقِكَ، وحبيبِكَ وخَليلِكَ مِن عبادِك؛ سيِّدنا محمدٍ؛ وليِّ نعْمَتِنا بفضْلِك، وسائقِنا إلى رضوانِكَ بإذْنِك.

أمّا بعْدُ:

فإنّ العلمَ أشرفُ الفضائل وأزكى الخِلال، وأعْظمُ مُوصِلٍ لِرِضَا ذِي الملكوت والجَلال؛ ولا يزال اللهُ تعالى يَتخيّر له مِن أوليائه قومًا عَرَف ما يُكِنّون، ورَضِي بما يصنعون؛ فَحَمَّلَهُم أمانةَ العلم وشرّفَهُم بها، وأعانَهم على حَمْلِها والقيام بأمْرها؛ ليكونوا في هذه الأمّة المرحومة مصابيحَ هُدًى في أيامها ولَيَالِيها الحالكة.

وقد اختَصّ الله تعالى هذه الأمّة بمزايا عدّة؛ مِن أهمّها وأعظمِها: حِفْظُه القرآنَ والسّنّةَ من التّبديل والضَّياع؛ فأمّا القرآن فلم يزل ولا يزال مَكلوءًا بعناية الله سبحانه؛ تصديقًا لوعده: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ

لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ [الحجر ٩]، وأمّا السّنّة النّبويّةُ فقد قَيَّضَ الله تعالى لها رجالًا مِن خاصَّتِه وأوليائه؛ يَذُبُّون عنها ما يمكن أن يَعْلَقَ بها مِن الأوهام والأغلاط، أو الأكاذيب.

وأهلُ الحديثِ بلغوا مِن المكانةِ والسّؤددِ المحلَّ العالي؛ حتى اشتهى الملوكُ مَجالِسَهم، وعَدّوا ذلك مِن لذائذ الدّنيا؛ رُوي أنّه قيل للخليفة المنصور: هل بقي مِن لذّات الدّنيا شيء لم تَنَلْه؟ قال: بقيت خصلةٌ: أنْ أقعُدَ في مِصطَبةٍ وحَوْلي أصحابُ الحديث؛ فيقول المستَمْلي: مَن ذَكَرتَ رَحِمَك الله؟ قيل: فغدا عليه أبناء الوزراء بالمحابر والدّفاتر؛ فقال: «لستُم بِهِم، إنّما هم الدَّنِسَةُ ثيابُهم، المشقّقةُ أرجلُهُم، الطّويلةُ شعورُهم، بُرُدُ الآفاق، ونَقَلةُ الحديث»[(١)].

وقال القاضي يحيى بن أكثم رَحِمَهُ الله: «كنتُ قاضيًا وأميرًا ووزيرًا؛ ما وَلَجَ في سمْعي أحْلى مِن قول المستَمْلي: مَن ذَكَرْتَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنْكَ»[(٢)].

أهلُ الحديث بحقٍّ هُم مَن آثروا الآخرة على الدّنيا، وبَذَلوا في سبيل العلم مُهَجَهُم، واستعذبوا لأجله المكارِهَ والمشاقّ، ولقد سئل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ الله عن معنى حديثِ «الطّائفة المنصورة»؛ فقال: «إنْ لم تكن هذه الطّائفةُ المنصورةُ أصحابَ الحديثِ فلا أدري مَن هُمْ!».

قال أبو عبد الله الحاكم تعليقًا على مقالة أحمد رحمهما الله: «ومَن أحقُّ بهذا التّأويل مِن قوم سَلَكوا مَحَجّةَ الصّالحين، واتّبعوا آثارَ السّلفِ مِن الماضين... جَعَلوا المساجد بُيُوتَهم، وأساطِينَها تُكاءَهُم، وبَوَارِيَها فُرُشَهُم... أصحابُ الحديثِ خير النّاس، وكيف لا يكونون كذلك! وقد

(١) تاريخ دمشق (٣٢/ ٣٣٠).
(٢) انظر: تهذيب التّهذيب: (١١/ ١٦١).

نَبَذُوا الدّنيا بأسْرِها وراءَهم، وجعلوا غذاءَهم الكتابةَ، وسَمَرَهُم المعارضةَ، واسْتِرْوَاحَهم المذاكرةَ، وخَلُوقَهُمُ المِدادَ، ونَومَهُم السُّهادَ، واصْطِلاءَهم الضّياءَ، وتَوسُّدَهم الحصى... فعقولُهُم بلَذَاذةِ السّنّة غامرةٌ، وقلوبُهُم بالرّضاءِ في الأحوال عامرةٌ»[1].

ومِن أحسنِ دواوينِ السّنّة التي وصلتْنا بعد موطّأ الإمام مالك والصّحيحين= السّننُ الأربعةُ التي عليها مَدارُ أكثرِ الأحكامِ، وهي مُعوَّلُ الأئمّة مِن الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين والحُكّام، ولِكلٍّ واحدٍ من هذه الكتب السّتّة خِصِّيصَى ينفرد بها أو يَشْرَكُه فيها غيرُه، وأهلُ هذا الفنّ أعْرَفُ بمحاسِنِها وخصائصها، وإليهم المرجعُ في ذلك، وجلالةُ هذه التّصانيف ليست مَحَلَّ نقاشٍ، وإنّما يقع النّظر في الأَصَحِّيّةِ والإتقانِ وعمومِ النّفع.

وأكثرُ العلماء مِن المتقدّمين والمتأخّرين على أنّ الصّحيحين تربّعَا على المحلّ الأسْنى، وبلغَا الدّرجةَ الأوفى، أمّا كتب السُّنن الأخرى؛ ففيها الصّحيحُ مِن الحديثِ والحسنُ والضّعيف، وكلّها مصنّفاتٌ كُتِبَ لها القَبولُ في الأرض، وعَكَفَ النّاسُ على دراستِها والإفادةِ منها؛ حتى أضحتْ شِعارًا لِحُفّاظ السّنةِ ومُتّبعي الأثر.

وفي هذا «المَدخَل» أضع بين يديك ـ أخي القارئَ ـ بعضَ المقدّماتِ اللّازمةِ؛ تَنْتَجِعُ فيها قبل وُرُودِ صفَحاتِ «الجامع»؛ وهو مستفادٌ مِن مجموعِ قراءاتٍ في كُتُب أهلِ الاختصاص؛ أُولِي النّظرِ المتقدِّمِ في عِلْم مصطلَح الحديث، ومِن كُتُبٍ حديثَةٍ اعتنتْ بالتّرمذيّ وكتابه؛ ومادّتُهُ الأصيلةُ مِن كتاب «الجامع».

هذا، وقد جعلتُ خُطّة الكتاب مبنيّةً على بابين:

---

(١) معرفة علوم الحديث؛ ص: (١٠٨ ـ ١٠٩).

الأول منهما عن حياة الإمام الترمذيّ، وتحته فصلانِ وعدّةُ مباحثَ ومطالبَ.

والباب الثّاني عن الجامع للإمام التّرمذيّ ومنهجه فيه، وتحته أيضًا فصلان وعدّةُ مباحث ومطالب.

وأخيرًا فما كان في هذا «المدخَل» مِن الصّواب فهو مَحْضُ فضْلِ الله تعالى، والحمد لله، وما كان فيه من الزّلل والتّقصير فمِنِّي، وأستغفرُ الله من جميع ذلك.

واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ، ونِسْبةُ العِلْمِ إليهِ أَسْلَمُ(١).

(١) وفي هذه الطبعة الثالثة أُسند هذا المدخل إلى الأخ الشيخ ياسر إبراهيم نجار، الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، والباحث الشرعي في إدارة الشؤون الفنية، فقام بمراجعته وتدقيقه لغويًّا وعلميًّا، وأجرى على الكتاب بعض تعديلات، وأضاف إليه بعض إضافات.

وكان الباحث الشيخ ياسر إبراهيم نجار تواصل مع مؤلف المدخل د. الطاهر خذيري، وأذن له بذلك، فجزاهما الله خيرًا.

الباب الأول

حياة الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه فصلانِ:

الفصل الأول: السِّيرة الذّاتيّة للإمام التّرمذيّ.

الفصل الثّاني: الحياة العلميّة للإمام التّرمذيّ.

الفصل الأول

السيرة الذاتية للإمام الترمذي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: بلده «ترمذ»



المبحث الأول

اسمه ونسبه ومولده(١)

هو الإمام الحافظ: محمّدُ بنُ عيسى بنِ سَوْرةَ بنِ موسى بنِ الضّحّاك السُّلَميّ التّرمذيّ(٢) البُوغي، وقيل: محمدُ بنُ عيسى بنِ سَوْرةَ بنِ شداد، وقيل: محمدُ بنُ عيسى بنِ يَزِيدَ بنِ سَوْرةَ بنِ السَّكَن.

وُلد رَحِمَهُ اللَّهُ في حدود سنة عشْرٍ ومئتين مِن الهجرة.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ضريرًا، واختُلف هل وُلد أعمى، أم أصابه ذلك في كِبَرِه؟ والصّحيح ـ كما ذكر غير واحدٍ من مُترجِميه ـ أنّه أَضَرّ في كِبَرِه، وذلك

---

(١) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢ ـ ٩٣)، وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٨)، العبر للذّهبيّ: (٢/ ٦٢ ـ ٦٣)، الوافي بالوفيات: (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦)، البداية والنّهاية: (١١/ ٦٦ ـ ٦٧)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٧ ـ ٣٨٩)، النّجوم الزّاهرة: (٣/ ٨٨)، طبقات الحفّاظ؛ ص: (٢٧٨)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٢) ذكر الشّيخ المباركفوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تحفته عن الشّاه عبد العزيز فائدةً، وهي أنّ الحكيم التّرمذيّ صاحبَ «نوادر الأصول» غيرُ أبي عيسى التّرمذيّ صاحب الجامع، وجامع التّرمذيّ معدودٌ في الكتب السّتّة، وأمّا «نوادر الأصول» فأكثر أحاديثِهِ ضعافٌ غيرُ معتبَرَة، وهناك ترمذيٌّ ثالثٌ هو: أبو الحسن أحمد بن الحسن المشهور بالتّرمذيّ الكبير؛ الحافظ العَلَم، توفي سنة بضع وأربعين ومئتين.
والحقيقةُ أنّ تَقَصّيَ كُتُبِ الرّجالِ والتّراجم والرِّحلاتِ يَقُود إلى أكثرَ مِن هؤلاء الثّلاثةِ، ولك أن تُراجِع ما جاء في: «تاريخ الإسلام» للحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد ذَكَر فيه خمسةَ عشَرَ عَلَمًا من التّرامذة، كلّهم عاشوا في القرن الثّالث الهجريّ؛ قرنِ الإمام أبي عيسى التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

بعد رحْلته في طلب الحديث وكتابته العلم، ولذلك قال ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي يظهر من حال التّرمذيّ أنه إنّما طرأ عليه العَمَى بعد أن رَحَل وسمِع وكتَبَ وذَاكَر ونَاظَر وصَنَّف»[١].

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ منقطعًا عن الدّنيا، مُكبًّا على العلم والعبادة، دائمَ الصّلة بالصّالحين؛ شديدَ التّوقّي والاحتياط، حتى جُعِلَ خليفةَ الإمام أبي عبد الله البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كثيرٍ مِن خصال الخير.

يقول الحافظ عمر بن أحمد المَروزي الجوهري المعروف بابن عَلَّك (ت٣٢٥هـ): «مات محمد بن إسماعيل البخاريّ ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عَمِي، وبقي ضريرًا سنين»[٢].

(١) انظر: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢)، البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).
(٢) راجع: سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٣)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٧).



المبحث الثاني

بلدُه «ترمذ»

«تِرْمِذ» مدينةٌ خُراسانيّةٌ على الضّفّةِ الشّرقيّةِ من وادي جيحون (في جنوب جمهوريّة أوزبكستان على حدود أفغانستان؛ حسب التّقسيم الجغرافيّ الحاليّ)، بها دارُ الإمارة، ولها أسواقٌ وعماراتٌ، وهي مدينةٌ حَسَنةٌ عامرةٌ آهِلةٌ، مفروشةُ الأزِقّةِ بالآجُرّ[1].

وقد جاء في «رحلة ابن بطّوطة» أنّها: «مدينةٌ كبيرةٌ حَسَنةُ العِمارةِ والأسواق، تخترقها الأنهار، وبها البساتين الكثيرةُ والعِنبُ، والسَّفَرْجلُ بها كثيرٌ مُتناهِي الطِّيب، واللُّحومُ بها كثيرةٌ، وكذلك الألبان، وأهْلُها يغسلون رؤوسهم في الحمّام باللّبَن عِوضًا عن الطَّفْل![2]... وكانت مدينةُ «ترمذ» القديمة مبنيّةً على شاطئ جيحون، فلما خَرَّبَها تنكيز، بُنيتْ هذه الحديثةُ على مِيلَيْن من النّهر»[3].

وهذا النّصُّ يدُلّنا على أُبّهةِ المدينةِ وتمامِ رفاهَتِها، ومدى تنعُّم

(١) الرّوض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميريّ؛ تحقيق إحسان عباس: (١/ ١٣٢).

(٢) الطَّفْل، ويعرف أيضًا بالبَيْلُون: هو طين أصفر تصبغ به الثياب، ويغسل به الرأس. انظر تاج العروس مادة (بيل): (٢٨/ ١٣٣)، ومادة (طفل): (٢٩/ ٣٧٦)، ومادة (نعم): (٣٣/ ٥١٨) ومادة (بلن): (٣٤/ ٢٧٤)، المعجم الوسيط مادة (طفل): (ص٥٦٠).

(٣) انظر: رحلة ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار صادر: (ص٣٧٩)، المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧).

أهلِها، وبلوغِهِم من المَدَنِيّةِ شَأْوًا متقدِّمًا.

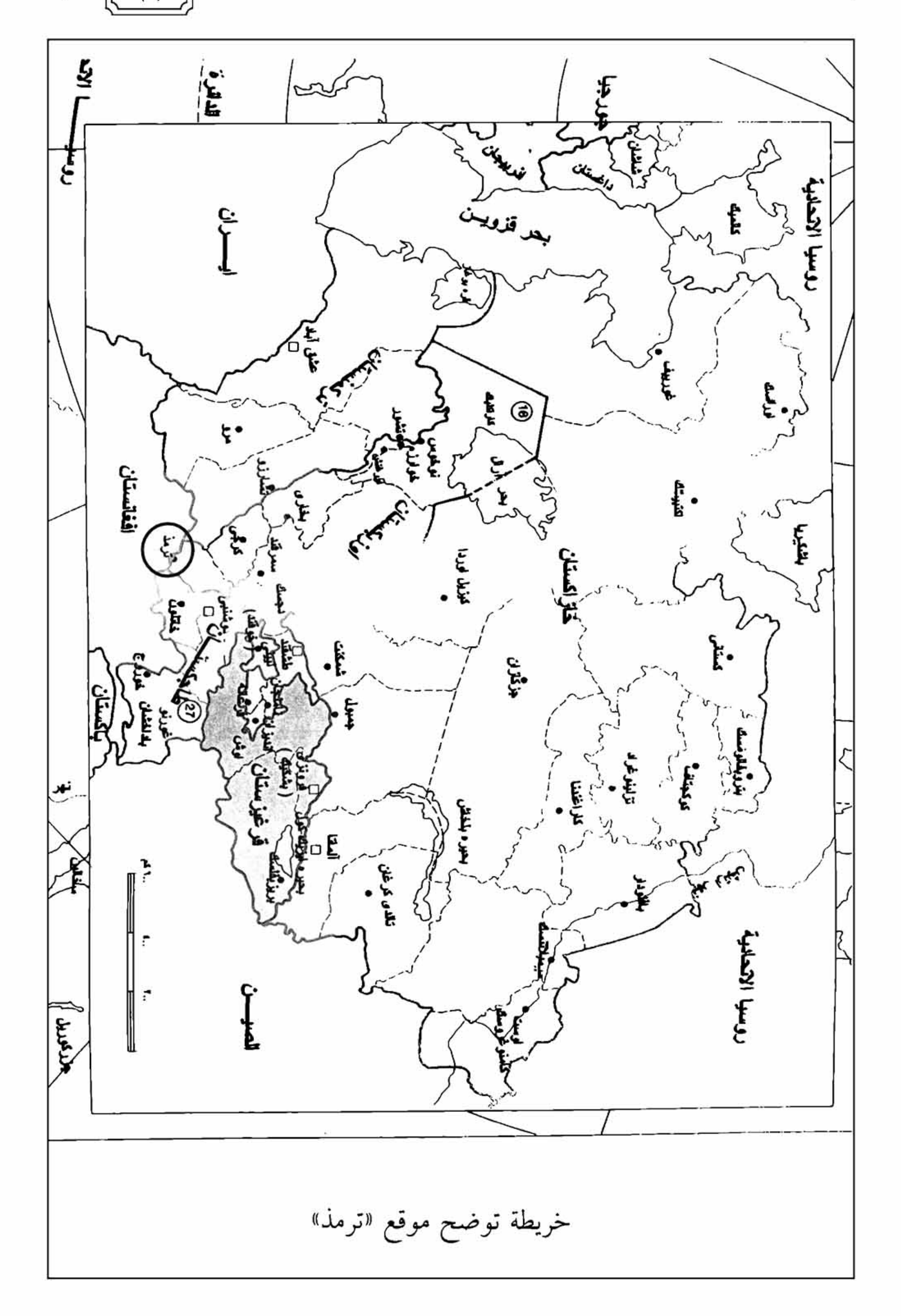
وجاء في «دائرة المعارف الإسلاميّة»[١] أنّ «ترمذ» تقع على خطّ ٣٧ شمالًا تقريبًا، وخطّ طول ٦٧ شرق غرينتش، وأنّها دخلت في الإسلام سنة ٧٠هـ، وكانت البوذيّةُ هي السّائدةَ فيها قبل الفتح الإسلاميّ، فقد كان بها اثنا عشر معبدًا ونحوُ ألفِ راهبٍ، وكان على «ترمذ» وقتَها ملكٌ يلقّب بـ: ترمذ شاه.

وقد كانت البوذيّةُ سائدةً في «ترمذ» حتى أشْرق عليها نُورُ الإسلامِ فَفَتَحها موسى بن عبد الله بن خازم رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٧٠هـ (٦٨٩م)، واستقلَّ بها عن حكم الدّولة الأمويّة، ثمّ رَجَعتْ مرةً أخرى بعد زمَنٍ تحت سلطان الأُمَوِيّين[٢].

---

(١) دائرة المعارف الإسلاميّة؛ مادة: «ترمذ».

(٢) انظر: المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٥).



خريطة توضح موقع «ترمذ»

الفصل الثّاني
الحياة العلميّة للإمام التّرمذيّ

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: مكانته في العلم والدّين، وثناء العلماء عليه، ورِحلاته العلميّة.

المبحث الثاني: أبرز شيوخه في الرّواية ونقْد الحديث وتعليله.

المبحث الثالث: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في الفقه والتّفسير واللغة.

المبحث الرابع: أبرز تلاميذه.

المبحث الخامس: مُصنّفات الإمام التّرمذيّ.

المبحث السادس: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



المبحث الأول

مكانته في العلم والدّين
وثناء العلماء عليه، ورِحلاته العلميّة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مكانتُه وثناءُ العلماء عليه

اجتمعتْ في الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ خصائلُ ومزايا جعلتْه محطَّ أنظارِ الأئمّة المتقدّمين، فقد رأوا فيه مِن علائم المراقبةِ والخشيةِ، ولزوم السّنّةِ، وتمامِ المتابعةِ، وسَعَةِ الحفظِ، وسيلان الذِّهن، والزّهدِ في الدّنيا، وغير ذلك = ما دفعهم إلى الثّناء عليه، وذِكْرِه الذّكرَ الحسَنَ اللّائقَ بفضله وكرامته.

ولعلّ مِن أبرز الخصالِ التي حملت الأئمّةَ على معرفةِ فضلِهِ وجلالتِهِ: حفظه المتين للعلْم، واستظهارُه الأحاديثَ بسماعها لأول مرة، ومِن غرائِبِ حكاياتِهِ في ذلك ما قَصَّهُ مِن حادثةٍ جَرَتْ له؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنت في طريق مكّة، فكتبتُ جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظنّ أنّ الجزأيْن معي، فسألته فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ عليّ مِن لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقًا بياضًا؛ فقال: أمَا تستحيي مِنّي؟ فأعلمْتُه بأمْري، وقلت: أحْفَظُهُ كلّه؛ قال: اقرأ، فقرأته عليه، فلم يصدّقني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيء؟ فقلت: حدّثني بغيره، قال: فحدَّثَني بأربعين حديثًا، ثم قال: هات؛ فأعدتُها عليه ما

أخطأت في حرْفٍ؛ فقال: ما رأيتُ مثلَك!»[١].

وهذه بعضُ أقوالِ الأئمّةِ في الإمامِ التّرمذيِّ رَحِمَهُ اللهُ تُبيّنُ بعضَ قدْرِهِ وعظمتِهِ وجلالتِهِ في نفوسِهم:

١ ـ قال نصر بن محمد الشّيركوهيّ رَحِمَهُ اللهُ: سمعت محمد بن عيسى التّرمذيّ يقول: «قال لي محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ اللهُ (ت٢٥٦هـ): ما انتفعتُ بك أكثرُ مِمّا انتفعتَ بي»[٢].

٢ ـ وقال الحافظ عمر بن أحمد المَروزي الجوهري المعروف بابن عَلَّك رَحِمَهُ اللهُ (ت٣٢٥هـ): «مات محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بَكَى حتى عَمِيَ»[٣].

٣ ـ وقال الإمام ابن حبّان رَحِمَهُ اللهُ (ت٣٥٤هـ): «كان ممّن جَمَع وصنّف وحفِظ وذاكَر»[٤].

٣ ـ وقال الإمام أبو سَعْدٍ الإدريسيّ رَحِمَهُ اللهُ (ت٤٠٥هـ): «محمد بن عيسى بن سَوْرة التّرمذيّ الحافظ الضّرير: أحَدُ الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ صنّف كتاب الجامع، والتّواريخَ، والعلل، تصنيفَ رجلٍ عالمٍ متقِنٍ، كان يُضرَب به المثل في الحفظ»[٥].

٥ ـ وقال الإمام أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليليّ القزوينيّ رَحِمَهُ اللهُ (ت٤٤٦هـ): «محمد بن عيسى بن سَوْرة بن شدّاد الحافظ؛ ثقةٌ متّفقٌ عليه، له كتابٌ في السّنن، وكلامٌ في الجرح والتّعديل، روى عنه أبو

---

(١) انظر: السير: (١٣/ ٢٧٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٥)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

(٢) تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٤٥).

(٣) التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٩).

(٤) التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، كتاب الثّقات: (٩/ ١٥٣).

(٥) طبقات الحفاظ: (١/ ٥٤).

محبوب والأجلاء بمرْو... وهو مشهورٌ بالأمانة والعلم»[(١)].

٦ ـ وقال الإمام أبو سعد السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٥٦٢هـ): «إمام عصره بلا مدافعة». وقال: «أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث»[(٢)].

٧ ـ وقال الحافظ تقي الدين أبو القاسم عبيد بن محمد الإسْعِرْديّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٦٩٢هـ): «ولأبي عيسى فضائلُ تُجمَع، وتُروَى وتُسمَع، وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتّفق أهل الحَلّ والعَقد، والفضْلِ والنّقْد، مِن العلماء والفقهاء، وحُفّاظِ الحديث النّبهاء، على قَبولِها، والحكمِ بصحّة أصولِها، وما ورد في أبوابها وفُصولِها»[(٣)].

٨ ـ وقال الحافظ المِزّيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٤٢هـ): «صاحب الجامع وغيره من المصنفات، أحدُ الأئمة الحفاظ المبرِّزين، ومَن نَفع الله به المسلمين»[(٤)].

٩ ـ وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٤٨هـ): «الحافظ العَلَم، الإمام البارع»، وقال أيضًا: «الحافظ العَلَم، صاحب الجامع، ثقةٌ، مُجْمَعٌ عليه»[(٥)].

١٠ ـ وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٧٤هـ): «وهو أحد أئمّة هذا الشّأن في زمانه»[(٦)].

١١ ـ وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٨٥٠هـ): «أحد الأئمّة

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (٣/ ٩٠٥)، وانظر: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤). البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٢) الأنساب: (٢/ ٣٦١) و(٣/ ٤٢).

(٣) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٣٠).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٦/ ٢٥٠).

(٥) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٠)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٨).

(٦) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

الأعلام»[١].

١٢ ـ وقال الفقيه طاش كُبْرِي زاده أحمد بن مصطفى الرومي رحمه الله (ت٩٦٨هـ): «هو أحد العلماء الحفّاظ الأعلام، وله في الفقه يدٌ صالحة، أخذ الحديث عن جماعةٍ من الأئمّة، ولقي الصّدرَ الأوّل من المشايخ»[٢].

وأمّا ما قيل في الإمام التّرمذيّ وجامعه من الشّعر؛ فإنّ الإسْعِرْديّ في «فضائل الكتاب الجامع»[٣] روى بسنده إلى الشيخ أبي العباس أحمد ابن مَعَدِّ بن عيسى بن وكيل التُّجِيبيّ الأُقْلِيشيّ أنه أنشَدَ لنفسِه يمدح أبا عيسى التّرمذيّ وكتابه [الوافر]:

كتابُ التِّرْمِذيِّ رِياضُ عِلْمٍ ... حَكَتْ أَزْهارُهُ زُهْرَ النُّجُومِ
بِه الآثارُ واضحةٌ أُبِينَتْ ... بِأَلْقابٍ أُقِيمَتْ كالرُّسُومِ
فأَعْلاها الصِّحاحُ وقَدْ أنارَتْ ... نُجُومًا لِلْخُصُوصِ ولِلْعُمُومِ
ومِنْ حَسَنٍ يَلِيها أو غَرِيبٍ ... وقَدْ بانَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ
فعَلَّلَهُ أبو عيسى مُبِينًا ... مَعالِمَهُ لِطُلّابِ العُلُومِ
فطَرَّزَهُ بآراءٍ صِحاحٍ ... تَخَيَّرَها أُولُو النَّظَرِ السَّلِيمِ
مِنَ العُلماءِ والفُقَهاءِ قِدْمًا ... وأَهْلِ الفَضْلِ والنَّهْجِ القَوِيمِ
فجاءَ كتابُه عِلْقًا نَفِيسًا ... تَنافَسَ فيه أَرْبابُ الحُلُومِ

(١) لسان الميزان: (٣/ ٢٤٤).
(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زاده: (ص٤١٣)، مكتبة لبنان ناشرون. وانظر: جامع التّرمذيّ/ تحقيق الشّيخ أحمد شاكر: (١/ ٨٦).
(٣) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٥٣ ـ ٥٤).

وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُ نَفِيسَ عِلْمٍ ... يُفِيدُ نُفُوسَهُمْ أَسْنَى الرُّسُومِ
جَزَى الرَّحْمَنُ خَيْرًا بَعْدَ خَيْرٍ ... أَبا عيسى على الفِعْلِ الكَرِيمِ
وأَلْحقَهُ بِصالِحِ ما حَوَاهُ ... مُصَنَّفُهُ مِنَ الخَيْرِ العَظِيمِ
وكانَ سَمِيُّهُ فيه شَفِيعًا ... مُحَمّدٌ المُسَمَّى بالرَّحِيمِ
صلاةُ اللهِ تُورِثُهُ عَلَاءً ... فإنّ لِذِكْرِه أَذْكَى نَسِيمِ

ثم نقل الإسْعِرْدي عن شيخِهِ الفقِيهِ الحافِظِ قطْبِ الدّينِ القسطلّانيِّ أنّه قال مِن نظمِه [الوافر]:

وإنّ التِّرْمِذِيَّ لِمَنْ تَصَدّى ... لِعِلْمِ الشَّرْعِ مُغنٍ عَنْ عُلُومِ
غَدَا خَضِرًا نَضِيرًا في المَعَانِي ... فأَضْحَى رَوْضُهُ عَطِرَ الشَّمِيمِ
فَمِنْ جَرْحٍ وتَعْدِيلٍ حَوَاهُ ... ومِنْ عِلَلٍ ومِنْ فِقْهٍ قَوِيمِ
ففَاقَ مُصَنَّفَاتِ النَّاسِ قِدْمًا ... ورَاقَ فكانَ كالعِقْدِ النَّظِيمِ
وجاءَ كأنّهُ بَدْرٌ تَلَالَا ... يُنيرُ غَيَاهِبَ الجَهْلِ العَظِيمِ

المطلب الثّاني: رِحلاته العلميّة

لم يقتصر الإمام الترمذيّ في طلب العلم والحديث على بلده ومحيطه الذي نشأ فيه، بل تجاوز ذلك إلى بلادٍ بعيدةٍ عنه؛ كما هي العادةُ في علماء ذلك الزّمان؛ لا تتمّ لأحدهم لذّة العلم إلا بالرّحلة في طلبه، والتّعنّي في تحصيله.

وقد ذكر الإمام المِزّيّ أنّ رحلته كانت بعد المئتين والأربعين[(١)].

وفيما ذكره المزي نظر! فقد ثبت من خلال تراجم شيوخه القدماء أن رحلته كانت قبل ذلك، فهو سمع من قتيبة بن سعيد (ت٢٤٠هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وعلي بن الحسن الواسطي (ت٢٣٧هـ)، ومحمد بن عمرٍو السواق البلخي (ت٢٣٦هـ)، وأحمد بن محمد المَروزي السِّمسار (ت٢٣٥هـ) وغيرهم[(٢)].

فرحل إلى «بخارى» من بلاد أوزبكستان، وإلى «مَرْوَ» من بلاد تركمانستان، وإلى «الرَّيّ» وهي الآن طهران[(٣)]، ثم رحل إلى البصرة وواسط والكوفة[(٤)] وبغداد، ثم رحل إلى الحجاز[(٥)]. ولم يرحل إلى مصر والشام[(٦)].

قال ابن نقطة: «سمع **بالحجاز** من محمد بن يحيى بن أبي عُمر العَدَني.

---

(١) ذكره المزي في حاشية له على كتابه تهذيب الكمال: (١/ ٤٠١) نقلًا عن: التراث العلمي؛ لأكرم العمري؛ ص: (٩).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق جامع الترمذي للشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين: (١/ ٣٢).

(٣) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢).

(٤) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢)، والحطّة للقنوجي؛ ص: (٥٢٥).

(٥) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧١).

وبالبصرة: من محمد بن بشار بندار، ومحمدِ بن المثنى، وعَمرِو بن علي الفلّاس وغيرهم.

وبواسط: من أبي الشعثاء علي بن الحسن.

وبالكوفة من أبي كريب محمد بن العلاء، ومحمدِ بن عثمان بن كَرَامةَ، وعُبيدِ بن أسباط، وعليِّ بن المنذر الطَّرِيقي، في آخرين.

وببغداد: من الحسن بن الصّبّاح (ت٢٤٩هـ)، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمدَ بنِ مَنيع (ت٢٤٤هـ)، ومحمدِ بن إسحاق الصاغاني (ت٢٧٠هـ).

وبالرَّيّ: من أبي زُرعة الرازي.

وبخراسان: من علي بن حُجْر، ومحمدِ بن علي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، ومحمدِ بن يحيى النيسابوري، في خلق كثير»[١].

هذا، وقد شكك الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ في دخوله بغداد، فقال: «لا أظنّه دخل بغداد؛ إذ لو دخلها لسمع من سيّد المحدّثين وزعيمهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل... ولترجم له الخطيب في تاريخ بغداد»[٢]. وتابعه في ذلك الدكتور نور الدين عتر، والدكتور محمد حبيب الله مختار، وفيما قالوه نظر.

فقد نص ابن نقطة على سماعه ببغداد من أربعة بغداديين، كما تقدم، وروى الترمذي عن ٣٨ شيخًا من بغداد أو نزلائها، وأقدمهم وفاةً من توفي سنة (٢٤٣هـ)، وإذا علمنا أن الإمام أحمد توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٢٤١هـ)

---

(١) التقييد لابن نقطة بتصرف: (١/ ٩٢).

(٢) مقدّمة تحقيق وشرح جامع التّرمذيّ للشيخ أحمد شاكر: (١/ ٨٢)، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر: ص١١، وكشف النقاب عن قول الترمذي: وفي الباب، للدكتور محمد حبيب الله مختار: ص٤٤.

أدركنا أن الإمام الترمذي دخل بغداد بعد وفاة الإمام أحمد. وهل يعقل أن يدخل الترمذي الكوفة والبصرة وواسطَ ثم يَدَعَ بغداد عاصمة الخلافة على شهرتها وتألقها بعلم الحديث وغيره![1].

وأما عدم ترجمة الخطيب البغدادي له في تاريخ بغداد، فلا يصلح مستندًا البتة، فقد أغفل الخطيب تراجم كثيرين ممن ورد بغداد، من المشهورين وغيرهم، فلم يترجم مثلًا للإمام النسائي، مع أنه ورد بغداد مرارًا[2]، ولذا ألف عدد من العلماء ذيولًا على تاريخ بغداد.

(١) انظر: تراث الترمذي العلمي للدكتور أكرم ضياء العمري وقد استفاض: ص٩ ـ ١٣، وعنه مقدمة تحقيق جامع الترمذي للشيخ شعيب وآخرين: ص٣٢ ـ ٣٣.

(٢) انظر: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، للسخاوي ص١٢٦ تحقيق د. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، والمدخل إلى سنن الإمام النسائي للدكتور محمد محمدي النورستاني ص٣٣ و٣٦.



المبحث الثاني

أبرز شيوخه في الرّواية ونقْد الحديث وتعليله

نشأ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في عصرٍ مِن أزهى عصور الإقبالِ على العلم وتدوينه، والعنايةِ بدقائقه وتفاصيله، وخاصّةً علمَ السّنّة، الذي كان بُغيةَ الأئمّة، ومنتهى آمالِهم بعد علومِ الكتابِ العزيز، وقد كانت اليدُ الطّولَى في هذا الجِدّ في التّحصيل والعنايةِ الفائقةِ بعلوم السّنّة على الخصوص= لِجَمْعٍ كبيرٍ غيرِ محصورٍ مِن الأئمّة ورؤوسِ النّاس، ولا يمكن أن تُقْصَر على أَحَدٍ بعينه مهما كانت منزلته وإمامتُه، والله أعلم[١].

وببركة هذا الزّمن استطاع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يجتمع بعددٍ وافرٍ من العلماء؛ في بلده وما جاورها، وفي رِحلاته، وما أكثرَها!

وفيما يأتي بيانُ أهمِّ شيوخه وأبرزِهم في مطلبين.

المطلب الأول: شيوخه في الحديث روايةً

روى الإمام التّرمذيّ عن جماعةٍ من الأئمّة، وأكْثَرَ مِن المشايخ، لطول رحلته وتنوُّعِ مَحالِّهِ التي دخلها؛ غير أنّه في «الجامع» أكثر عن بعض شيوخه، وأقَلّ الروايةَ عن آخرين، وإن كانوا أئمّةً أجِلّةً مشهورين؛

(١) وقد أعاد الشّيخ المحقق أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ الفضلَ في هذه النّهضة وبعْثها وإحيائها إلى الإمام الشافعيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وذَكَر لهذا التّخصيص مسوّغاتٍ يَشترك معه فيها أئمّة كُثُرٌ آخرون، والله أعلم. راجع: مقدّمته على جامع التّرمذيّ: (١/ ٨٠). ط/ دار الكتب العلميّة.

لاعتباراتٍ ومقاييسَ يعرفها أهل الفنّ؛ مثل علوّ السّند، والحرصِ التّامّ على رواية الحديث المخَرَّج في الكتب المصنَّفة؛ لسلامتِه في الغالب مِن العلّة القادحة، وغيرها مِن المقاصد التي لا تخفى على طالب العلم.

وبالتّتبُّع للجامع يَظْهر أنّ المشايخ الذين أكثر الرّواية عنهم ينحصرون في خمسة أئمّةٍ ثقاتٍ نبلاء، ومجموعُ ما أخرج لهم التّرمذيّ يقترب مِن شطْر أحاديث الكتاب.

وفيما يلي أسوق لك ـ أَخَذَ الله بيديك للخير والفهم ـ أسماءَ هؤلاء الأئمّة، وهم على ترتيب كثْرةِ حديثهم في الجامع:

١ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثّقفيّ مولاهم البلخيّ البغلانيّ؛ المحدّث الإمام الثّقة الجوّال[١]، ولد سنة (١٤٩هـ)، وتوفي سنة (٢٤٠هـ)، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٦٠١) حديثًا.

٢ ـ محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبديّ؛ المشهور بـ: «بندار»[٢]، لُقِّب بذلك لأنّه كان بُنْدارَ الحديث في عصره ببلده، والبُندار: الحافظ الإمام، وُلد سنة (١٦٧هـ)، ومات سنة (٢٥٢هـ)، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٤٤٢) حديثًا.

وبالنّظر في أشياخ بندار يتضحُ أنّ التّرمذيّ اختاره لجلالته ولجلالتهم، ولوَفْرةِ حديثه رَحِمَهُ اللهُ حتى إنّ أبا داود رَحِمَهُ اللهُ قال: «كتبتُ عن

---

(١) راجع ترجمته في: طبقات ابن سعد: (٧/ ٣٧٩)، التّاريخ الكبير: (٧/ ١٩٥)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٧٢)، تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٦٤)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ١٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٤٦)، العِبر: (١/ ٤٣٣)، تذهيب التّهذيب: (٣/ ١٥٧)، شذرات الذّهب: (٢/ ٩٤).

(٢) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٤٩)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٩٦)، الجرح والتّعديل: (٧/ ٢١٤)، تاريخ بغداد: (٢/ ١٠١)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ١٤٤)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥١١)، العبر: (٢/ ٣)، الوافي بالوَفَيات: (٢/ ٢٤٩)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٢٦).

بندار نحوًا من خمسين ألف حديث»[١].

٣ ـ محمود بن غيلان العدويّ، مولاهم المَرْوزيّ؛ الإمام الحافظ الحجّة[٢]، مِن فرسان الحديث وأئمّة الأثر، توفي سنة (٢٤٩هـ)، ولم يُذكر بزلّةٍ عند مَن تَرْجَم له؛ فهو في غايةِ الثّقةِ والأمانةِ، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٩٢) حديثًا.

٤ ـ هَنّاد بن السَّرِيّ بن مصعب بن أبي بكر بن شَبْر بن صُعفوق[٣]؛ زين العابدين؛ الإمام الحجّة القدوة، ولد سنة (١٥٢هـ)، ومات سنة (٢٤٣هـ)، وإنّما أكثر عنه الترمذيّ لِعُلوِّ إسناده وعظمَتِه وطُولِ عبادته ورُسُوخِ شُيوخِه، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٨٠) حديثًا.

٥ ـ أحمد بن منيع البغويّ بن عبد الرّحمن؛ أبو جعفر البغويّ البغداديّ[٤]؛ الإمام الحافظ الثّقة، رَحَل وجَمَع وصنّف «المسند»، ولد سنة (١٦٠هـ)، ومات سنة (٢٤٤هـ)، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٤٩) حديثًا.

---

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ١٤٥).

(٢) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٧/ ٤٠٤)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٦٩)، الجرح والتّعديل: (٨/ ٢٩١)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٧٥)، العبر: (١/ ٤٣١)، شذرات الذّهب: (٢/ ٩٢).

(٣) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٨/ ٢٤٨)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٨٠)، الجرح والتّعديل: (٩/ ١١٩)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٤٦٥)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٠٧)، العبر: (١/ ٤٤١)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٠٤).

(٤) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٢/ ٦)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٧٩)، الجرح والتّعديل: (٢/ ٧٧)، تاريخ بغداد: (٥/ ١٦٠)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٤٨٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٨١)، العبر: (١/ ٤٤٢)، الوافي بالوَفَيات: (٨/ ١٩٢)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣٤٦)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٠٥).

المطلب الثّاني: شيوخه في نقْد الحديث وتعليله

للتّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ شيوخٌ عدّة؛ غير أنّ الذين اختصَّ بهم في هذا الفنّ واحتفل بعلمهم، وذَكَرهم وشهِد لهم بالإمامة والتّفوّق في كتابه العلل؛ كما سيأتي= ثلاثةُ أعلامٍ أئمّة، وعليه سأقتصر على ذكرهم والتّرجمة الخاطفةِ لهم، وهم:

١ ـ **الإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ**[١]: أخذ عنه التّرمذيّ علْمَ الحديث نقدًا وتعليلًا، ولم يرْوِ عنه في جامعه غيرَ عشَرةِ أحاديث، واستفاد مِن نَظَرِه الثّاقب، ونقْدِه السّديدِ الصّائب، على المتون والأسانيد[٢].

وقد شهد بذلك التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ فقال: «وما كان فيه مِنْ ذِكْرِ العِلَلِ في الأحاديثِ والرِّجالِ والتّاريخِ؛ فهو ما اسْتَخْرَجْتُه مِنْ كُتُبِ التّاريخِ، وأكْثَرُ ذلك ما ناظَرْتُ به محمدَ بنَ إسماعيلَ، ومنه ما ناظرتُ به عَبْدَ الله بنَ عبدِ الرحمنِ وأبا زُرْعةَ، وأَكْثَرُ ذلك عن محمدٍ، وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبدِ الله وأبي زُرْعةَ، **ولمْ أَرَ أَحَدًا بالعراقِ ولا بخُرَاسانَ في مَعْنَى العِلَلِ والتّاريخِ ومَعْرفةِ الأَسانيدِ كَبِيرَ أَحَدٍ أَعْلَمَ مِنْ محمدِ بنِ إسماعيلَ**»[٣].

ففي هذه الشّهادة ما يُبيّن اختصاصَ البخاريّ بالفضل الكبير في تعلّم التّرمذيّ معانيَ العلل والتّاريخَ ومعرفةَ الأسانيد، وأنّ مقاليد هذا الفنّ منحةٌ إلهيّةٌ أُوتِيَها البخاريّ.

---

(١) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٧/ ١٩١)، تاريخ بغداد: (٢/ ٤ ـ ٣٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٥٥)، العبر: (٢/ ١٢)، الوافي بالوَفَيات: (٢/ ٢٠٦)، وَفَيات الأعيان: (٤/ ١٨٨)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٣٩١)، طبقات الشّافعيّة للسّبكيّ: (٢/ ٢١٢)، مقدّمة فتح الباري لابن حجر، شذرات الذّهب: (٢/ ١٣٤).

(٢) تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٤).

(٣) انظر كتابه: «العلل» الملحق في آخر جامعه: (٦/ ٢٢٩)، طبعة د. بشار عواد.

ويُعَدّ التّرمذيّ تلميذَ البخاريّ وإن شارَكه في بعض شيوخه؛ مثل قتيبة ابنِ سعيد وعليِّ بنِ حُجر ومحمدِ بنِ بشّار وغيرهم[١].

وقد ظهر تأثّر التّرمذيّ بشيخه البخاريّ أكثرَ ما ظهر في النّظر الفقهيّ، الذي يَبرُز بوضوحٍ في تراجِم الأبواب التي صاغها بناءً على استنباطاته أو على ترجيحاته الفقهيّة، كصنيع البخاريّ في جامعه المسند الصّحيح تمامًا، وإن كان الإمام البخاريّ رَحِمَهُ اللهُ أغْوصَ منه وأعْمقَ استنباطًا، ولذلك تكون تراجِمُه في الغالب مَحَلَّ عنايةٍ من العلماء؛ حتى يُكشَف عن وجهها، ويُدْرَى مقصودُ الإمام منها؛ غير أنّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ كان يزيد عليه بذِكْرِ أقوال أهل العلم وبَسْطِ خلافاتهم.

كما تأثّر التّرمذيّ بالإمام مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ رحمهما الله، ويظهر ذلك في بعض الدّقائق الحديثيّة، ومِن أبرزها: إيرادُه المتنَ الواحد بإسنادين بمَسَاقٍ واحدٍ، كما أنّه يستخدم طريقة التّحويل في الأسانيد كمسلمٍ رَحِمَهُ اللهُ سواء، وإن كانت عند مسلمٍ في صحيحه أظْهَرَ وأكْثر.

٢ ـ الإمام عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل بن بَهرامَ؛ أبو محمد الدّارِميّ السّمرقنديّ[٢]؛ الحافظ الحجّة، ولد سنة (١٨١هـ)، ومات سنة (٢٥٥هـ)، قال محمد بن بشار رَحِمَهُ اللهُ: «حُفّاظ الدّنيا أربعةٌ: أبو زرعة بالرَّيّ، ومسلمٌ بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى»[٣].

٣ ـ الإمام عُبيدُ الله بن عبد الكريم بنِ يزيدَ بنِ فَرُّوخَ؛ أبو زُرْعة

(١) وَفَيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨).

(٢) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٥/ ٩٩)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٩)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٣٤)، العِبر: (٢/ ٨)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٤)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٣٠).

(٣) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٦).

الرّازي[١]، سيّد الحفّاظ ومُحَدِّث الرَّيّ، وُلد بعد نيّفٍ ومئتين، ومات سنة (٢٦٤هـ)، وخُتم له بما ظاهرُهُ الكرامةُ والسّعادةُ واللُّطفُ وصلاحُ المآل.

فقد قال ورّاقُهُ أبو جعفر محمد بن عليّ: حَضَرْنا أبا زرعة بماشهران، وهو في السَّوْق (حال الاحتضار)، وعنده أبو حاتِم، وابنُ وارَة، والمنذر بن شاذان، وغيرُهم، فذكروا حديثَ التّلقين: «لقّنوا موتاكم: لا إله إلا الله»[٢]، واستَحْيَوْا من أبي زرعة أن يُلقّنوه، فقالوا: تعالَوْا نذكر الحديث، فقال ابن وارة: حدثنا أبو عاصم، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن صالح، وجعل يقول: ابن أبي، ولم يجاوزه، وقال أبو حاتم: حدثنا بندار، حدثنا أبو عاصم، عن عبد الحميد بن جعفر، عن صالح، ولم يجاوز، والباقون سكتوا، فقال أبو زرعة وهو في السَّوْق: حدثنا بندار، حدثنا أبو عاصم، حدثنا عبد الحميد، عن صالح بن أبي عَرِيب، عن كثير بن مُرّة، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن كان آخِرُ كلامِه: لا إله إلا الله؛ دخل الجنّة»، وتوفي رحمه الله[٣].

---

(١) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٣٢٨/١)، تاريخ بغداد: (٣٢٦/١٠)، تذكرة الحفّاظ: (٥٥٧/٢)، سير أعلام النّبلاء: (٦٥/١٣)، العِبر: (٢٨/٢)، البداية والنّهاية: (٣٧/١١)، شذرات الذّهب: (١٤٨/٢).

(٢) حديث «لقنوا موتاكم...» أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري: (٩١٦)، وعن أبي هريرة: (٩١٧).

(٣) انظر الحكاية ـ وهي صحيحةٌ ثابتةٌ ـ في: سير أعلام النّبلاء: (٧٦/١٣ ـ ٧٧). وحديث معاذ أخرجه أبو داود (٣١١٦) وأحمد (٢٢٠٣٤) و(٢٢١٢٧) بإسناد حسن.



المبحث الثالث

أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في الفقه والتّفسير واللغة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في الفقه

نَهَج التّرمذيّ في جامعه منهجًا متوازنًا، جَمَع فيه بين رواية الحديث ونقْدِه، وبين حكايةِ أقوال الفقهاء المتبوعين وغيرهم، وقد أوْضح رَحِمَهُ اللَّهُ أسانيدَه عمّن حكى عنهم الآراءَ والاستنباطاتِ تفصيلًا؛ غير أنّي سأقتصر في النّقل عنه على مَن أكثر عنهم.

قال التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما ذَكَرْنا في هذا الكتابِ مِن اخْتِيارِ الفقهاءِ؛ فما كان منه مِن قولِ سفيانَ الثّوْريّ؛ فأَكْثَرُه ما حَدّثَنا به محمدُ بْنُ عُثمانَ الكُوفيّ، حَدّثَنا عُبيدُ اللهِ بْنُ موسى، عن سُفيانَ...

وما كان فيه مِنْ قَوْلِ مالكِ بنِ أَنَسٍ؛ فأَكْثَرُه ما حَدّثَنا به إسحاقُ بنُ موسى الأنصاريّ، حَدّثَنا مَعْنُ بنُ عيسى القَزّازُ، عن مالكِ بنِ أَنَسٍ...

وما كان فيه مِنْ قَوْلِ ابنِ المُبارَكِ؛ فهو ما حَدّثَنا به أحمدُ بْنُ عَبْدَةَ الآمُليّ، عن أصحابِ ابنِ المُبارَكِ، عنه...

وما كان فيه مِنْ قَوْلِ الشّافِعيّ؛ فأَكْثَرُه ما أَخْبَرَنا به الحَسَنُ بنُ محمدٍ الزَّعْفَرَانيّ، عن الشّافِعيّ...

وما كان مِنْ قَوْلِ أحمدَ بنِ حنبلٍ وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ؛ فهو ما أَخْبَرَنا

به إسحاقُ بْنُ منصورٍ، عن أحمدَ وإسحاقَ»[١].

إذن؛ فقد اهتمّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفقهيّات بذكْر أقوال الأئمّة المتبوعين الأربعة، وأضاف إليهم سفيانَ الثّوريّ، وعبدَ الله بنَ المبارك، وإسحاقَ بن راهويه رحمهم الله؛ غير أنّ الإمام أبا حنيفة لم يَذْكُره بالنّصّ إلا في مواضع يسيرة، وإنّما كان يُقرِّر مذهبه بقوله: أهل الكوفة، وأهل الرّأي.

وقد أَثْبَتَ بعضَ هذه المواضع الشّيخُ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طبعته، وقال في بعضها: إنّها زياداتٌ نادرةٌ لا تخلو من فائدة.

وهذه المواضع هي:

ـ عِندَ حديثِ المُغيرةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: تَوَضَّأَ النبيُّ ﷺ ومَسَحَ على الجَوْرَبَيْنِ والنَّعْلَيْنِ، والزّيادةُ هي: قال أبو عيسى: سمعتُ صالحَ بنَ محمدٍ التّرمذيَّ قال: سمعتُ أبا مُقَاتِلٍ السَّمَرْقَنْدِيَّ يقولُ: دخلتُ على أبي حنيفةَ في مَرَضِه الذي مات فيه، فدَعَا بماءٍ، فتَوَضَّأَ وعليه جَوْرَبَانِ، فمَسَحَ عليهما، ثُمّ قال: فَعَلْتُ اليومَ شيئًا لم أَكُنْ أَفْعَلُه؛ مَسَحْتُ على الجَوْرَبَيْنِ وهُمَا غيرُ مُنَعَّلَيْنِ[٢].

ـ عِندَ حديثِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في وصفِ استسقاء رسولِ الله ﷺ؛ قال: «إنّ رسولَ الله ﷺ خَرج مُتَبَذِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حتى أَتَى المُصَلَّى، فلم يَخْطُبْ خُطْبَتَكُم هذه، ولكنْ لم يَزَلْ في الدعاءِ والتّضَرُّعِ

---

(١) انظر: انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذيل جامعه: (٦/ ٢٢٨)، طبعة د. بشار عواد.

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ١٥٦) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقال في الهامش تعليقًا على المُثبَت فوق: «يظهر أنها زيادةٌ لم تُذكر إلّا في القليل من نُسَخ التّرمذيّ، ولم يطّلع عليها الحافظ المزّي ولا الحافظ ابن حجر... وهي فائدةٌ لا بأس بها»!
ومع صعوبة الإغراب على المزّيّ أولًا ثم على ابن حجر ـ رحمهما الله ـ؛ إلّا أنّه ربما غابت عنهما الزّيادة، والله أعلم.

والتّكْبيرِ، وصَلَّى ركعتَيْنِ كما كان يُصَلِّي في العيدِ»، والزّيادةُ هِي: وقال النُّعْمانُ أبو حنيفةَ: لا تُصَلَّى صلاةُ الاستسقاءِ، ولا آمُرُهُم بتَحْوِيلِ الرِّداءِ، ولكنْ يَدْعُونَ ويَرْجِعُونَ بِجُمْلَتِهِم. قال أبو عيسى: خالَفَ السُّنّةَ[1].

ـ عِندَ حديثِ ابْنِ عبّاسٍ رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ، وأَشْعَرَ الهَدْيَ في الشِّقِّ الأَيْمَنِ بِذِي الحُلَيْفةِ، وأَماطَ عنه الدَّمَ». قال التّرمذيّ: «... والعَمَلُ على هذا عندَ أهلِ العِلْمِ مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ وغيرِهم يَرَوْنَ الإِشْعارَ... سمعتُ يُوسُفَ بْنَ عيسى يقولُ: سمعتُ وَكِيعًا يقولُ ـ حِينَ رَوَى هذا الحديثَ: «لا تَنْظُرُوا إلى قَوْلِ أهلِ الرَّأْيِ في هذا، فإنّ الإِشْعارَ سُنّةٌ، وقَوْلُهُم بِدْعةٌ».

قَالَ: وسمعتُ أبا السّائِبِ يقولُ: كُنّا عندَ وَكِيعٍ، فقالَ لِرَجُلٍ عندَهُ مِمَّنْ يَنْظُرُ في الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رسولُ الله ﷺ، ويقولُ أبو حنيفةَ: هو مُثْلَةٌ!. قال الرَّجُلُ: فإنّهُ قد رُوِيَ عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ أنّهُ قال: الإِشْعَارُ مُثْلَةٌ. قال: فرأَيْتُ وَكِيعًا غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، وقال: «أقولُ لك: قال رسولُ الله ﷺ، وتقولُ: قال إبراهيمُ! ما أَحَقَّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ، ثُمَّ لا تَخْرُجَ حتى تَنْزِعَ عن قَوْلِكَ هذا»[2].

ـ وقال التّرمذيّ رحمه الله في كتاب العلل: حَدّثَنا محمودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدّثَنا أبو يحيى الحِمّانيُّ، قال: سمعتُ أبا حنيفةَ يقولُ: «ما رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْذَبَ مِنْ جابرٍ الجُعْفِيِّ، ولا أَفْضَلَ مِنْ عطاءِ بْنِ أبي رَبَاحٍ»[3].

(١) جامع التّرمذيّ: (٢/ ٨١) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رحمه الله.

(٢) جامع التّرمذيّ: (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، طبعة د. بشار عوّاد.

(٣) انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذيل جامعه: (٦/ ٢٣٣)، طبعة د. بشار عواد.

وهاك ـ أخي القارئَ ـ **ترتيبَ الأئمّةِ الفقهاءِ الذين اعتمدَ التّرمذيّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ذكر خلافِهِم ووِفاقهم:**

١ ـ الإمامُ مالكُ بنُ أَنَسٍ (ت١٧٩هـ) إمام دار الهجرة(١).

وأكثر ما يَروي التّرمذيُّ الفِقهَ عن مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنّما هو بواسِطةِ إسحاقَ ابْنِ موسى الأنصاريِّ عن معْنِ بنِ عيسى القزّاز، وبعضُه عن أبي مُصعبٍ المدنيّ عن مالكٍ، وبعضُه عن موسى بن حزام عن عَبْد الله بْنِ مَسْلَمةَ القَعْنَبيّ عن مالكٍ.

٢ ـ الإمامُ محمد بن إدريسَ الشّافعيّ (ت٢٠٤هـ) إمام مدرسة أهل الحديث في عصره(٢).

يَروي التّرمذيُّ الفقه عن الشّافعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بواسطة الحَسَن بْنِ محمدٍ الزَّعْفَرَانيّ عن الشّافعيّ، وبعضَه عن أَبي الوليدِ المَكّيّ عن الشّافعيّ، وبعضَه عن أَبي إسماعيلَ التِّرْمِذيّ عن يُوسُف بْنِ يحيى القُرَشيّ البُوَيْطيّ عن الشّافعيّ، وبعضَه عنهُ عن الرَّبيعِ عن الشّافعيّ، وقدْ أَجازَ الرَّبيعُ للترمذيّ ذلك وكَتَبَ به إليه.

٣ ـ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ (ت٢٤١هـ) إمام أهل السّنّة والجماعة(٣).

---

(١) راجع ترجمته في: الانتقاء في فضائل الثّلاثة الفقهاء لابن عبد البرّ؛ ص: (٩ ـ ٦٣)، ترتيب المدارك: (١/ ١٠٢ ـ ٢٥٤)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٤٨)، الدّيباج المذهَب: (١/ ٥٥ ـ ١٣٩).

(٢) راجع ترجمته في: مناقب الشّافعيّ للبيهقيّ، الانتقاء؛ ص: (٦٥ ـ ١٢١)، تاريخ بغداد: (٢/ ٥٦ ـ ٧٣)، تهذيب الأسماء واللّغات: (١/ ٤٤ ـ ٦٧)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٥).

(٣) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤/ ٤١٢)، طبقات الحنابلة: (١/ ٤)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ١٧٧)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣٢٥).

٤ ـ الإمامُ إسحاقُ بنُ راهَوَيْه (ت٢٣٨هـ)[١]، وهو إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ مَخْلَدٍ الحَنْظَليّ المَرْوزيّ، شيخُ المشرِق، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يعبُر الجسرَ إلى خراسان مثلُ إسحاق، وإنْ كان يخالفُنا في أشياء؛ فإنّ النّاس لم يزل يخالفُ بعضُهم بعضًا»[٢].

يَروي التّرمذيُّ الفقه عن الإمامين أحمد وإسحاق رحمهما الله كثيرًا بواسطة إسحاقَ بْنِ منصورٍ عن أحمدَ وإسحاقَ، وبعضَه عن محمدِ بْنِ موسى الأَصَمّ عن إسحاقَ بْنِ منصورٍ عن أحمدَ وإسحاقَ، وبعضَه عن محمدِ بْنِ أَفْلَحَ عن إسحاقَ.

٥ ـ الإمامُ سفيانُ الثَّوْريّ (ت١٦١هـ)[٣]، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق؛ أبو عبد الله الثّوريّ الكوفيّ؛ العلّامة المجتهد، زينةُ الحفّاظ وسيّد العلماء العاملين في زمانه، وُلد سنة (٩٧هـ)، ومات سنة (١٦١هـ)، لَخّص الحافظُ أبو بكرٍ الخطيب البغداديُّ جلالتَه وإمامتَه فقال: «كان إمامًا من أئمّة المسلمين وعَلَمًا مِن أعلام الدّين، مُجمَعًا على أمانته؛ بحيث يُستغنى عن تزكيته؛ مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضّبط، والورع والزُّهد»[٤].

يَروي التّرمذيُّ الفقه عن الثّوريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بواسطة محمد بْنِ عثمانَ الكوفيّ عن عُبَيْد الله بْنِ موسى عن سفيانَ، وبعضَه عن أَبي الفضلِ مَكْتُوم بْنِ العبّاسِ التِّرْمِذيّ عن محمد بْنِ يُوسُفَ الفِرْيابيّ عن سفيانَ.

---

(١) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٣٧٩)، التّاريخ الصغير: (١/ ٣٦٨)، تاريخ بغداد: (٦/ ٣٤٥)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٣٥٨)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٣٣)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣١٧).

(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها في: سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٢).

(٣) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٦/ ٣٥٦)، تاريخ بغداد: (٩/ ١٥١)، سير أعلام النّبلاء: (٧/ ٢٢٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٠٣)، العبر: (١/ ٢٣٥).

(٤) تاريخ بغداد: ١٠/ ٢١٩ طبعة بشار عواد، تهذيب الكمال: (١١/ ١٦٨ ـ ١٦٩).

٦ ـ الإمامُ عبدُ الله بنُ المُبَارَكِ بنِ واضحٍ؛ أبو عبد الرّحمن الحنظليّ مولاهم، التّركيّ ثمّ المروزيّ، الحافظ المجاهد (ت١٨١هـ)[١]، قال الحافظ ابن حجر: «ثقةٌ ثبْتٌ فقيهٌ عالمٌ جَوَادٌ مجاهدٌ، جُمعتْ فيه خصالُ الخير»[٢].

يَروي التّرمذيُّ الفقه عن ابن المبارك رحمه الله بواسطة أحمدَ بْنِ عَبْدة الآمُليِّ عن أصحابِ ابْنِ المبارَكِ عنه، وبعضَه عن محمدِ بْنِ مُزَاحِمٍ عن ابْنِ المبارك، وبعضَه عن عَليِّ بْنِ الحَسَنِ عن ابْنِ المبارك، وبعضَه عن عَبْدانَ عن سفيانَ بْنِ عبدِ الملكِ عن ابْنِ المبارك، وبعضَه عن حِبّانَ بْنِ موسى عن ابْنِ المبارك، وبعضَه عن وَهْبِ بْنِ زَمْعةَ عَنْ فَضَالةَ النَّسَويِّ عن ابْنِ المبارك.

المطلب الثاني: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في التّفسير

أمّا أهمّ أئمّة التّفسير الذين نَقَلَ عنهم في جامعه؛ فهم:

١ ـ الإمام زيدُ بنُ أسلَمَ العَدَويّ (ت٣٦هـ)[٣].

٢ ـ الإمام مُرّةُ بنُ شَرَاحِيلَ الهَمْدانيّ الكوفيّ، المشهور بـ: مُرّةَ الطّيّب (ت٧٦هـ)[٤].

٣ ـ الإمام أبو العاليةِ رُفَيْع بنُ مِهْرانَ الرِّياحيّ البصريّ (ت٩٠هـ)[٥].

---

(١) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٥/ ٢١٢)، حلية الأولياء: (٨/ ١٦٢)، تاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٢)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٣٧٨).

(٢) تقريب التّهذيب: (١/ ٥٢٧).

(٣) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٣/ ٢٨٧)، حلية الأولياء: (٣/ ٢٢١)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٣١٦)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٣٢).

(٤) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٤/ ١٦١)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٧٤)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٣)، طبقات المفسّرين للدّاوديّ: (٢/ ٣١٧).

(٥) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٢/ ٢١٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٥٨)، سير أعلام =

٤ ـ الإمام سعيدُ بنُ جُبير (ت٩٥هـ)[١].

٥ ـ الإمام مجاهدُ بنُ جَبْرٍ المخزوميّ (ت ١٠٤هـ)[٢].

٦ ـ الإمام عِكرِمةُ مولى ابنِ عبّاس (ت١٠٧ هـ)[٣].

٧ ـ الإمام الحسَنُ بنُ أبي الحسن البصريّ (ت١١٠هـ)[٤].

٨ ـ الإمام قَتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدُوسيّ (ت١١٨ أو ١١٧ هـ)[٥].

٩ ـ الإمام الضّحّاك بن مُزَاحِم الهلاليّ (ت١٠٥ هـ)[٦].

١٠ ـ الإمام عطاءُ بنُ أبي رَبَاح (ت١١٤هـ)[٧].

١١ ـ الإمام محمدُ بنُ كعب القُرَظيّ (ت١٢٠هـ)[٨].

= النّبلاء: (٤/ ٢٠٧)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٧٢).

(١) راجع ترجمته في: الزّهد للإمام أحمد؛ ص: (٣٧٠)، وَفَيات الأعيان: (٢/ ٣٧١)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٣٢١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٧١)، البداية والنّهاية: (٩/ ٩٦)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٨١).

(٢) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٤٤٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٨٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٢٤)، طبقات الحفّاظ للسّيوطيّ؛ ص: (٣٥).

(٣) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٣/ ٣٢٦ ـ ٣٤٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٩٥)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ١٢)، طبقات المفسّرين: (١/ ٣٨٠).

(٤) راجع ترجمته في: الزّهد للإمام أحمد؛ ص: (٢٥٨)، الحسن البصريّ لابن الجوزيّ، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٤٧).

(٥) راجع ترجمته في: وَفَيات الأعيان: (٢/ ٦٩)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٥٦٤)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٤٧).

(٦) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٥٩٨)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٢٣)، طبقات المفسّرين: (١/ ٢١٦).

(٧) راجع ترجمته في: وَفَيات الأعيان: (٣/ ٢٦١)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٧٩)، البداية والنّهاية: (٩/ ٣٠٦)، غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري: (١/ ٥١٣).

(٨) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٢١٦)، حلية الأولياء: (٣/ ٢١٢)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٦٥)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٥٧).

المطلب الثّالث: أبرز الأئمة الذين نَقَلَ أقوالهم في اللّغة

وأمّا أهمّ أئمّة اللّغة الذين نَقل عنهم في جامِعِه؛ فهُمْ:

١ ـ الإمام عبدُ الملك بنُ قُرَيبٍ الأصمعيُّ الباهليّ (ت٢١٦هـ)[١].

٢ ـ الإمام أبو عُبيدٍ القاسم بن سلّام (ت/ ٢٢٤هـ)[٢].



(١) راجع ترجمته في: مراتب النّحويّين؛ ص: (٤٦ ـ ٦٥)، طبقات النّحويين للزّبيديّ؛ ص: (١٦٧ ـ ١٧٤)، أخبار النّحويين البصريّين؛ ص: (٥٨ ـ ٦٧)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٤١٠)، إنباه الرّواة: (٢/ ١٩٧)، بغية الوُعاة: (٢/ ١١٢).

(٢) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٠٣)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٤١٧)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٤٩٠)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٢٩١)، طبقات المفسّرين: (٢/ ٣٢).



المبحث الرابع

أبرز تلاميذه

عَرَفَ للإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ قدرَه ومنزلَتَه في العلْم خلقٌ مِن الطُّلّابِ والرّواةِ؛ فسارعوا إلى الانتفاعِ به وملازمتِه والرّوايةِ عنه، ونَهَلِ العلم منه، وهم مِن الكثرة بحيث يصعب إحصاؤهم، وقد ذكر بعضَهم الحافظُ المِزّيُّ في تهذيبه[١]، ومنهم:

١ ـ أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السّمرقنديّ (ت٣٢١هـ)[٢].

٢ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزيّ التاجر[٣].

٣ ـ أبو الحسن علي بن عمر الوَذَاريّ[٤].

٤ ـ أبو الفضل محمد بن محمود بن عنبر النّسفي (ت٣٤٢هـ)[٥].

---

(١) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥١).

(٢) راجع ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق بشار عواد: (١/ ١٦٦)، الجواهر المضية في تراجم الحنفية: (١/ ١٤٨).

(٣) مذكور في التهذيبين، وهو أحد رواة جامع الترمذي، كما سيأتي في مبحث رواة الجامع.

(٤) راجع ترجمته في: الإكمال: (٥/ ٢٦٦)، الأنساب: (١٣/ ٢٩٥).

(٥) راجع ترجمته في: الإكمال: (٦/ ١٠٣)، تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق بشار عواد: (٧/ ٧٨٦).

٥ ـ الحافظ المتقن محمد بن المنذر السُّلمي الهرويّ، لقبُه شَكَّر (ت٣٠٣ أو ٣٠٢هـ)[١].

٦ ـ حمّاد بن شاكر الورّاق (ت٣١١هـ)[٢].

٧ ـ داود بن نصر بن سهيل البزدويّ (ت٣٢٣هـ)[٣].

٨ ـ عبد الله بن نصر بن سهيل البزدوي[٤].

٩ ـ الحافظ أبو سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي (ت ٣٣٥)[٥]، وهو راوي كتاب «الشمائل المحمدية» عن الإمام الترمذي.

---

(١) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٢٢١)، تذكرة الحفاظ: (٢/ ٧٤٨).

(٢) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٥).

(٣) راجع ترجمته في: الإكمال: (١/ ٤٧٣)، تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق بشار عواد: (٧/ ٤٧٥).

(٤) انظره في: الإكمال: (١/ ٤٧٣).

(٥) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٣٥٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٨)، وللشاشي مسند كبير مشهور.



المبحث الخامس

مُصنّفات الإمام التّرمذيّ

تَفَنّن الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تآليفه، وهي في جملتها لا تخرج عن علوم الحديث والسّنّة، وقد تعلّق بعضُها بالحديث روايةً، وبعضُها بالرّجال، وآخَرُ بالعلل.

ومِن هذه المصنّفات[١]:

١ ـ الشّمائل المحمّديّة[٢]: مطبوع.

٢ ـ كتاب أسماء الصّحابة[٣]: مطبوع.

٣ ـ العلل الصّغير: ملحَقٌ بآخر «الجامع».

٤ ـ العلل الكبير[٤]: مطبوع.

٥ ـ الزّهد[٥].

٦ ـ التاريخ[٦].

(١) انظر: تراث التّرمذيّ العلميّ لأكرم ضياء العمري؛ ص: (١٤).

(٢) ذكره كلٌّ من ترجم للإمام التّرمذيّ.

(٣) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٩).

(٤) ذكره النديمُ في الفهرست: (٣٢٥)، والسّمعانيّ في الأنساب: (٣/ ٤٢)، وابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٨).

(٥) ذكره ابن حجر في التّهذيب: (٩/ ٣٨٩).

(٦) ذكره النديمُ في الفهرست: (٣٢٥)، والسّمعانيّ في الأنساب: (٣/ ٤٢)، وابن حجر =

٧ ـ التفسير[١].

٨ ـ الأسماء والكنى[٢].

٩ ـ كتاب الموقوف[٣].

= في التّهذيب: (٩/ ٣٨٨).

(١) انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي: (٢/ ٤٤٧).

(٢) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٩).

(٣) ذكره الإمام الترمذي في جامعه بلفظ: «كتاب فيه الموقوف»: (٥/ ٧٣٦).



المبحث السادس

وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ

اختُلف في تاريخ وفاة الإمام أبي عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعلّ الأقرب أنه مات ليلةَ الاثنين في الثّالثَ عشر من رجب، سنة تسعٍ وسبعين ومئتين بترمذ بقرية من قُرَاها، وهي: «بوغ» - بضمّ الباء وسكُون الواو وبعدها غينٌ معجَمةٌ - على ستّة فراسخ من «ترمذ»[1]، وهذا هو المعتمد عند المحقّقين من المؤرّخين.

---

(١) وَفَيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨).

الباب الثاني

جامع الإمام التّرمذيّ

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بكتاب الجامع.

الفصل الثّاني: منهج الإمام التّرمذيّ في جامعه.

الفصل الأول

التّعريف بكتاب الجامع

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وما اشتَهَر به.

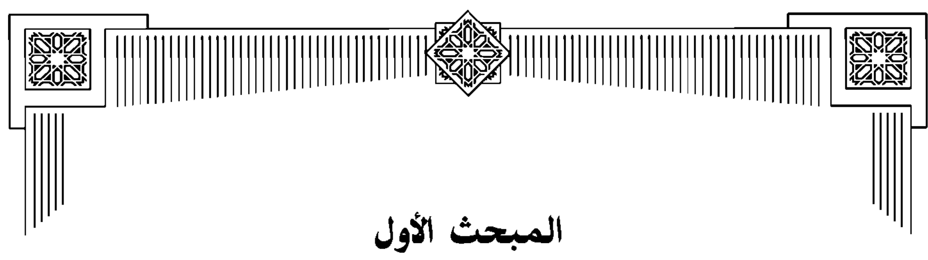
المبحث الثاني: موضوعه وسبب تأليفه.

المبحث الثّالث: مكانة «الجامع» ورتبته بين كُتُب السُّنّة.

المبحث الرّابع: رواة الجامع، ووصْف أهمّ طبعاته.

المبحث الخامس: عناية العلماء بجامع الترمذي.

المبحث السّادس: عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه.



المبحث الأول

اسمه وما اشتَهَر به

اشتَهَر كتاب التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ بتسميات مختلفة؛ منها: «الجامع» و«سنن التّرمذيّ» و«الجامع الصّحيح» و«الجامع الكبير» و«الجامعُ المختَصَرُ»، وكلها موجودة على طُرَرِ مخطوطاتِ الكتاب؛ وانظر بعضها في الملحق بصور بعض مخطوطات الجامع في نهاية هذا المدخل.

والحقيقة أنّ بعض هذه التّسميات ليس دقيقًا؛ لأنّ الإمام التّرمذيّ ليس من شرْطِهِ في جامعه إخراج الصّحيح فقط دون غيره، ولأنّ جامعه يتضمّن أبوابًا كثيرةً عدا الأحكام؛ كالتّفسير والعقائد.

والذي يظهر أنّ التّسميةَ اللّائقةَ بموضوعِه وواقِعِه اثنتان:

أولاهما: «الجامعُ المختَصَرُ من السّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصّحيحِ والمعلولِ وما عليه العمل»، فقد وردت هذه التسمية في عدة مخطوطات قديمة للجامع، وبهذا أورده ابن خير في فهرسته، وهي مطابقةٌ لواقعِ الكتابِ ومنهَجِ مصنِّفِهِ تمامَ المطابقة.

والثانية: «الجامع الكبير» فقد وردت أيضًا في عدة مخطوطات قديمة، وهي لائقة بالمصنَّف باعتبار أنه يُورِد دائمًا وراءَ حديثِ الباب ما ورد عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أحاديث تشهد له، فهو بهذا الاعتبار جامع كبير[1].

---

(١) للاستزادة في مسألة اسم كتاب التّرمذيّ؛ يُراجع رسالة: «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع التّرمذيّ» للشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رَحِمَهُ اللَّهُ.



المبحث الثاني

موضوعه وسبب تأليفه

النّاظرُ في جامع التّرمذيّ بعينٍ فاحصةٍ؛ ينظر بها إلى المتون النّبويّة المرويّة بين دفّتيه، ويراجع ما تَنَاثر بينها من تقريراتِ مُصنِّفِه وأحكامه، وأقوالِ الأئمّةِ التي ساقها فيه= يتبيّنُ له أنّ «الجامع» كتابُ روايةٍ وفقهٍ ونقْدٍ وتعليلٍ للحديث.

ولقد سُئل الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ عن جمعه مصنّفًا واحدًا يحوي ما سلف مِن الحديث والآثار؛ مُذيَّلًا ببيان العلل وأقوال الأئمّة الفقهاء والنُّقّاد؛ فلم يُجب إلى ذلك زمانًا، ولعلّ امتناعه كان لأجل تواضعه وعدم احتفاله بمنزلته في العلم، ثم أجاب لتعيُّنِ ذلك عليه، ولرجاء حُلُول البركة بكتابه، وقد حصل ما رجاه بفضل الله تعالى وكرَمِه، وكُتِبَ لمُصَنَّفِه الانتشارُ والقَبولُ.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ في العلل المُلحَقِ بالجامع: «وإنّما حَمَلَنا على ما بَيَّنّا في هذا الكتابِ مِنْ قَوْلِ الفقهاءِ وعِلَلِ الحديثِ؛ لِأَنّا سُئِلْنا عن هذا فلَمْ نَفْعَلْهُ زمانًا، ثُمّ فَعَلْناهُ لِمَا رَجَوْنا فيه مِنْ مَنْفعةِ النّاسِ؛ لِأَنّا قد وَجَدْنا غيرَ واحدٍ مِن الأئمّةِ تَكَلّفُوا مِن التَّصْنيفِ ما لم يُسْبَقُوا إليه؛ منهم: هشامُ بْنُ حَسّانَ، وعبدُ الملكِ بْنُ عبدِ العزيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وسعيدُ بْنُ أبي عَرُوبَةَ، ومالكُ بْنُ أَنَسٍ، وحمّادُ بْنُ سَلَمةَ، وعبدُ الله بْنُ المُبَارَكِ، ويحيى بْنُ زكريّا بْنِ أبي زائدةَ، ووكيعُ بْنُ الجَرّاحِ، وعبدُ الرحمنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وغيرُهم مِنْ أهلِ العلمِ والفضلِ، صَنَّفُوا فَجَعَلَ الله في ذلك مَنْفعةً كثيرةً،

فنَرْجُو لهم بذلك الثَّوَابَ الجَزِيلَ عندَ الله، لِمَا نَفَعَ الله به المسلمينَ، فَهُمُ القُدْوةُ فيما صَنَّفُوا»[١].

فهذا النّصّ يوضِّح أنّ الإمام المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنّما أقدم على جمْع كتابِه لَمّا رأى الأئمةَ قبله وَلَجُوا هذا الباب؛ ألَا وهو التّصنيف والكتابةُ في حديث النبيّ ﷺ، ولم يتحرّجوا؛ فكأنّه وجد فيهم الأسوةَ؛ فكان جامِعُه من أنفع كُتُب الحديث.

(١) الجامع: (٦/ ٢٣٠).



المبحث الثّالث

مكانة «الجامع» ورتبته بين كُتُب السُّنّة

جامع الإمام التّرمذيّ من أهمّ المصّنفات الحديثيّة التي تلقّتها الأمّة بالقَبول، وسارت في النّاس مسير الشّمس، وقد كَتب الله تعالى له الانتشارَ لِنِيّة مُصنِّفِه، ولم يُخْتَلَف في كوْن «الجامع» مِن أعظم دواوين السّنّة وأهمِّها وأجْمَعِها؛ على اختصاره، وقد بيّن الأئمّةُ فضلَه ومنزلته، وفيما يلي بيانٌ لبعض ذلك:

عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالديّ رَحِمَهُ اللهُ قال: قال أبو عيسى: «صنّفتُ هذا الكتابَ فعرضْتُه على علماء الحجاز والعراق وخُراسان، فرَضُوا به، ومَن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلّم»[١].

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ اللهُ: «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراةَ، وجرى بين يديْه ذِكْرُ أبي عيسى التّرمذيّ وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاريّ ومسلم، لأن كتابَي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحّرُ العالِمُ، وكتابُ أبي عيسى يصِلُ إلى فائدته كلُّ أحدٍ من النّاس»[٢].

ويقول الحافظ أبو بكر بن العربيّ رَحِمَهُ اللهُ في بيان منزلة جامع التّرمذيّ:

---

(١) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (١/ ١٧٢)، والسير: (١٣/ ٢٧٧).

«اعلموا ـ أَنَارَ الله أفئدتَكم ـ أنّ كتاب الجُعْفيِّ [أي البخاري] هو الأصلُ الثّاني في هذا الباب، والموطّأ هو الأولُ واللّباب، وعليهما بناءُ الجميع؛ كالقُشيريّ [أي مسلم] والتّرمذيّ فمن دونهما، ما طَفِقُوا يُصنِّفونه، وليس فيهم مثلُ كتاب أبي عيسى؛ حلاوةَ مَقْطَع، ونَفاسةَ مَنْزَع، وعُذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعةَ عشرَ عِلمًا فرائدَ؛ صنّف ـ وذلك أقربُ إلى العمل ـ، وأَسْنَد، وصَحّح وأَسْقَم، وعَدَّدَ الطّرق، وجَرح وعدّل، وأَسْمى وأَكْنى، ووَصَل وقَطَع، وأوْضح المعمولَ به والمتروكَ، وبيّن اختلافَ العلماء في الرّدّ والقَبول لآثاره، وذَكَر اختلافهم في تأويله، وكلُّ علْمٍ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفرْدٌ في نصابه؛ فالقارئ له لا يزال في رياضٍ مُونِقةٍ، وعلومٍ متّفقةٍ متّسقةٍ، وهذا شيءٌ لا يعمُّه إلا العلمُ الغزير، والتّوفيق الكثير، والفراغ والتّدبير»[(١)].

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ: «كتاب التّرمذيّ أحسنُ الكتب وأكثرُها فائدة وأحسنُها ترتيبًا، وأقلُّها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذِكْر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيينِ أنواع الحديث من الصّحيح والحسن والغريب... وفيه جرحٌ وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائدَ حسنة»[(٢)].

وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللهُ: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديثَ واهيةٍ، بعضُها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل»[(٣)].

وقال أيضًا: «جامعُه قاضٍ له بإمامتِه وحِفْظِه وفِقْهِه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونَفَسُه في التّضعيف رِخْوٌ»[(٤)].

---

(١) عارضة الأحوذيّ: (١/ ٥ ـ ٦).
(٢) جامع الأصول: (١/ ١٩٣).
(٣) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٧٤).
(٤) سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٤).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكتاب الجامع أحد الكتب الستة التي يَرجِعُ إليها العلماء في سائر الآفاق»[١].

وقال الفقيه الحنفيّ طاش كُبْرِي زاده رَحِمَهُ اللَّهُ؛ متحدّثًا عن التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «له تصانيفُ كثيرةٌ في علم الحديث، وهذا كتابه الصّحيح أحسنُ الكتب وأكثرُها فائدةً، وأحسنها ترتيبًا، وأقلُّها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذِكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث؛ من الصّحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائدَ حسنة، لا يخفى قدْرُها على مَن وقف عليها»[٢].

وقال الباجوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وناهيك بجامعه الصّحيح؛ الجامع للفوائد الحديثيّة والفقهيّة، والمذاهب السّلفيّة والخَلَفيّة، فهو كافٍ للمجتهد، مُغْنٍ للمقلّد»[٣].

وقال صدّيق حسن القنوجي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتابُه الجامع الصّحيح يدل على عظيم قدرِه، واتّساع حفظه، وكثرةِ اطّلاعه، وغاية تبحّره في هذا الفنّ، حتى قيل: إنه لم يؤلّف مثلُهُ في هذا الباب»[٤].

هذا؛ وقد سلف الحديثُ متفرّقًا عن جَلَالةِ «الجامع» للإمام التّرمذيّ بين كتب السّنّة عمومًا، وجلالته بين الكتب السّتّة خصوصًا، والآن نجمع المفترق في جملٍ دالّةٍ على رتبته بينها؛ كما نَصَّ على ذلك الأئمّة.

ويختلف النّقّاد في تقويم «الجامع» وميزانِه بين كتب السّنّة؛ فمَن نظر فيه إلى صناعته الفقهيّة كان ترتيبُ الكتب السّتّة عنده كالآتي: جامع

---

(١) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبري زاده: (ص٤١٣)، مكتبة لبنان ناشرون. وانظر: جامع التّرمذيّ/ تحقيق الشّيخ أحمد شاكر: (١/ ٨٦).

(٣) المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية للباجوري: (ص٥).

(٤) الحطّة؛ ص: (٢٥٢).

التّرمذيّ من حيث كون فقهيّاته يستفيد منها عموم طلاب العلم، ثم صحيح البخاريّ، ثم الكتب الأخرى.

ومَن نظر فيه إلى صناعته الحديثيّة؛ من حيث الصّحّة= كان الجامع متأخّرًا عن الصّحيحين وسنن أبي داود.

وأمّا مِن حيث علوّ السّند؛ فالجامع بعد صحيح البخاريّ وسنن أبي داود، وقد يستوي مع صحيح مسلم فيه.

والحاصل أنّ لكلّ كتابٍ مِن الكتب السّتّة خصائصَ تُقدّمه على غيره، وأخرى يشترك فيها مع غيره من الكتب.



المبحث الرّابع

رواة الجامع، ووصفُ أهمّ طبعاته

تميّز الأئمّة في القرون الأولى بمزيّةِ تحمُّلِ العلم وروايته عن أهله شِفاهًا ومكاتبة وإجازةً؛ حتى لا تكون المصنّفاتُ والتّآليفُ سَيْبًا مُهْمَلًا لا زِمَامَ له، وبالَغَ الحُذّاقُ في الاهتمام بأمْر الإسناد، وجعلوه الفارقَ بين أهل العلم وغيرهم، وأمارةً على حُسْن التّعلّم، ودلالةً على أمانة الطّالب ومَتَانةِ حِرْصِه.

وكان في مقدّمة عنايتهم: الكتب التّسعةُ المشهورة؛ فاحْتَفَوْا بموطّأ مالك؛ لأنّه تَقَدَّمهم، وكانوا يُطَرِّزون بسلسلتِه الذّهبيّةِ كُتُبَهم، ثم توالت العناية بالصّحيحين وغيرهما، حتى حُفظتْ تلك المصنّفات بأسانيدها، فهي تُرْوَى لنا جيلًا بعد جيلٍ، وجامعُ التّرمذيّ وما بقي لنا مِن آثاره؛ مِن الكتب التي رُويتْ لنا مسنَدةً، ووصلتْنا محفوظةً كما أرادها مصنِّفُها رحمه الله.

وفي المطْلَبَيْن التّاليين سأسْرد أولًا أسماء مَن روى «الجامع»، وأخصّ بالتّرجمة المحبوبيّ رحمه الله؛ لأنّه الذي حُفظ لنا «الجامع» بروايته، ثم أعْرِضُ لوصف طبعاته المتداوَلة المشهورة.

المطلب الأول: رُواة «الجامع»

فأمّا أشهر رواة جامع التّرمذيّ عنه رحمه الله فهُم[1]:

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبيّ

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٧/٢٦٧)، فهرست ابن عطيّة؛ ص: (٧٠، ١٢٢)، =

المروزيّ[١]: وهو محدّثُ مَرْو ومُفيدُها، وشيخُها ورئيسُها، وُلد سنة (٢٤٩هـ)، سمع مِن عدّةٍ؛ من أشهرهم: أبو عيسى التّرمذيّ، وحدّث عنه أبو عبد الله بن منده، وأبو عبد الله الحاكم وغيرهما، وكانت الرّحلة إليه في سماع «الجامع»، وكان شيخَ البلد ثروةً وإفضالًا، وسماعه مضبوطٌ بخطّ خاله أبي بكر الأحول رَحِمَهُ اللَّهُ، وكانت رحلته إلى ترمذ للُقِيِّ أبي عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٢٦٥هـ)، وهو ابن ستَّ عشرةَ سنة. قال الحاكم: «سماعه صحيحٌ»، وتوفي في شهر رمضان سنة (٣٤٦هـ).

وروايتُه للجامع هي التي عليها طبعاتُه اليوم، وهي المُثْبَتةُ المسنَدةُ في أغلب كُتُب الأثْبات والمشْيَخات.

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود؛ المروزيّ التّاجر: وروايته مذكورةٌ في فهرست ابن عطيّة وابن خير[٢].

٣- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشّاشيّ (ت٣٣٥هـ): وفي روايته أحاديث لا توجد عند غيره من الرّواة؛ كما ذكر ذلك القاضي عياض[٣].

٤- أبو الحسن علي بن عمر بن التّقيّ بن كلثوم الوَذَاريّ، ذكر روايته ابن ماكولا[٤].

٥- أبو علي محمد بن محمد بن يحيى القرّاب الهَرَويّ

= فهرست ابن خير؛ ص: (١١٧ ـ ١٢١)، مقدّمة تحفة الأحوذيّ، ص: (٢٨٥)، الإمام التّرمذيّ للعتر، ص: (٦٨)، التّرمذيّ للطّبّاع، ص: (١٢٤).

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (١٥/ ٥٣٧)، العِبَر: (٢/ ٢٧٢)، الوافي بالوَفَيات: (٢/ ٤٠)، شذرات الذّهب: (٢/ ٣٧٣).

(٢) راجع: فهرست ابن عطية: (١٢٢)، فهرست ابن خير: (١٢٠)، الترمذي للطباع؛ ص: (١٢٧).

(٣) راجع: الغنية؛ ص: (١٣٢)، الترمذي للطباع؛ ص: (١٢٧).

(٤) الإكمال: (٥/ ٢٦٦).

(ت٣٢٤هـ)[١].

٦- أبو ذرّ محمد بن إبراهيم بن محمد التّرمذيّ: وروايته مذكورةٌ في فهرست ابن عطيّة وابن خير[٢].

٧- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطّان (ت٣٤٣هـ)[٣].

ورواية المحبوبي: رواها عنه تلميذه الحافظُ الثقة أبو محمد عبدُ الجبار ابنُ محمد بن أبي الجراح الجَرّاحي المروزي (٣٣١ ـ ٤١٢هـ).

وحمل الجامعَ عن الجرّاحي: جماعة من العلماء، منهم أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأحمد بن عبد الصمد الغُورَجي، وشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، وعبد العزيز ابن محمد التِّرياقي، ومحمد بن محمد العلائي، وغيرهم.

ومِن أشهرِ مَن رواه عن هؤلاء: الشيخُ الإمامُ الثقة العابد أبو الفتح عبدُ الملك بن أبي القاسم الكَرُوخي الهروي (٤٦٢ ـ ٥٤٨هـ)، وقد كتب الكَرُوخي نسخةً متقنةً من الجامع بخطه، وحدَّث بها غيرَ مرة ببغداد، وقرئت عليه عدةَ نوب بها، بل كان ينسخ الجامع ويبيعه، ويتقوت بذلك.

ومن رواية الكَرُوخي انتشر الجامع انتشارًا عظيمًا، إذ سمعه منه خلق عظيم من الأئمة وكبار العلماء، كابن السمعاني، وابن عساكر، وابن الجوزي، والخطيب الدَّولعي، وعبد الوهاب بن سُكينة، وغيرهم كثير[٤].

---

(١) راجع: فهرست ابن عطية: (٧٠)، فهرست ابن خير: (١/١٢١).
(٢) راجع: سير أعلام النبلاء: (١٧/٢٥٨).
(٣) راجع: فهرست ابن خير: (١٢١)، الترمذيّ للطّبّاع؛ ص: (١٢٥).
(٤) مقدمة تحقيق جامع الترمذي للدكتور بشار عواد: (١/ ١٤).

المطلب الثاني: طبعات جامع التّرمذيّ

مع عنايةِ العلماء قديمًا وحديثًا بجامع الإمام التّرمذيّ، إلا أنّ طباعتَه ـ على الوجه العلميّ الدّقيق الموثوق ـ بقيتْ أُمنيّةَ مُحبّي الحديث وطلبة العلم عمومًا، ثم إنّ الله تعالى انتدب لخدمة الكتاب وطباعته مَن أكرمهم بذلك، وفيما يلي حديثٌ عن أهمّ طبعات الجامع:

١ ـ طبعة بولاق سنة (١٢٩٢هـ)، وهي في مجلّدين لطيفين.

٢ ـ طبعة مصطفى البابي الحلبي؛ بتحقيق وشرح الشّيخ أحمد محمّد شاكر رَحِمَهُ الله: بدأ الشّيخ بتحقيق «الجامع» وشرْحِه شرحًا ضافيًا، فأخرج منه مجلّدين، سنة (١٣٥٧هـ) تضمّنا (٦١٦) حديثًا، ولم يتمّه، وقد اعتمد في تحقيقه على عَددٍ من المخطوطات والمطبوعات، وكان جُلّ اعتماده على نسخة الشّيخ محمد عابد السّنديّ رَحِمَهُ الله؛ حيث نصَّ في مقدمته أنّها عمدته في تصحيح الكتاب.

وقد أضاف الشّيخ في تحقيقه بعض الزّيادات الواردةِ في نسخة الشّيخ محمد عابد السّنديّ؛ لاعتقاده أنّها من جامع التّرمذيّ، حتى ولو لم تثبت في كثيرٍ مِن نُسَخ الجامع، ومِن ذلك على سبيل المثال[1]:

❑ إضافتُه من نسخة السّنديّ عبارة: «قال أبو عيسى: حديث حسَنٌ صحيحٌ» عقيب حديثِ الحَسَنِ عن جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فهو في ذِمّةِ الله، فلا تُخْفِرُوا الله في ذِمّتِه»[2]، وبيّن رَحِمَهُ الله أنّ الزّيادة المُثبتة لم تقع في سائر الأصول، ولذلك قال المباركفوريّ رَحِمَهُ الله: «لم يحكم التّرمذيّ على حديث جندب بن سفيان بشيء، وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلم».

---

(١) انظر مقدمة تحقيق جامع الترمذي للدكتور بشار عواد: (١/ ١١).

(٢) جامع الترمذي: (٢٢٢).

❑ إضافتُه عبارة: «عن أبيه» في إسنادِ حديث يحيى بنِ عَليٍّ بْنِ يحيى ابنِ خَلّادِ بْنِ رافع الزُّرَقِيِّ، عن جَدِّه، عن رِفَاعَةَ بْنِ رَافعٍ، أنّ رسولَ الله ﷺ بينما هو جالسٌ في المسجدِ يومًا، قال رِفَاعةُ: ونحن معه؛ إذْ جاءه رجلٌ كالبَدَويِّ، فصَلَّى فأَخَفَّ صلاتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ فسَلَّمَ على النّبيِّ ﷺ؛ فقال النّبيُّ ﷺ: «وعليك، فارْجِعْ فَصَلِّ فإنّك لم تُصَلِّ...» الحديث؛ بحيث صار الإسناد بعد زيادة الشّيخ: «عن أبيه، عن جدّه، عن رفاعة»، وقال رَحِمَهُ اللهُ مبيّنًا: «سقطت مِن جميع نُسَخ التّرمذيّ»[1].

❑ إضافتُه مِن نسخة السّنديّ بابًا لأبواب الصّلاة، ساق فيه طريقين لحديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في المسح على الخفّين، وفيه: أنه بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُهُ[2]، وأوْضح رَحِمَهُ اللهُ بأنّ هذا الباب لم يرد في شيءٍ مِن النُّسَخ.

وقد تابع العمل على ما قام به الشيخ أحمد شاكر: الأستاذ محمّد فؤاد عبد الباقي، فأخرج مجلدًا واحدًا فيه الأحاديث (٦١٧ ـ ١٣٨٥)، ثم تابع العمل إبراهيم عطوة عوض، فأخرج مجلدينِ، فيهما الأحاديث (١٣٨٦ ـ ٣٩٥٦) وبه انتهى الكتاب، ومعه العلل الصغير، وكان عَمَلُهما أقرب ما يكون إلى التّخريج الفنّيّ المختصَر دونما شرح.

وكذا قام بإتمام عمل الشيخ المحقق أحمد شاكر والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمهما الله: الشيخ كمال يوسف الحوت، فأخرج مجلدينِ، فيهما الأحاديث (١٣٨٦ ـ ٣٩٥٦) وبه انتهى الكتاب، ومعه العلل الصغير، والإضافة التي أضافها كمال يوسف الحوت على عمل إبراهيم عطوة عوض هي ربط الأحاديث بتحفة الأشراف للمزي والمعجم

(١) جامع الترمذي: (٣٠٢).
(٢) جامع الترمذي: (٦١١) و(٦١٢).

المفهرس لألفاظ الحديث، وأخرجت الطبعة دار الكتب العلمية ببيروت، وقد ذُيِّلَت هذه الطبعة بذيلٍ من عمل أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، فيه جريدةٌ بالأحاديث التي اعتنى بها الشّيخ أحمد شاكر وهي ساقطة من تحفة الأحوذيّ، وجريدةٌ أخرى بالأحاديث الواردة في تحفة الأحوذيّ وهي ساقطة من طبعة الشّيخ أحمد شاكر.

٣ ـ **طبعة حمص**، بتحقيق عزت عبيد الدعاس، سنة (١٣٨٨).

٤ ـ **طبعة دار الغرب الإسلاميّ**، سنة (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م)، بتحقيق د. بشار عوّاد معروف.

وقد اعتمد المحقّق في إخراج الكتاب على سَبْع نُسَخٍ مطبوعةٍ للجامع، ما بين متن وشرح، ولم يرَ من المخطوطات إلا واحدةً تشمل ثلث الكتاب تقريبًا! مع أنّ نُسخ الجامع ـ كما ذَكر هو نفسُه ـ كثيرةٌ تبلغ المئات! غير أنّه اعتذر عن عدم اعتمادها أو بعضها بأنّه لا يمكن ضبط نسخة منها متقَنةٍ إلا بجمع جميع النُّسخ ودراستها!

المهمّ أنّه اجتهد في خدمة الكتاب وطباعته وإخراجه إخراجًا جيّدًا، وإن شاب ذلك بعض الملاحظات التي أبداها بعض المتخصّصين[1].

٥ ـ **طبعة دار الرسالة العالمية، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط** رَحِمَهُ اللهُ **وعبد اللطيف حرز الله**، سنة (١٤٣٢هـ)، في ستة مجلدات، وهي طبعة متقنة، اعتُمد فيها على مخطوطات نفيسة، منها نسخة بخط الإمام الكروخي (ت٥٤٧هـ).

٦ ـ **طبعة دار الصديق**، الجبيل، السعودية، بتحقيق عصام موسى هادي، سنة (١٤٣٣هـ)، وهي طبعة متقنة.

(١) راجع: الإمام الترمذيّ للحمش: (١/ ١٦١ ـ ١٦٤)، الإمام الترمذيّ للطّبّاع: (١٣٢ ـ ١٣٣).

٧ ـ **طبعة دار التأصيل**، في خمسة مجلدات، سنة (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م)، وهي كذلك طبعة متقنة، وإن كان ثمة ملاحظات على الطبعات الثلاث الأخيرة، فالكمال لله، والعصمة لرسل الله.



المبحث الخامس

عناية العلماء بجامع الترمذي

اهتمّ العلماء بجامع التّرمذيّ، وأَوْلَوْه عنايةً فائقة تليق بمقامه ومكانته، فأفردوا عليه مصنّفات مفردةً؛ تتعلّق بشرحه، أو في بيان ثلاثياته (وفي جامع الترمذي حديث ثلاثي واحد) ورباعياته والأحاديث المستغربة فيه، وأخرى اهتمّت بتخريج ما أشار إليه بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان..»، وبعضها تكلّم عن شرطه، وبعضها في رجاله، ومؤلّفات مستقلّة كتبت في بيان فضائله ومزاياه، كما اهتمّت مصنّفات أخرى باختصاره وتهذيبه. وفيما يلي ستة مطالب لبيانِ بعض ذلك:

المطلب الأول: الشّروح

اعتنى العلماءُ بجامع التّرمذيّ عنايةً بالغةً؛ فصنّفوا في شرح غامِضِه، وتوضيح مسائله، وتبيان مناهجه، وعمِلوا عليه شروحًا غايةً في النّفاسة، ونهايةً في الفائدة والجودة.

ومن أهمّ شروح الجامع[1]:

١ ـ شرح جامع التّرمذيّ؛ للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغويّ (ت٥١٦هـ)، مخطوطٌ، توجد منه قطعةٌ في الجامعة

(١) راجع: تاريخ التراث العربي الحديث لفؤاد سزكين ١/ ٣٠٢، الإمام الترمذيّ للحمش: (١/ ٤٠ ـ ٤٥)، الإمام الترمذيّ للطّبّاع: (١١١ ـ ١١٣)، مقدمة تحقيق جامع الترمذي للشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله: (١/ ١٠٠).

الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

٢ ـ عارضة الأحوذيّ في شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ أبي بكر ابن العربيّ المالكيّ (ت٥٤٣هـ)، مطبوع مشهور.

٣ ـ النّفح الشّذيّ في شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ ابن سيّد النّاس اليَعْمَريّ (ت٧٣٤هـ) وأدركتْه المنيّةُ قبل أن يتمّه؛ فشرح ٣١٦ حديثًا فقط. وقد طُبع منه مجلّدان بتحقيق: د. أحمد معبد عبد الكريم، تضمَّنَا مقدمةً وشَرْحَ أحدَ عشرَ حديثًا فقط.

٤ ـ شرح التّرمذيّ؛ للحافظ ابن رجب الحنبليّ (ت٧٩٥هـ)، فُقد ولم يبق منه سوى قطعةٍ يسيرةٍ من كتاب اللباس، وشرحِ العلل الصغير. وشرحه للعلل نفيس جدًّا، طبع بتحقيق د. نور الدين عتر، ثم طبع بتحقيق د. همام سعيد.

٥ ـ إنجاز الوعد الوفي بشرح جامع الترمذي للحافظ ابن الملقّن الشاقعي (ت٨٠٤هـ)، شرح به زوائد التّرمذيّ على الصّحيحين وأبي داود.

٦ ـ العَرف الشذي شرح جامع التّرمذيّ؛ للإمام سراج الدّين عمر البُلقينيّ الشّافعي (ت٨٠٥هـ)، ولم يتمّ.

٧ ـ تكملة النفح الشذي شرح التّرمذيّ للحافظ زين الدين عبد الرّحيم ابن الحسين العراقيّ (ت٨٠٦هـ)، أراد إكمال شرح ابن سيّد النّاس، ولكن لم يقدَّر له إتمامه أيضًا، فشَرَحَ من الحديث ٣١٧ حتى ١٩٣٠، والمشروح منه أُتِمّ تحقيقُه كاملًا في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة في (١٧ رسالة جامعيّة)؛ ما بين ماجستير ودكتوراه، وهو شرحٌ عظيمٌ جدًّا، يُعَدّ من أهمّ كتب شُرُوح الحديث عمومًا.

٨ ـ شرح الحافظ ابن حجر.

٩ ـ قُوت المغتذي على جامع التّرمذيّ؛ للحافظ جلال الدّين

السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، مطبوع.

١٠ ـ شرح جامع التّرمذيّ؛ للشيخ سراج أحمد السّرهنديّ، وقد طبع في الهند.

١١ ـ نفع قوت المغتذي، لعلي بن سليمان الدِّمْنَتي البُجُمْعَويّ (ت١٣٠٦هـ)، مطبوع.

١٢ ـ الكوكب الدري، وهو أمالي الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت١٣٢٣هـ).

١٣ ـ العَرف الشّذيّ على جامع التّرمذيّ؛ وهو أمالي الشيخ محمد أنور شاه الكشميريّ (ت١٣٥٣هـ)، وقد طبع بالهند.

١٤ ـ الطَّيِّبُ الشّذيّ في شرح التّرمذيّ؛ للشيخ إشفاق الرّحمن الكاندهلويّ، وقد طبع بالهند.

١٥ ـ تحفة الأحوذيّ شرح جامع التّرمذيّ؛ للشّيخ محمد عبدالرحمن ابن عبد الرّحيم المباركفوريّ (ت١٣٥٥هـ)، مطبوع مشهور.

١٦ ـ شرح جامع التّرمذيّ؛ للشيخ محمد بن الطيب السّنديّ (ت١٣٦٣هـ)؛ مخطوط، توجد منه قطعةٌ في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، وطبع قطعة منه.

١٧ ـ معارف السنن للشيخ محمد يوسف البنوري (ت١٣٩٧هـ)، وهو شرح نفيس، طبع في ٦ أجزاء، وصل فيه إلى آخر أبواب الحج.

المطلب الثّاني: المختصرات والمُنتَقَيات[1]

وهي كلّها مخطوطة، ومنها:

١ ـ مختصر الجامع؛ لنجم الدين سليمان بن عبد القويّ الطوفي الصّرصري الحنبلي الشيعي! (ت ٧١٦هـ)، يوجد بعضه في دار الكتب المصريّة؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٢ ـ مختصر الجامع؛ لنجم الدين محمد بن عقيل البالسيّ الشافعيّ (ت ٧٢٩هـ)، يوجد منه مجلدان في مخطوطات باريس؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٣ ـ مئة حديث منتقاة منه طوال، للحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ).

٤ ـ الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الصحيح للترمذي، لأحمد بن العلائي الشافعي في القرن الثامن الهجري، توجد نسخة خطية في مكتبة شهيد علي، كما ذكر سزكين.

٥ ـ الكوكب المضيّ المنتزَع من جامِعِ سننِ التّرمذيّ؛ ليحيى بن حسن بن أحمد بن عثمان (ت ٧٦٩هـ)، توجد نسخة خطية بقلم المؤلف في جامع صنعاء الكبير.

٦ ـ مختصر سنن التّرمذيّ؛ لأبي الفضل تاج الدّين محمد بن عبد المحسن القلعيّ (١١٤٧هـ)، يوجد بعضه في دار الكتب المصريّة ومخطوطات الموصل؛ كما ذكر ذلك سزكين.

---

(١) كشف الظّنون: (١/ ٣٧٦)، مقدمة تحفة الأحوذيّ: (٢/ ٣٠٤)، تاريخ التراث العربي الحديث لفؤاد سزكين ١/ ٣٠٣، الإمام التّرمذيّ للطباع؛ ص: (١٤٣)، مقدمة تحقيق الترمذي للشيخ شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله: (١/ ١٠٥).

المطلب الثّالث: المستَخْرَجات

الاستخراجُ كما قال الحافظُ العراقيُّ رحمه الله: «أن يأتي المُصنِّفُ إلى كتاب البخاريِّ أو مسلمٍ، فيُخَرِّجُ أحاديثَهُ بأسانيدَ لنفسِه مِنْ غيرِ طريقِ البخاريِّ، أو مسلمٍ، فيَجتمعُ إسنادُ المصنِّف مع إسنادِ البخاريِّ أو مسلمٍ في شيخه، أو مَنْ فوقَهُ»[1].

١ ـ المُسْتَخْرَجُ على جامع الترمذيّ: للإمام الحافظ المُجَوِّد: أبي عليٍّ الحسنِ بن عليِّ بن نَصْر بن منصورٍ الطُّوسِيِّ، المعروف بمُكردش (ت٣١٢هـ)، وهو مطبوع.

٢ ـ المُسْتَخْرَجُ على جامع الترمذيّ: للإمام الحافظ المُجَوِّد: أبي بكرٍ أحمدَ بن عليِّ بن محمّد بن إبراهيمَ بن مَنْجُويه اليَزْدِيِّ الأصبهانيّ (ت٤٢٨هـ)[2].

المطلب الرابع: حول رجاله

١ ـ تسمية رجال الترمذي، للحافظ أبي محمد وأبي الأَصبَغ عبد العزيز بن محمد الأُطْرُوش المعروف بالدَّرُوقي (ت٥٢٤)[3].

٢ ـ هذا بالإضافة إلى الكلام على رجاله بالاشتراك مع بقية الكتب الستة، إذ ألف الإمام عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) كتاب «الكمال في

(١) انظر: التّبصرة والتّذكرة مع فتح الباقي: (١/ ٥٦ ـ ٥٧)، فتح المغيث: (١/ ٣٩)، تدريب الراوي: (١/ ١١٢)، توضيح الأفكار: (١/ ٦٩).

(٢) ذَكَره الذّهبيّ في السِّير: (١٧/ ٤٣٨).

(٣) انظر: نزهة النظر للحافظ ابن حجر ص (١٤٢)، حاشية قاسم بن قطلوبغا على نزهة النظر ص (١٥٣).
والدَّرُوقي نسبة إلى دَرُوقة (بفتح الدال، وبضم الراء وفتحها) من أعمال سرقسطة بالأندلس. انظر: المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار ص (٢٥٤)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين ٤/ ٥٣.

أسماء الرجال»، ضمنه الكلام على رجال الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، ثم هذبه وزاد عليه الحافظ جمال الدين المِزّيّ (ت٧٤٢هـ) في كتابه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

ثم توالت الاختصارات على كتاب المزي، ومنها «تذهيب تهذيب الكمال»، و«الكاشف في رجال الكتب الستة»، كلاهما للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، و«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، كلاهما للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وغيرها.

المطلب الخامس: حول شروطه وفضائله

١- شروط الأئمة الستة، للإمام ابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) مطبوع.

٢- شروط الأئمة الخمسة، للإمام الحازمي (ت٥٨٤هـ) مطبوع.

٣- فضائل الكتاب الجامع، للحافظ تقي الدين أبي القاسم عبيد بن محمد الإِسْعِرْديّ (ت٦٩٢هـ)، مطبوع.

المطلب السادس: الدراسات المعاصرة

نال الإمام الترمذي وجامعه عناية كبيرة من علماء العصر، فمن ذلك:

١- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين عتر.

٢- التصريح بزوائد الجامع الصحيح (!) سنن الترمذي، في مجلدين، إعداد محمود نصار.

٣- فقه الإمام الترمذي في سننه ودراسة نقوله للمذاهب، قامت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بتوزيع الجامع على عدد

من الباحثين لتقديم رسائل ماجستير، لكل قسم من جامع الترمذي.

٤- الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي جمع ودراسة، إعداد الباحث عبد الباري بن حماد الأنصاري، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الحديث الشريف.

٥- عقيدة أهل السنة للإمام الترمذي، منتزع من جامعه، لأبي معاذ طارق بن عوض الله.

٦- الإمام الترمذي الحافظ الناقد فقيه السلف وجامع السنن، لإياد خالد الطباع، في سلسلة أعلام المسلمين بدار القلم.

٧- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، ٣ مجلدات، للدكتور عَدَاب محمود الحَمْش.

٨- رش السحاب لإكمال ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب، للشيخ أبي الفضل فيض الرحمن الثوري الباكستاني، تتبع فيه الأحاديث التي يتمكن المباركفوري من تخريجها، وطبع على هامش تحفة الأحوذي الطبعة الباكستانية.

٩- كشف النقاب عما قال فيه الترمذي: وفي الباب، للشيخ محمد حبيب الله مختار، توسع في التخريج والنقد والحكم على الأحاديث، صدر منه ٣ مجلدات، ولم يتم.



المبحث السّادس

عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه

أمّا عدد أحادِيثِ الجامِعِ: فهي حَسَب طبعة الشيخ أحمد شاكر وطبعة دار الغرب الإسلاميّ (٣٩٥٦) حديثًا، مع التنبه أن بشار عواد محقق طبعة دار الغرب قد حذف عددًا من الأحاديث التي رأى أنها مزيدة، ولكن أبقى ترقيم الشيخ أحمد شاكر.

بينما كان عدد الأحاديث في طبعة الشيخ شعيب الأرناؤوط: (٤٣٠٠) حديثٍ، وفي طبعة دار التأصيل (٤٢٦٨)، والفرق كبير.

هذا، ولم يشمل عدهم أحاديث العلل الصغير الملحق بالجامع!

وأمّا عدد كُتُبِهِ: فهي حَسَب طبعة الشّيخ أحمد شاكر (٥١) كتابًا.

وأمّا عدد أبوابِهِ: فهي حَسَب طبعة دار الغرب الإسلاميّ: (٢٢٣١) بابًا.

الفصل الثّاني

منهج الإمام التّرمذيّ في جامعه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجُهُ في الصّناعة الحديثيّة.

المبحث الثاني: منهجُه في الفقه.



المبحث الأول

منهجُهُ في الصّناعة الحديثيّة

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: ما تَمَيَّزَ به جامِعُ التّرمذيّ

جامعُ الإمام التّرمذيّ دُرّةٌ مَكنوزةٌ؛ أُعْطِيَها الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ، وخُصّ بها؛ هِبةً مِن الله عَزَّ وَجَلَّ له وتكريمًا؛ إذ فيه مِن الخصال والمحاسن ما يجعله في المرتبة بعْدَ الصّحيحين عند كثيرٍ مِن أهل العلم.

وقد قرّر الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ أنّ جامع الإمام التّرمذيّ يمتاز بثلاثة أمورٍ؛ لا توجَد في شيءٍ من كتب السّنّة؛ الأصولِ أو غيرها[(١)]:

أولها: أنّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ يختصر طُرُق الحديثِ اختصارًا لطيفًا، فيذكر واحدًا ويُومئ إلى ما عداه؛ فبعد أن يَرويَ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ حديثَ الباب يذكرُ أسماء الصّحابة الذين رُويت عنهم أحاديثُه، سواءٌ أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنًى آخر، أم بإشارةٍ إليه ولو مِن بعيد، وهذا يدلّ على اطّلاعٍ واسعٍ، وحفْظٍ عزيزِ النّظير؛ أَتْعبَ مَن بعده ـ وإلى هذه العصورِ المتأخّرة ـ عن تتبُّعه وتخريجه.

ثانيها: أنّه في الأعمّ الغالب يذكر اختلاف الصّحابة والتّابعين وفقهاء المذاهب المتبوعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ويبيّن أقوالَهم في المسائل الفقهيّة التي يُوردها

---

(١) انظر: مقدّمة تحقيق جامع التّرمذيّ: (١/ ٣٩) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ.

إبّانَ روايتِه لأحاديثِ الباب، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم ومآخذ مذاهبهم، ويسرد الأحاديث المتعارضةَ في المسألة، وهذا الصّنيعُ مِن مهاراتِ الحُذّاق مِن أهل الفنّ؛ فإنّ الغايةَ مِن علوم الحديث تمييزُ الصّحيح من الضّعيف، لأجل صحّة الاستدلال بها، ومن ثَمَّ اتّباعُها والعملُ بها.

ثالثها: أنّه يُعْنَى أشدّ العناية ببيان درجة الحديث؛ من حيث قبولُه أو ردُّه، مع توضيحه أحوالَ الرّواةِ ورجالِ الحديث، ووصْفِه منازلَهُم روايةً ودرايةً، وبذلك صار كتاب «الجامع» تطبيقًا عمليًّا لقواعد مصطلح الحديث وعلومه؛ خصوصًا علم العلل، وأصبح أنْفَعَ ما يكون للعالِمِ والمتعلِّم.

يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: «اعلم أنّ التّرمذيّ خرَّج في كتابه الصّحيحَ والحسَنَ والغريب، والغرائبُ التي خرّجها فيها بعضُ المنكر، ولا سيّما في كتاب الفضائل، ولكنّه يبيّن ذلك غالبًا، ولا أعلم أنه خرّج عن متّهمٍ بالكذب متّفقٍ على اتّهامه بإسناد منفردٍ، نعم... قد يُخرّج عن سيّئ الحفظ، ومَن غَلَب على حديثه الوهن، ويبيّن ذلك غالبًا ولا يسكت عنه»[(١)].

ومِن المزايا عَدَا ما تقدم:

١ ـ ذِكْرُ أحاديث الباب في موضع واحدٍ؛ ممّا يُشكِّلُ وحدةً موضوعيّةً متكاملة.

٢ ـ النّصُّ على مَن عمِلَ بالحديث مِن فقهاء الأمّة؛ وهي وسيلةُ تقويةٍ للحديث عنده أحيانًا.

٣ ـ تتبّعُ شواهد الأحاديث؛ مِن حيث معانيها وألفاظُها وتعدُّدُ

---

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦١١) تحقيق: د. همام سعيد.

مخارجها؛ سواء كان ذلك في أول الإسناد أم في آخره.

٤ ـ تميّزه بمصطلحاتٍ خاصّة به، ومِن أبرزها: مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ».

٥ ـ الإبداعُ البالغ والفهمُ الفقهيُّ الدّقيق في التّرتيب والتّبويب.

٦ ـ عنايتُه بخصوص الحديث الحسن؛ فإنّ «الجامع» يُعدّ مِن أهمّ مصادر معرفته، حتى لقد قال ابن الصّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتابُ أبي عيسى التّرمذيّ أصْلٌ في معرفة الحديث الحسَنِ، وهو الذي تفرّد باسْمِه، وأكْثَرَ مِن ذِكْرِهِ في جامعه»[١].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد أَكثر عليُّ بن المَدِينيِّ مِن وصْفِ الأحاديثِ بالصّحّةِ والحُسْن في مسنده وفي عِلَلِه؛ فكأنّه الإمامُ السّابقُ لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاريّ ويعقوبُ بن شيبة وغيرُ واحدٍ، وعن البخاريّ أَخَذ التّرمذيّ؛ فاستمداد التّرمذيّ لذلك إنّما هو من البخاريّ، ولكنّ التّرمذيّ أَكْثَرَ منه، وأشاد بذكره، وأَظْهَرَ الاصطلاح فيه، فصار أَشْهَرَ به مِن غيره»[٢].

٧- كثْرةُ فوائدِه العلميّة وتنوُّعُها، وفي ذلك يقول ابن رُشَيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنّ كتاب التّرمذيّ تضمّنَ الحديثَ مُصنّفًا على الأبواب، وهو عِلْمٌ برأسه، والفقهَ، وهو عِلْمٌ ثانٍ، وعللَ الأحاديث، ويشتمل على بيان الصّحيح من السّقيم، وما بينهما من المراتب؛ عِلْمٌ ثالثٌ، والأسماءَ والكُنى؛ عِلْمٌ رابعٌ، والتّعديلَ والتّجريحَ؛ خامسٌ، ومَن أدرك النّبيّ ﷺ ممّن لم يدركه مِمّن أسند عنه في كتابه؛ سادسٌ، وتعديدَ مَن روى ذلك الحديث؛ سابعٌ، هذه علومُه الجمليّةُ، وأمّا التّفصيليّةُ فمتعدّدةٌ، وبالجملة

---

(١) انظر: المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٣٢).

(٢) النّكت على كتاب ابن الصّلاح: (١/ ٤٤٦).

فمنفعتُه كبيرةٌ، وفوائده جمّةٌ كثيرةٌ»[١].

٨- تَذْيِيلُه «الجامعَ» بمُلحَقٍ نفيسٍ؛ من أعلاقِ علْمِ العِلل، وفيه فوائدُ جمّةٌ نافعةٌ، ولنَفَاسَتِهِ بالَغ الحافظُ ابن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في الاحتفاءِ به، والعنايةِ بدقائقِه وتفاصيلِه، فشَرَحَهُ شرْحًا ضافيًا وافيًا.

المطلب الثاني: شرط الجامع

معرفةُ شروط أصحاب الكتب مسألةٌ ضروريّةٌ لتصنيف الكتاب، والحُكْم على صنيعِ صاحبِه فيه؛ مِن حيث الوفاءُ بشرطِه مِن عَدَمِه، وحيث إنّه كثيرًا من الأئمّة المصنِّفِين لم ينُصُّوا بصراحةٍ على شرُوطِهم في كُتُبِهم؛ كما بيّن ذلك المحقّقون = تَولّى الأئمّةُ المسْتَقْرُون للمصنّفات الحديثيّة بيانَ شروطهم، ومراتبِ كُتُبهم.

وهكذا الحال مع الإمام التّرمذيّ وجامعه؛ فإنّه لم يبيّن بصراحةٍ شرطَهُ في كتابه، وإنّما ذكر أنّ مقصوده جمعُ الأحاديث التي هي مآخذُ للفقهاء، وعليها تنبني المسائلُ والأحكام.

ويُعد كلام الإمام الحازميّ جامعًا في مسألة شروط الأئمّة؛ فلا غِنَى عنه في هذا السّياق.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنّ لهؤلاء الأئمّة مذهبًا في كيفيّة استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز: وذلك أنّ مذهب مَن يخرّج الصّحيح: أنْ يعتبر حال الرّاوي العدْل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقاتٌ أيضًا، وحديثُه عن بعضهم صحيحٌ ثابتٌ يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مَدْخولٌ لا يصلح إخراجه إلا في الشّواهد والمتابعات، وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريقُه معرفةُ طبقات الرّواة عن راوي الأصل،

(١) نقلًا عن ابن سيّد النّاس في: «النّفح الشّذيّ في شرح جامع التّرمذيّ»: (١/ ١٩٣).

ومراتب مداركهم، ولْنُوضِّحْ ذلك بمثال:

وهو أن نَعْلَمَ مثلًا أنّ أصحاب الزّهريّ على طبقاتٍ خمس، ولكلّ طبقةٍ منها مزيّةٌ على التي تليها وتفاوتٌ.

فمن كان في «الطّبقة الأولى» فهو الغاية في الصّحّة، وهو غايةُ «مقصد البخاريّ».

و«الطّبقة الثّانية» شاركَتِ الأولى في العدالة؛ غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزّهريّ، حتى كان فيهم مَن يُزامله في السّفر ويُلازمه في الحضر، والطّبقة الثّانية لم تلازم الزّهريّ إلا مدّةً يسيرة؛ فلم تمارس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطّبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

و«الطّبقة الثّالثة» جماعةٌ لزموا الزّهريّ مثل أهل الطّبقة الأولى؛ غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّدّ والقَبول، وهم «شرط أبي داود والنّسويّ».

و«الطّبقة الرّابعة» قومٌ شاركوا أهل الطّبقة الثّالثة في الجرح والتّعديل، وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزّهريّ؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزّهريّ كثيرًا، وهم «شرط أبي عيسى»... **وفي الحقيقة: شرْط التّرمذيّ أبلغ مِن شرط أبي داود؛ لأنّ الحديث إذا كان ضعيفًا أو مطلعُه مِن حديث أهل الطّبقة الرّابعة؛ فإنّه يُبيّن ضعفه ويُنبّه عليه؛ فيصير الحديث عنده مِن باب الشّواهد والمتابعات، ويكون اعتمادُه على ما صحّ عند الجماعة.**

وهذا القدر كافٍ في الإيماء إلى مرامهم في تأسيس قواعدهم لمن رُزق النّظر السّليم، وأُعِين ببعض الذّكاء والفطنة»[١].

---

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي؛ ص: (٤٣ ـ ٥٥).

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمّا أبو داود فمَن بعده فإنّ كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: صحيحٌ؛ وهو الجنس المخرّج في هذين الكتابين للبخاريّ ومسلم؛ فإنّ أكثر ما في هذه الكتب مخرّجٌ في هذين الكتابين، والكلامُ عليه كالكلام على الصّحيحين فيما اتّفقا عليه واختلفا فيه.

وصحيحٌ على شرطهم، والقسم الثّالث: أحاديثُ أخرجوها للضّدّيّة في الباب المتقدّم، وأوردوها لا قطعًا منهم بصحّتها، وربمّا أبان المخرِّجُ لها عن علّتها بما يفهمه أهل المعرفة...

وأمّا أبو عيسى التّرمذيّ فكتابه وحْدَه على أربعة أقسام: قسمٌ صحيحٌ مقطوعٌ به، وهو ما وافق فيه البخاريّ ومسلم، وقسمٌ على شرط الثّلاثة دونهما كما بينَّا، وقسمٌ أخرجه للضّدّيّة وأبان عن علّته ولم يُغْفِلْه، وقسمٌ رابعٌ أبان هو عنه، فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمِل به بعض الفقهاء»[١].

المطلب الثّالث: منهجُهُ في التّصحيح والتّضعيف

لـمّا كانت الأحاديثُ الواردةُ عن النّبيّ ﷺ كغيرها مِن الأخبار؛ لا يُوثَق بها ما لم يكن رواتُها ثقاتٍ وعدولًا، وسَلِمَتْ هي في نفسِها مِن العلل القادحة = أقْبَلَ أئمّة هذا الشّأن على تقعيد فنّ النّقد والتّعليل وتحريره، فهو الذي ينبني عليه التّصحيحُ للأخبار وتوهينُها.

والإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ واحدٌ مِن هؤلاء الأعلام الذين انبَرَوا لهذه الدِّراسة الحديثيّةِ النّافعة؛ غير أنّه آثَرَ في هذا الفنّ منهجًا، وُصِف بأنّ فيه شيئًا مِن التّساهل واللِّين!.

---

(١) شروط الأئمّة الستة؛ ص: (٨٨).

نَقل الزّيلعيّ عن ابن دِحْيةَ رحمهما الله قولَه: «وكم حَسّن التّرمذيّ في كتابه من أحاديثَ موضوعةٍ وأسانيدَ واهيةٍ»[١].

وقال الذّهبيّ رَحِمَهُ اللهُ: «فلا يُغتَرَّ بتحسين التّرمذيّ؛ فعند المُحاقَقةِ غالبُها ضِعافٌ»[٢].

وقال أيضًا: «جامِعُهُ قاضٍ له بإمامته وحفْظه وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدّد، **ونَفَسهُ في التّضعيف رِخْوٌ**»[٣].

وهذا الكلام مِن الإمام الذّهبيّ رَحِمَهُ اللهُ محلُّ إشكالٍ إذا لم يُفهم على وجهه.

ومُشكلتُه: أنّ جَعْلَ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ مِن المتساهلين في باب الجرْح والتّعديل، ينبني عليه عدمُ الثّقة في أحكامه؛ إذْ لازِمُ تساهله أنّه يوثّق مَن لم يبلغ درجة التّوثيق، وعليه فإذا صحّح حديثًا لراوٍ وَثَّقَهُ هو؛ يكون تصحيحُه محلَّ نظر، والذي عليه نُقّادُ الحديث أنّ ما صحّحه التّرمذيّ، ولم يُوجد لأحدٍ فيه مغمزٌ، فلا مَعَابةَ في تقوية أمره والاحتجاج به.

وقد قارن شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة رَحِمَهُ اللهُ بين التّرمذيّ والحاكم؛ مِن حيثيّة التّساهل في التّصحيح؛ فقال: «إنّ أهل العلم متّفقون على أنّ الحاكم فيه من التّساهل والتّسامح في باب التّصحيح؛ حتى إنّ تصحيحه دون تصحيحِ التّرمذيّ والدّارقطني وأمثالهما بلا نزاعٍ؛ فكيف بتصحيح البخاريّ ومسلم؟... وتحسينُ التّرمذيّ أحيانًا يكونُ مثلَ تصحيحه أو أرجحَ، وكثيرًا ما يُصَحِّحُ الحاكمُ أحاديثَ يُجْزَمُ بأنّها موضوعةٌ لا أصل لها»[٤].

---

(١) نصب الرّاية: (٢/ ٢١٧).
(٢) ميزان الاعتدال: (٧/ ٢٣١).
(٣) سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٦).
(٤) الفتاوى الكبرى: (١/ ٩٧).

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التّرمذيّ يصحّح أحاديثَ لم يتابعْه غيرُه على تصحيحها، بل يصحّح ما يُضعّفُه غيره أو ينكره»[١].

وقد ذهب الأستاذ الدكتور نور الدين عتر[٢] إلى حجّيّة تصحيح التّرمذيّ، مُوجّهًا رأيَه بما يأتي:

١ ـ أحكام التّرمذيّ في جامعه ليست نتيجةَ انفراده بدراستهِ للحديث، ولكنّها أحكامٌ تَباحَثَها مع أئمّة الدّنيا في هذا الشّأن؛ البخاريّ وأبي زرعة والدّارميّ رحمهم الله جميعًا؛ فهي في الحقيقة جهدٌ مشترك ورأيٌ مجتمَعٌ عليه.

٢ ـ إذعان المحقّقين مِن المتقدّمين والمتأخّرين لسلامة أحكامه ودقّتها.

٣ ـ اختلاف نُسَخِ الجامع قد يكون السّببَ في كثير مِن الأحيان في عدم الوقوف بدقّة على رأي التّرمذيّ في الحكم على الحديث؛ إذ قد يُوجد في نسخة: صحيح، وفي أخرى: حسن، وفي أخرى مثلًا: حسن صحيح...

٤ ـ عدم فهم منهجه في الحكم على الأحاديث؛ من حيث اعتبار المتابعات والشّواهد، واعتماد مَن اختُلف في توثيقه وتضعيفه من الرّواة..

٥ ـ اختلاف الأئمة النّقاد في التّصحيح والتّضعيف، وذلك أمرٌ اجتهاديّ.

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنّ النُّقول التي سُقتها ابتداءً؛ لا يُراد منها إسقاطُ أحكام الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتجاهلُ اجتهاداته في هذا

---

(١) الفروسيّة؛ ص: (٢٤٣).

(٢) الإمام التّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين؛ ص: (٢٣٨ وما بعدها).

الباب؛ فإنّهم لا يختلفون في براعته وإمامته وإتقانه وأمانته، بل المقصود أنّ بعض أحكامه ربّما خالفه فيها أكثر النُّقّاد فاختاروا هم التّضعيف، واختار رَحِمَهُ اللَّهُ التّصحيح، فيجب إعادةُ النّظر في مثل هذا.

والأوْجَهُ أَلَّا يُنظرَ للإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ ولا لغيره مِن الأئمّة بطريق مقارنته بغيره وحسب؛ فإنّ ميزان الحقّ حينَها سَيَشُول بلا موضوعيّة لطرفِ المدح أو الذّمّ؛ لأنّ في الأئمّةِ المتساهلَ والمعتدلَ والحادّ؛ كما هو معلومٌ مقرّر(١).

المطلب الرّابع: منهجُه في الأسماء والكُنى

إنّ عِلمًا أَكَبَّ أصحابُ الكتب السّتّة وغيرُهم مِن المصنّفين على الكتابة فيه وجمْع مادّته لجديرٌ بالنّظر إليه نظرة الإعجاب والتّأمّل، فذلك ممّا يدلّ على أصالته في علم السنّة ومكانته في معرفة قدْر العلماء، قال الحافظ ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «..وهو بابٌ من فنِّه طريفٌ مُستحسَن، لم يزَل أهل العلم بالسُّنن يُعنَون به ويحفظونه، ويرسمونه في كتبهم ويتطارحونه؛ رغبةً في الوقوف عليه والمعرفةِ به، ينتقصون مَن جهِلَه»(٢).

وما زال الأئمّة المتقدّمون والخَلَف الصّالحون منهم يَستعينون بهذا العلم على ضبط أسماء الرّجال وكُناهم؛ ويتحصّنون به من ورْطة ظَنِّ تعدُّدِ الرَّاوي الواحدِ، المسمَّى في مَوضِع والمُكنَّى في آخر، قال السّخاويّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وربّما ينشأ عن إغفاله زيادةٌ في السَّندِ أو نَقصٌ منه وهو لا يشعُر؛ فقد روى الحاكم [في معرفة علوم الحديث] من حديث أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدَّاد، عن أبي

(١) انظر: الموقظة للذّهبي؛ ص: (٨٣ ـ ٨٤).

(٢) مقدِّمة كتاب «أسماء من يعرف بالكنى»: (٢/ ٢٨٤)، وانظر: مقدّمة ابن الصلاح مع «التّقييد والإيضاح»؛ ص: (٣٢٢).

الوليد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى خَلفَ إمامٍ؛ فإنّ قراءتَه له قراءةٌ»، وقال الحاكم: «إنَّ عبدَ الله بن شداد هو أبو الوليدِ، كما بيَّنه عليُّ ابنُ المدينيّ، يعني فـ "عن" زائدةٌ، قال الحاكم: ومن تهاون بمعرفة الأسامي؛ أورثه مثلَ هذا الوهم»[1].

فأنت ترى ـ أخي القارئَ ـ أنّ حِذْق الحاكم رحمه الله واطّلاعَه على أسماء الرّجال وكُناهم دَلَّه على وَهَمِ الرّاوي الذي جعل أبا الوليد راويًا مستقلًّا في سند الحديث، والحال أنه هو نفسه ابنُ شدّاد.

إذا ثَبَتَ ما سَلَفَ = فلقد تَنوَّعَ ذِكْرُ الرّواة في جامع الترمذي، فمرّةً يُذكَرون بأسمائهم، ومرّةً بكُناهم، ولإزالة الإشكال الحاصل مِن ظنِّ الرّجلِ الواحدِ رجلين؛ لذِكْرِهِ مرّةً باسمِهِ ومرّةً بكنيته= كان الإمام التّرمذيّ رحمه الله يُبيّن ويوضِّح، حسب ذكرِ الرّاوي؛ فتارةً يُذكَر الراوي باسمه فيُوضح الترمذيّ كنيتَه، وتارةً يُذكَرُ الراوي بكنيته فيعرّفُ الترمذيّ باسمه، وإذا لم يقف على اسم الرّاوي اكتفى بسوْق كنيته، وبَيَّن أنّ الرّاوي لا يُعرف له اسْمٌ، أو أنه لا يعرِف اسْمَه.

ويكون ذلك إمّا مِن التّرمذيّ أصالةً، أو أنّه ينقل ذلك عن مشايخه، وأبرزُهم وأكثرُهم البخاريّ رحمه الله.

وفيما يلي نماذِجُ من ذلك:

١ ـ تكنية الرّواة المشهورين بأسمائهم:

ـ خالدٌ الحَذّاءُ؛ قال التّرمذيّ: هو خالدُ بْنُ مِهْرانَ؛ يُكْنَى أبا المُنَازِلِ[2].

---

(١) راجع: فتح المغيث للسّخاويّ: (٤/٢١٣)، معرفة علوم الحديث للحاكم؛ ص: (١٧٧)، مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني؛ ص (٢٢٦)، تهذيب الكمال: (١٥/٨١).

(٢) الجامع: (٢٢٨).

ـ قال محمد بن إسماعيل: حَبِيبُ بْنُ أبي حَبِيبٍ؛ يُكْنَى أبا الكَشُوثَى، ويُقالُ أبو عُمَيْرَةَ[(١)].

ـ مالكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ؛ يُكْنَى أبا سُلَيْمانَ[(٢)].

ـ سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ؛ يُكْنَى أبا سَعْدٍ[(٣)].

ـ القاسمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ يُكْنَى أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وهو مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خالدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعاويةَ، وهو ثقةٌ شَأْميٌّ، وهو صاحبُ أبي أُمامةَ[(٤)].

ـ عُبَيْدةُ؛ الذي روى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة ﵂؛ قال الترمذي: هو ابْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ الكوفيُّ؛ يُكْنَى أبا عَبْدِ الكريم[(٥)].

ـ يحيى إمامُ بَنِي تَيْمِ الله؛ الذي روى عن أبي ماجدٍ عن عَبْدِ الله بْنِ مسعودٍ ﵁؛ قال الترمذي: ثقةٌ؛ يُكْنَى أبا الحارثِ، ويُقالُ له: يحيى الجابرُ، ويُقالُ له: يحيى المُجْبِرُ أيضًا[(٦)].

ـ هشامُ بْنُ عُرْوةَ؛ يُكْنَى أبا المُنْذِرِ[(٧)].

ـ حَجّاجُ بن أبي عثمان هو حَجّاج بن ميسرةَ الصَّوّافُ، ويُكْنَى أبا الصَّلْتِ[(٨)].

ـ منصورُ بْنُ المُعْتَمِرِ؛ يُكْنَى أبا عَتّابٍ[(٩)].

ـ عَمْرُو بْنُ مُرّةَ الجُهَنِيُّ؛ الرّاوي عن معاوية؛ قال عنه: يُكْنَى

---

(١) الجامع: (٢٤١).
(٢) الجامع: (٢٨٧).
(٣) الجامع: (٣٠٣).
(٤) الجامع: (٤٢٨).
(٥) الجامع: (٧٨٧).
(٦) الجامع: (١٠١١).
(٧) الجامع: (١١٥٣).
(٨) الجامع: (٣٥٩٢).
(٩) الجامع: (١٢٥٦).

أبا مَرْيَمَ[١].

ـ بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أبي بُرْدَةَ؛ الرّاوي عن جَدِّهِ أبي بُرْدَةَ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه؛ قال عنه: يُكْنَى أبا بُرْدَةَ أيضًا[٢].

٢ ـ تسمية الرّواة المشهورين بكناهم:

ومن النّماذج الدّالّة على مهارة التّرمذيّ في ذلك:

ـ أبو المَلِيحِ؛ الرّاوي عن أَبِيهِ؛ قال عنه: هو ابْنُ أُسامةَ؛ اسْمُه عامرٌ، ويُقالُ: زَيْدُ بْنُ أُسامةَ بْنِ عُمَيْرٍ الهُذَلِيُّ[٣].

ـ أبو بُرْدَةَ بْنُ أبي موسى؛ اسْمُه عامرُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ قَيْسٍ الأَشْعَرِيُّ[٤].

ـ أبو أيوبَ الأنصاريّ؛ اسْمُه خالدُ بْنُ زَيْدٍ[٥].

ـ أبو قَتادةَ الأنصاريُّ؛ اسْمُه الحارثُ بْنُ رِبْعِيٍّ[٦].

ـ أبو إسحاقَ؛ الرّاوي عن أبي عُبَيْدةَ عن عَبْدِ الله بن مسعودٍ رضي الله عنه؛ قال عنه: اسْمُه عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الله السَّبِيعيُّ الهَمْدانيُّ[٧].

ـ أبو سلَمةَ؛ اسْمُه عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ[٨].

ـ أبو ثِفَالٍ المُرِّيُّ؛ اسْمُه ثُمامةُ بْنُ حُصَيْنٍ[٩].

ـ رَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ هُوَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حُوَيْطِبٍ[١٠].

---

(١) الجامع: (١٣٣٢).
(٢) الجامع: (١٥٥٩) و(٢٦٧٢).
(٣) الجامع: (١) و(٤٠٩) و(٢١٤٧).
(٤) الجامع: (٧).
(٥) الجامع: (٨).
(٦) الجامع: (١٥).
(٧) الجامع: (١٧).
(٨) الجامع: (٢٠) و(١٩١١).
(٩) الجامع: (٢٥).
(١٠) الجامع: (١/ ٧٧).

٣ ـ تسمية الرّواة المشهورين بنسبتهم أو بلقبهم:

ـ الزُّهْريُّ؛ اسْمُه محمدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ الله بْنِ شِهَابٍ الزُّهْريُّ، وكُنْيَتُه أبو بكرٍ(١).

ـ الأَعْمَشُ؛ اسْمُه سُلَيْمانُ بْنُ مِهْرانَ، أبو محمدٍ الكاهِليُّ، وهو مَوْلًى لهم(٢).

وهذه نماذِجُ فقط، وما تُرك فهو أكثر، والمقصود التّمثيل.

المطلب الخامس: منهجه عند تعارُض الوقف والرّفع

يختلف الرّواة في الارتفاع بالحديث إلى النّبيّ ﷺ أو الوقوف به على الصّحابيّ، وهذا أمرٌ شائع في كتب الرّواية، والمصنّفون حيالَ هذا الاختلاف مجتهدون؛ والتّرمذيّ رحمه الله في جامعه نهجَ في هذا منهجًا واضحًا، كغيره من نقاد الحديث؛ فأحيانًا يُصرّح بترجيح رفع الحديث على وقفه، وأحيانًا يُومئُ إلى ترجيح أحد الأمرين إيماءً بلا تصريح، وفي مرّاتٍ كثيرةٍ كان يكتفي بالحكم على الحديث؛ فيتبيّنُ مذهبه في الحديثِ مَحَلِّ الاختلاف.

ومِن عادته رحمه الله في جامعه أنّه يأتي بجُمَلٍ مختصَرةٍ تُفيد وقوع الاختلاف في الحديث مِن حيث رفعُه ووقفُه، ويُفهَم من هذه التّعبيرات والجُمَل التّصحيحُ أو التّضعيف؛ تَبَعًا أو قصدًا، كما يُفهَم منها ترجيحه للرّفع أو الوقف.

ومن هذه الجمل على سبيلِ التّمثيل:

١ ـ قوله: **حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلّا من حديث فلان.**

---

(١) الجامع: (٨).

(٢) الجامع: (١٤).

فهذه جملةٌ تفيدُ وقوع الاختلاف فيه؛ وظاهِرُ نصِّه رَحِمَهُ اللَّهُ تَرَجُّحُ الموقوف على المرفوع عنده.

ومن ذلك أنّه أخرج حديثَ أحمدَ بْن مَنِيعٍ، حَدّثَنا الحُسَيْنُ بْنُ محمدٍ، حَدّثَنا إسرائيلُ، عن عَبْدِ الأعلى، عن أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾؛ [الواقعة: ٨٢] قال: «شُكْرَكُمْ، تَقُولُونَ: مُطِرْنا بِنَوْءِ كذا وكذا، وبِنَجْمِ كذا وكذا».

ثم عَقّب على هذا الإسناد بقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ لا نَعْرِفُه مرفوعًا إلّا من حديثِ إسرائيلَ، ورواهُ سُفْيَانُ الثَّوْريُّ عن عَبْدِ الأعلى عن أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَميِّ عن عليٍّ نَحْوَهُ، ولَمْ يَرْفَعْهُ»[١].

٢ ـ قوله: **حسنٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث فلان.**

من ذلك أنّه أخرج حديث الحَسَن بْن عليٍّ الخَلّال، حَدّثَنا أبو الوليدِ وعَفّانُ وسُلَيْمانُ بْنُ حَرْبٍ قالوا: حَدّثَنا حَمّادُ بْنُ سلَمةَ، عن حُمَيْدٍ، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أنّ رسولَ الله ﷺ نَهَى عن بَيْعِ العِنَبِ حتى يَسْوَدَّ، وعن بَيْعِ الحَبِّ حتى يَشْتَدَّ».

وأوْضَحَ رَحِمَهُ اللَّهُ الخلافَ في وقفه ورفعه بقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نَعْرِفُه مرفوعًا إلا من حديثِ حَمّادِ بْنِ سلَمةَ»[٢].

كما أخرج حديثَ محمدِ بْنِ المُثَنَّى، حَدّثَنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الوارثِ، حَدّثَنا عُمَرُ بْنُ إبراهيمَ، عن قَتادةَ، عن الحَسَنِ، عن سَمُرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «لمّا حَمَلَتْ حَوّاءُ طافَ بها إبليسُ، وكان لا يَعِيشُ لها وَلَدٌ، فقال: سَمِّيهِ عَبْدَ الحارثِ، فسَمَّتْهُ عَبْدَ الحارثِ، فعاشَ، وكان ذلك من وَحْيِ الشّيطانِ وأَمْرِهِ».

---

(١) الجامع: (٥/ ٣٢٤) برقم: (٣٢٩٥).
(٢) الجامع: (٢/ ٥١١) برقم: (١٢٢٨).

ثم قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ؛ لا نَعْرِفُه مرفوعًا إلا مِنْ حديثِ عُمَرَ بْنِ إبراهيمَ عن قَتادةَ، ورواهُ بعضُهم عن عَبْدِ الصَّمَدِ، ولَمْ يَرْفَعْهُ»(١).

٣ ـ قوله: **غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلّا من حديث فلان.**

ومثاله: ما أخرجه عن عليّ بْن حُجْرٍ وأحمدَ بْنِ محمدِ بْنِ موسى مَرْدَوَيْهِ قالَا: أَخْبَرَنا عَبْدُ الله بْنُ المباركِ، عن مَعْمَرٍ، عن أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله، عن الحَسَنِ، عن عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ نَهى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ في مُسْتَحَمِّه، وقال: «إنّ عامّةَ الوَسْواسِ منه».

ومالَ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ترجيح وقف الحديث؛ فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ؛ لا نَعْرِفُهُ مرفوعًا إلا مِنْ حديثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله»(٢).

كما روى عن يُوسُفَ بْنِ عيسى، حَدّثَنا عليُّ بْنُ عاصم، حَدّثَنا واللهِ محمدُ بْنُ سُوقةَ، عن إبراهيمَ، عن الأَسْوَدِ، عن عَبْدِ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ عَزَّى مُصابًا فلَهُ مِثْلُ أَجْرِه».

وقرّر رَحِمَهُ اللَّهُ غرابةَ الرّفْع بقوله: «هذا حديثٌ غريبٌ؛ لا نَعْرِفُه مرفوعًا إلا مِنْ حديثِ عليِّ بْنِ عاصم، ورَوَى بَعْضُهم عن محمدِ بْنِ سُوقةَ بهذا الإسنادِ مِثْلَهُ مَوْقُوفًا ولَمْ يَرْفَعْهُ»(٣).

٤ ـ قوله: **غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلّا من هذا الوجه:**

فقد أخرج مثلًا حديثَ محمدِ بْنِ بَشّارٍ، حَدّثَنا يَزِيدُ بْنُ هارونَ، حَدّثَنا العَوّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عن سُلَيْمانَ بْنِ أبي سُلَيْمانَ، عن أَنَسِ بْنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «لَمّا خَلَقَ الله الأرضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ،

---

(١) الجامع: (٥/ ١٦٠) برقم: (٣٠٧٧).

(٢) الجامع: (١/ ٧٢) برقم: (٢١).

(٣) الجامع: (٢/ ٣٧١) برقم: (١٠٧٣).

فخَلَقَ الجِبالَ فعَادَ بها عليها، فاسْتَقَرَّتْ...» الحديث.

ثم أوضح رَحِمَهُ اللهُ غرابةَ رفْعِه فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُه مَرْفُوعًا إلا مِنْ هذا الوَجْهِ»[(١)].

وأخرَج أيضًا حديثَ الحُسَيْنِ بْن حُرَيْثٍ، حَدّثَنا وَكِيعٌ، عن موسى بْنِ عُبَيْدةَ، عن يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ، عن أَنَسِ بْنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِنْ مُؤْمِنٍ إلا ولَهُ بابانِ: بابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُه، وبابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُه، فإذا ماتَ بَكَيا عليه، فذلك قَوْلُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ ﴿٢٩﴾﴾» [الدخان: ٢٨].

وكأنّه تَرَجّح عنده الموقوف على المرفوع؛ بدلالة تضعيفه لراويَيْن من رُواة المرفوع؛ فقد قال: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرِفُه مَرْفُوعًا إلا مِنْ هذا الوَجْهِ، وموسى بْنُ عُبَيْدةَ ويَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعَّفانِ في الحديثِ»[(٢)].

كما ترجّح عنده الوقفُ في حديثِ محمدِ بْنِ حاتِم بسنده إلى عَطِيّةَ العَوْفيِّ، عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أَيُّما مُؤْمِنٍ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا على جُوعٍ أَطْعَمَهُ الله يَوْمَ القيامةِ...» الحديث، فقد قال عقبه: «هذا حديثٌ غريبٌ، وقد رُوِيَ هذا عن عَطِيّةَ عن أبي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا، وهو أَصَحُّ عندَنا وأَشْبَهُ»[(٣)].

ولم يكن الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ مِمّن يقبل رفْعَ الحديث أو وقْفَه تَشَهّيًا أو اعتباطًا، وإنّما اعتمد على منهجٍ سديدٍ مشى عليه في جامعه، كغيره

(١) الجامع: (٥/ ٣٨٤) برقم: (٣٣٦٩).
(٢) الجامع: (٥/ ٢٩٩) برقم: (٣٢٥٥).
(٣) الجامع: (٤/ ٢٤١) برقم: (٢٤٤٩).

من نقاد الحديث من قبل ومن بعد، يتمثّل في إعمال بعض القواعد الحديثيّة؛ التي يمكن بتتبُّع بعض النّصوص في الجامع أن تَبرُز وتَظْهَر، ومنها على سبيل التّمثيل لا الحصر(١):

القاعدة الأولى: رواية الثّقات أجلُّ من رواية الفرْد منهم وأولى، ورواية الملازِم لشيخه أحسن من رواية غيره وأقوى.

ولذلك فإنّه أخرج حديثَ محمدِ بْنِ بَشّارٍ، حَدّثَنا عَبْدُ الرحمنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدّثَنا شُعْبَةُ، عن يَعْلَى بْنِ عَطاءٍ، عن عليٍّ الأَزْديِّ، عن ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عن النّبيِّ قال: «صلاةُ الليلِ والنّهارِ مَثْنَى مَثْنَى».

ثم بيّن اختلافَ أصحابِ شُعْبَةَ في حديثِ ابْنِ عُمَرَ؛ من حيث رفْعُه ووقْفُه، ثم قال: «والصحيحُ ما رُوِيَ عن ابْنِ عُمَرَ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: «صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى».

ولأجل اعتبار رِوايةِ الثّقات، وَضَحَ أنّ جماعتهم رَوَوُا الحديثَ عَنه رضي الله عنه مرفوعًا دون زيادةِ: «صلاة النهارِ».

وأتْبَعَ روايةَ الثّقاتِ بعملِ ابنِ عمر رضي الله عنه - مِن روايةِ مولاه نافعٍ الذي كان مِن أشدِّ النّاس ملازمةً لابن عمر رضي الله عنه - وأنّه كان يُصَلِّي بالليلِ مَثْنَى مَثْنَى، وبالنّهارِ أربعًا؛ كلُّ ذلك ليرجّح به روايةَ الرّفع دون زيادة «النّهار»(٢)، والله أعلم.

وبناءً على هذه القاعدة أيضًا ترجَّحَ لديه الوقفُ على الرّفع في حديثٍ اجتمع الثّقات فيه على وقْفِه؛ وهو حديث أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، في تفسير الشّجرة في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ

(١) وهذه القواعد ليست خاصّة بهذه المسألة، بل هي عامّةٌ في المرجّحات.

(٢) الجامع: (١/ ٥٨٩) برقم: (٥٩٧).

رَبِّهَاۗ﴾، قال: «هي النَّخلةُ»، وأنّ الشّجرة الخبيثةَ في قوله سبحانه: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٖ ﴿٢٦﴾﴾: «هي الحَنظلُ»(١).

وانفرد حمّاد بن سلَمةَ ـ وهو إمام ثقة ـ برواية هذا الحديث مرفوعًا، وقد رجّح التّرمذيّ رحمه الله الموقوفَ على المرفوع، وبيّن أنّ حديثَ أبي بكرِ بنِ شُعيبِ بنِ الحَبْحابِ عن أبيهِ عن أنسِ بنِ مالكٍ الموقوفَ أصحُّ من حديثِ حمّاد بنِ سلَمةَ، وأنّ مَعْمَرًا وحمّادَ بنَ زيدٍ وغير واحدٍ رَوَوْهُ موقوفًا، وأشار إلى أنّه لا يَعلَم أحدًا رَفَعَه غيرَ حمَّاد بن سَلَمةَ(٢)؛ إيماءً إلى تضعيف الرّفع.

القاعدة الثّانية: الثّقات أولى من الضّعفاء في الرّفع والوقف.

ومثال ذلك أنّه أخرج حديثَ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، حَدّثَنا الحَسَنُ بْنُ موسى، عن ابْنِ لَهِيعةَ، عن دَرّاجٍ، عن أبي الهَيْثَم، عن أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ قال: «الصَّعُودُ جَبَلٌ مِنْ نارٍ يَتَصَعَّدُ فيه الكافرُ سبعينَ خَرِيفًا، ثم يُهْوَى به كذلك فيه أبدًا».

ثم بَيَّنَ ضَعْفَ المرفوع بقوله: «هذا حديثٌ غريبٌ، إنما نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا مِنْ حديثِ ابْنِ لَهيعةَ، وقد رُوِيَ شيءٌ مِنْ هذا عن عَطِيّةَ عن أبي سَعِيدٍ مَوْقُوفًا»(٣).

وقد تقرَّر عند علماء الجرح والتّعديل أنّ ابنَ لَهِيعةَ رحمه الله اختَلَط بأَخَرةٍ بعد أن احترقت كتبه، وأنّ مَن اختصّ بالرّواية عنه قبل ذلك أَمْثَلُ ممّن روى عنه متأخِّرًا، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أنّ رواية عبد الله بن

(١) الجامع: (٥/ ١٩٥) برقم: (٣١١٩).
(٢) الجامع: (٥/ ١٩٥) برقم: (٣١١٩).
(٣) الجامع: (٥/ ٣٥٣) برقم: (٣٣٢٦).

المبارك عنه أعْدلُ مِن رواية غيره[١].

فهذا حديثٌ يرويه مرفوعًا مَن تُكُلِّم فيه، ويرويه موقوفًا الثّقاتُ الأثْبات؛ فينسجم إذن مع القاعدة تقديمُ الوقف على الرّفع بناءً على حال الرّواة.

ويُلاحظ على منهج التّرمذيّ في الرّفع والوقف ما يأتي[٢]:

ـ لا تَلازُمَ عنده رَحِمَهُ اللهُ بين الاختلافِ في الوقف والرَّفع وتعليلِ الحديث؛ بأمارةِ أنه صحّح بعضها وحَسّن بعضها؛ فهي في حَيِّزِ عُموم القبول.

ومثال ذلك أنّه أخرج حديثَ أبي كُرَيْبٍ ويُوسُفَ بنِ عيسى قالَا: حدّثَنا وَكِيعٌ، عن زكريّا، عن عامرٍ، عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الظَّهرُ يُركَبُ إذا كان مَرهُونًا، ولَبَنُ الدَّرِّ يُشرَبُ إذا كان مَرْهُونًا، وعلى الذي يَركَبُ ويَشرَبُ نَفَقَتُه»[٣]، وقال عنه: «حسنٌ صحيحٌ»، مع أنّ رَفْعَهُ لا يُروى إلا من حديثِ عامرٍ الشَّعبيِّ، وقد رَوَى غيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن الأعمشِ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ موقوفًا، فلمّا تأيّد المرفوع بعمل بعضِ أهلِ العِلمِ به ترجّح عنده.

ونظيره ما أخرجه من حديث عليِّ بنِ حُجْرٍ، حدّثَنا سفيانُ بنُ عُيينةَ، عن الزُّهريِّ، أخبَرَتْهُ عَمْرةُ عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَقْطَعُ في رُبُعِ دينارٍ فصاعِدًا»[٤]، وحَكَم عليه بأنّه: «حسنٌ صحيحٌ»؛ ومع رواية هذا الحديث مِن غيرِ وجهٍ عن عَمْرةَ عن عائشةَ مرفوعًا، وروايته كذلك عنها

---

(١) التّقريب؛ ص: (٣١٩) برقم: (٣٥٦٣).
(٢) راجع: منهج التّرمذيّ للحمش؛ ص: (١/ ٢٨٦).
(٣) الجامع: (٢/ ٥٣٣) برقم: (١٢٥٤).
(٤) الجامع: (٣/ ١١٥) برقم: (١٤٤٥).

عن عائشة موقوفًا؛ إلا أنّ الحكم بصحّته هو المتقرّر عنده؛ فلهذا لا تَلازُم بين الاختلافِ في الوقف والرَّفع وتعليلِ الحديث؛ فقد يقع الاختلاف ويصحّ الحديث عنده، والله أعلم.

- ترجيحُ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوقفَ على الرَّفع أو العكس؛ قد يكون صريحًا بالنّصّ عليه، وقد يكون ضِمنيًّا، وذلك بحُكْمِه على الحديث بما يوجِب قَبوله؛ فإن كان الرّاجح الرّفع حكم عليه بالصّحة أو الحسن، وإن كان الرّاجح الوقف فإنّه في الغالب ينصّ عليه.

ومِمّا يزيد الأمر توضيحًا أنّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أخرج حديثَ محمودِ بنِ غَيْلانَ، حَدّثَنا أبو أحمدَ ومُعاويةُ بْنُ هشامٍ قالَا: حَدّثَنا سُفْيَانُ، عن منصورٍ، عن خَيْثَمةَ، عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسولُ الله ﷺ يَصُومُ مِن الشَّهْرِ: السَّبْتَ والأَحَدَ والاثْنَيْنِ، ومِنَ الشَّهْرِ الآخَرِ: الثُّلَاثاءَ والأَرْبِعاءَ والخَمِيسَ»؛ ثم حَكَم على الحديث بالحُسْن، وذكر أنّ الإمام عبدَ الرحمنِ بْنَ مَهْدِيٍّ رواه عن سُفْيَانَ ولَمْ يَرْفَعْهُ، وهذه إشارةٌ منه يُفهم منها ترجيح المرفوع[١].

كما أخرج حديثَ محمدِ بنِ عَبْدِ الملكِ بنِ أبي الشَّوَارِبِ، حَدّثَنا عَبْدُ العزيزِ بْنُ المُخْتارِ، عن سُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أَبِيه، عن أبي هُريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النّبيِّ ﷺ قال: «مِنْ غُسْلِه الغُسْلُ، ومِنْ حَمْلِه الوُضُوءُ»؛ يَعْنِي الميّتَ[٢].

وقد حَسّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث المرفوع، وذَكَر أنّه رُوِيَ عن أبي هريرةَ موقوفًا.

---

(١) الجامع: (٢/ ١١٤) برقم: (٧٤٦).

(٢) الجامع: (٢/ ٣٠٨) برقم: (٩٩٣).

المطلب السّادس: منهجه عند تعارض وصل الحديث وإرساله

لا بدّ في الابتداء مِن استجلاء معنى الوصل والإرسال في الحديث؛ ثم بيان معنى المرسل عند الإمام التّرمذيّ رحمه الله، حتى يتبيّن المراد من تعارض المتّصل والمرسل في جامعه المختصر، ومنهج التّرمذيّ في فَكِّه ومُعالجتِه.

الفرع الأول: المتّصلُ والمرسَلُ عند المحدِّثين:

الحديث المتَّصل: هو ما اتّصل إسنادُه مرفوعًا إلى النبيّ ﷺ، أو موقوفًا على مَن دونه، ومُطْلَقُهُ يقع على المرفوع والموقوف[١].

وقيل: لا يُطلق المتَّصل على ما اتَّصل إسناده إلى التَّابعيِّ أو مَن دونه إلا مقيَّدًا، وهذا بخلاف المسْنَد؛ فإنه ما جاء عن النّبيّ ﷺ خاصّة، سواء كان متّصلًا أم منقطعًا[٢].

مثالُ المتّصل المرفوع: مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ.

ومثال المتّصل الموقوف: مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر؛ قولَه.

وأمَّا **الحديث المرسَل**: فهو ما يرويه التَّابعيُّ عن النّبيِّ ﷺ مِن غير ذِكْر الصّحابيِّ الواسطة.

والمشهور عند المحقّقين مِن المحدّثين: التَّسويةُ بين صغار التَّابعين وكبارِهم في الحكم بإرسال ما لم يذكروا فيه الصّحابيَّ الذي حدّثهم.

---

(١) المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٤٤)، وهو مذهب النّوويّ كما في التّقريب؛ ص: (١٠٨)، وابن كثير كما في اختصار علوم الحديث؛ ص: (٤٥)؛ كلّهم يرى جواز إطلاق تسمية المقطوع موصولًا.

(٢) التَّقييد والإيضاح للعراقي؛ ص: (٥٠).

الفرع الثَّاني: المرسَل عند التّرمذيّ:

الإرسال عند المتقدِّمين يُطلَق على كلِّ ما فيه انقطاعٌ؛ وبذلك يشمل المرسَلَ والمنقطعَ والمعضَلَ والمدلَّسَ، وأمّا عند المتأخّرين؛ فكما بيّنا على التّفصيل السّالف.

وعلى الجملة: فإنّ المرسَل ليس معدودًا في الصّحيح عند التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد نَصَّ على ذلك في عِلَلِه الصّغيرِ بقوله: «والحديثُ إذا كان مُرْسَلًا فإنّهُ لا يَصِحُّ عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ، قد ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ منهم... ومَنْ ضَعَّفَ المُرْسَلَ فإنّهُ ضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ أنّ هؤلاء الأئمّةَ قد حَدّثُوا عن الثِّقاتِ وغيرِ الثِّقاتِ؛ فإذا رَوَى أحدُهم حديثًا وأَرْسَلَهُ؛ لعلّهُ أَخَذَهُ عن غيرِ ثقةٍ... وقد احْتَجَّ بعضُ أهلِ العِلْمِ بالمُرْسَلِ أيضًا»[١].

الفرع الثّالث: منهجه عند تعارض الوصل والإرسال في الجامع:

سَلَك الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه البابةِ منهجًا مُطّردًا يقوم على مراعاة بعض القواعد، وهي قاضيةٌ للمتّصل على المرسَل، أو للمرسَل على المتّصل، أو هي مُطْلَقةُ الوصف بالاتّصال والإرسال دون ترجيح.

وقد اجتهدتُ في صياغةِ منهجِهِ هذا وفق قاعدتين جامعتين؛ حسب ما تبيّن لي مِن دراسة عددٍ من أحاديث الجامع، وهي محاولةُ فهمٍ، وليست تقريرًا مؤكّدًا عن منهج الإمام التّرمذيّ.

وفيما يلي نصّ القاعدتين:

القاعدة الأولى: ترجيح المرسَل أو المتّصل بأَمَارةِ رواية أكثر الثّقات له:

وهذه القاعدةُ مَشى عليها الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في كثيرٍ من المواضع التي رُوي فيها الحديث مرسلًا ومتّصلًا، فكان يرجّح أحدَ الأمرين إذا اجتمع

---

(١) انظر: العلل الصّغير الملحق في آخر الجامع: (٦/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

الأكثرون مِن الثّقات على روايتِهِ كذلك، وقد يُرجِّحه بقرينةِ غرابةِ المتّصِلِ أو ضعْفِ راوِيهِ.

فمثال ما رجّح فيه المرسَلَ بهذه الأمَارة: ما أخرجه عن محمودِ بْنِ غَيْلانَ، حَدّثَنا يحيى بْنُ إسحاقَ، حَدَثَنا حَمّادُ بْنُ سَلَمةَ، عن ثابتٍ البُنَانيِّ، عن عَبْدِ الله بْنِ رَبَاحٍ الأنصاريِّ، عن أبي قَتَادةَ ﵁ أنّ النّبيَّ ﷺ قال لأبي بكرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وأنتَ تَقْرَأُ وأنتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ» فقال: إنّي أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُ، قال: «ارْفَعْ قَلِيلًا». وقال لِعُمَرَ: «مَرَرْتُ بك وأنتَ تَقْرَأُ وأنتَ تَرْفَعُ صَوْتَك» قال: إنّي أُوقِظُ الوَسْنَانَ وأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، قال: «اخْفِضْ قَلِيلًا».

فهذا الحديثُ تفرَّدَ بوصْلِهِ وإسنادِه يحيى بن إسحاقَ عن حمّادِ بنِ سلمةَ، ولَمّا رواه الأكثرون من الثّقات الحُفّاظ عن ثابتٍ عن عبد الله بنِ رباحٍ مُرْسَلًا؛ رجّح ﵀ روايةَ الإرسال فقال: «هذا حديثٌ غريب، وإنما أسنَدَه يحيى بنُ إسحاق، عن حمادِ بنِ سَلَمةَ، وأكثرُ الناسِ إنما رَوَوُا هذا الحديَث عن ثابتٍ عن عبدِ الله بنِ رَبَاحٍ مرسَلًا»(١).

كما رجّح روايةَ الإرسال في حديث إسحاقَ بْنِ منصورٍ، أَخبرَنا وَهْبُ ابْنُ جَرِيرٍ، حَدّثَنا أَبِي، قال سمعتُ أبا فَزَارةَ يُحَدِّثُ عن يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ، عن مَيْمُونةَ ﵂ أنّ رسولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وهو حَلَالٌ، وبَنَى بها حَلَالًا».

وحَكَم ﵀ على رواية الاتّصال بالغرابة؛ قال: «هذا حديثٌ غريب، ورَوى غيرُ واحدٍ هذا الحديث عن يزيد بن الأصمّ مرسَلًا»(٢).

ومثال ترجيحِه المرسَلَ بقرينة غرابةِ المتّصل: ما أخرجه عن أحمدَ بْنِ محمدِ بْنِ نِيْزَكَ، حَدّثَنا محمدُ بْنُ بَكّارٍ، حَدّثَنا سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عن قَتَادةَ،

---

(١) الجامع: (١/ ٤٦٥) برقم: (٤٤٧).

(٢) الجامع: (٢/ ١٩٣) برقم: (٨٤٥).

عن الحَسَنِ، عن سَمُرةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ لِكُلِّ نبيٍّ حَوْضًا، وإنّهُم يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُم أَكْثَرُ واردةً، وإنّي أَرْجُو أَنْ أكونَ أكثرَهُم وارِدةً»؛ فقد رجّح رواية الإرسال فقال رحمه الله: «رَوَى الأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الملكِ هذا الحديثَ عن الحَسَنِ عن النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، ولَمْ يَذْكُرْ فيه «عن سَمُرَةَ»، وهو أَصَحُّ»[1].

ومثال ترجيحِه المرسلَ بقرينة ضعف راوي المتّصل: ما أخرجه عن عَبْدِ الأعلى بْنِ واصِلٍ الكوفيّ، حَدّثَنا محمدُ بْنُ القاسمِ الأَسَديُّ، عن الفضْلِ بْنِ دَلْهَم، عن الحَسَنِ قال: سمعتُ أَنَسَ بْنَ مالكٍ رضي الله عنه يقولُ: «لَعَنَ رسولُ الله ﷺ ثلاثةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كارهون، وامْرأةٌ باتَتْ وزوجُها عليها ساخطٌ، ورَجُلٌ سَمِعَ حَيَّ على الفلاحِ ثُمَّ لم يُجِبْ».

فقد ضعّفه رحمه الله ورجّح عليه المرسَل بقوله: «حديثُ أَنَسٍ لا يَصِحُّ؛ لأنّهُ قد رُوِيَ هذا الحديثُ عن الحَسَنِ عن النبيِّ ﷺ مُرْسَلًا، ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ»[2].

والأمْرُ نفسُه يظهر فيما أخرجه عن عليّ بْنِ خَشْرَمٍ، أَخْبرَنا عيسى بْنُ يُونُسَ، عن الحَسَنِ بْنِ عُمَارةَ، عن محمدِ بْنِ عَبْدِ الرحمنِ بْنِ عُبَيْدٍ، عن عيسى بْنِ طَلْحةَ، عن مُعَاذٍ رضي الله عنه أنّهُ كَتَبَ إلى النّبيِّ ﷺ يَسْأَلُه عن الخَضْراواتِ، وهي البُقُولُ؛ فقال: «ليس فيها شيءٌ».

وإسنادُ هذا الحديثِ كما يقول التّرمذيّ رحمه الله ليس بصحيحٍ، «وليس يَصِحُّ في هذا البابِ عن النّبيِّ ﷺ شيءٌ، وإنّما يُرْوَى هذا عن موسى بْنِ طَلْحةَ عن النّبيِّ ﷺ مُرْسَلًا، والعَمَلُ على هذا عندَ أهلِ العِلْمِ أَنْ ليس في الخَضْراواتِ صَدَقةٌ، والحسن بن عمارة ضعيف عند أهل الحديث...»[3].

---

(١) الجامع: (٤/٢٣٦) برقم: (٢٤٤٣). (٢) الجامع: (١/٣٨٦) برقم: (٣٨٥).
(٣) الجامع: (٢/٢٣ ـ ٢٤) برقم: (٦٣٨).

ومثال ترجيحِه المتّصلَ بأمَارة كثرة اجتماع الثّقات على روايته كذلك، أو لِجلالة الواصِلِ وأمانتِه وثقتِه العالية: ما أخرجه مِن طريق هِقْلِ بْنِ زيادٍ، حَدّثَنا الأوزاعيُّ، عن يحيى بْنِ أبي كَثِيرٍ، حَدّثَنِي أبو إبراهيمَ الأَشْهَليُّ، عن أَبِيه قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا صَلَّى على الجَنازةِ قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائبِنا، وصغيرِنا وكبيرِنا، وذَكَرِنا وأُنْثانا».

ولَمّا كان للأوزاعيّ رَحِمَهُ اللهُ جلالةٌ واختصاصٌ بمن روى عنه وهو يحيى ابْنُ أبي كَثِيرٍ، وغيرُه من الرّواة عن يحيى أقلُّ مكانةً وثقةً منه فيه؛ رَجَّح الترمذي روايةَ الأوزاعيّ المتصلة، فقال: «حديثُ والِدِ إبراهيمَ حديثٌ حسنٌ صحيح، ورَوى هشامٌ الدَّسْتُوَائيُّ وعليُّ بْنُ المُبَارَكِ عن يحيى عن أبي سَلَمةَ بْنِ عَبْدِ الرحمنِ عن النّبيِّ ﷺ مُرْسَلًا».

وقد عزّز رَحِمَهُ اللهُ ترجيحَه للمتّصل بتقرير شيخه البخاريّ فقال: «وسمعتُ محمدًا يقولُ: أَصَحُّ الرِّواياتِ في هذا: حديثُ يحيى بْنِ أبي كَثِيرٍ عن أبي إبراهيمَ الأَشْهَليِّ عن أَبِيه»[١].

القاعدة الثّانية: إطلاق حكاية الوصل والإرسال دون ترجيح:

في بعض الأحيان كان الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ يُورِد الحديث موصولًا ويعقّب بحكاية إرساله، أو العكس، دون أن يرجّح هذا على هذا فيما يظهر في نظري القاصر، وربما أراد التّرجيح بوجهٍ لا يتبيّن إلا للخبير بمرسوم كلامِه في العلل رَحِمَهُ اللهُ.

ومن ذلك مثلًا: ما أخرجه عن هَنّادٍ، حَدّثَنا أبو مُعَاويةَ، عن يحيى ابْنِ سَعِيدٍ، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالتْ: «كان رسولُ الله ﷺ إذا أَرادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الفجرَ ثُمَّ دَخَلَ في مُعْتَكَفِه».

---

(١) الجامع: (٢/٣٣٣) برقم: (١٠٢٤).

هذا الحديث رُوي موصولًا؛ كما هنا، وروي مرسلًا، كلّ ذلك عن الثّقات، ولذلك حكى التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ الوجهين دون ترجيح؛ فقال: «رواهُ مالكٌ وغيرُ واحدٍ عن يحيى بْنِ سَعِيدٍ عن عَمْرةَ مُرْسَلًا، ورواهُ الأوزاعيُّ وسُفْيانُ الثَّوْريُّ وغيرُ واحدٍ عن يحيى بْنِ سَعِيدٍ عن عَمْرةَ عن عائشةَ»[١].

وربّما يكون اعتمادُه للحديث الموصول في بابه قرينةً على ترجيحه الموصول على المرسَل.

ومن ذلك أيضًا ما أخرجه عن أبي بكرِ بْنِ نافعٍ البَصْريّ، حَدّثَنا عُمَرُ ابْنُ عليٍّ المُقَدَّمِيُّ، عن هشامِ بْنِ عُرْوةَ، عن أَبِيه، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أنّ النّبيَّ ﷺ كان يُغَيِّرُ الاسمَ القَبِيحَ».

ثم بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن الراويَ للحديث تارة كان يرويه متصلًا وتارة مرسَلًا؛ فقال: «قال أبو بكر: ورُبّما قال عُمَرُ بْنُ عليٍّ في هذا الحديثِ: هشامُ ابْنُ عُرْوةَ عن أَبِيه عن النّبيِّ مُرْسَلًا، ولَمْ يَذْكُرْ فيه: عن عائشةَ»[٢].

المطلب السّابع: شرح بعض المصطلحات التي استعملها التّرمذيّ في «الجامع»

إنّ تفسير مصطلحاتِ مُصنِّفٍ مِن المتقدّمين أو المتأخّرين أمرٌ في غاية الصّعوبة والتّعقيد؛ ذلك أنّ الصّواب المقارِبَ لن يكون إلا حليفَ مَن تتبّع واستقْرَى، وجَمَع المفترِق، ونَظَر في المجتمِع مِن كلام المصنِّف، ثم لن تتمّ له المزيّة إلا بالفهم البالغ والتّضلّع الواسع في علوم ذلك المصنّف الأصليّة والمساعِدة.

وحيث إنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ أطلق جملةً وافرةً مِن المصطلحات والأقوال

---

(١) الجامع: (٢/١٤٨ ـ ١٤٩) برقم: (٧٩١).
(٢) الجامع: (٤/٥٢٣) برقم: (٢٨٣٩).

في جامعه، وَقَف دونها جمعٌ مِن الأئمّة موقفَ الحذِر المراجِع النّظَرَ مرّةً بعد مرّة = كان لزامًا عليّ أن لا أقتحم لُجّةً أنا لا أقدر على خوضِ غمارها، ولمّا كانت طبيعةُ البحث تقتضي أن أعرّجَ على هذه المصطلحات ولا بدّ؛ رأيتُ مِن اللّائق أن أجعل كلام أحد علماء الفنّ قائدِي وسائقي، وإن بدا لي شيءٌ أزيدُ به الأمر توضيحًا فعلتُ ذلك في الأصل أو الحاشية.

هذا، وقد كان صاحبُ «تحفة الأحوذيّ» عَقَد فصْلًا كاملًا مِن مقدّمته البديعة في شرح بعض الألفاظ التي استعملها الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في جامعه فيما يتعلّق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وما يندرج تحت باب الجرح والتّعديل، وفي بيان المذاهب وغير ذلك، وقد جمع في الفصل المذكور الجمْعَ الحَسَنَ، وقرّر تقريراتٍ موفّقةً نافعةً، فجعلتُهُ أصلَ هذا المبحث على شرطي السّالف.

وهذا أوانُ عرْضِ تلك المصطلحات:

١ ـ «فيه مَقَالٌ» أو «في إسنادِه مَقَالٌ»:

معناه أنّ فيه موضعَ قولٍ للمحدِّثين؛ أي: تَكَلَّموا فيه، وطَعَنوا في صِحّته، وقد استعمل التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ هذا المصطلح كثيرًا، فأحيانًا يطلقه مِمّا يفيد تضعيف الرّاوي أو الحديث؛ كحديث عَبْدِ الله بْنِ أبي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كانت له إلى الله حاجةٌ أو إلى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدمَ، فلْيَتَوَضَّأْ فلْيُحْسِنِ الوُضُوءَ، ثُمَّ لْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». قال: «حديثٌ غَرِيبٌ، وفي إسنادِه مَقَالٌ. فائدُ بْنُ عَبْدِ الرحمنِ يُضَعَّفُ في الحديثِ»[١].

وأحيانًا يُرْدِفُه بما يخفّف مِن تضعيفه؛ كحديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «في العَسَلِ في كُلِّ عَشَرةِ أَزُقٍّ زِقٌّ». قال: «في

---

(١) الجامع: (١/ ٤٨٩) برقم: (٤٧٩).

إسنادِه مَقَالٌ، ولا يَصِحُّ عن النّبيِّ ﷺ في هذا البابِ كَبِيرُ شَيْءٍ، والعَمَلُ على هذا عندَ أَكْثَرِ أهلِ العِلْمِ»[١].

٢ ـ «ذَاهِبُ الحَدِيثِ»:

أي: ذاهبٌ حديثُه، غيرُ حافظٍ للحديث، وهذا المصطلح من مصطلحات تضعيف الرّواة؛ كما هو مقرّر عند علماء الفنّ، يُقارِب أو يُقارِن مصطلح: فلانٌ يَسْرِقُ الحديث، ومتّهمٌ بالوضع وساقطٌ وهالكٌ[٢]، وقد حَكَم التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في جامعه بهذا الوصف على رواةٍ ثلاثة؛ هم: محمدُ بْنُ الفضْلِ بْنِ عَطِيّةَ، وعَطاءُ بْنُ عَجْلانَ، وسَيْفُ بْنُ محمدٍ الثّوريّ، وكلّ هؤلاء ضِعافٌ لا تقوم بهم حجّة.

٣ ـ «مُقَارِبُ الحديثِ»[٣]:

يُروَى بفتح الرّاء وكسرِها، فمَنْ فَتَح أَرَادَ: غيرُه يقارِبُه في الحفظ، ومَن كَسَرَ أَرَادَ: يُقارِبُ غَيْرَهُ، فهو في الأوّل مفعولٌ، وفي الثاني فاعلٌ، والمعنى واحد.

ونقل الحافظ السّيوطيّ في «تدريب الرّاوي» عن الحافظ العراقيّ أنّ قولهم: «مقارب الحديث» مِن ألفاظ التّعديل، مِن قوله ﷺ: «سدّدوا وقاربوا»؛ فمَن كَسَر قال: إنّ معناه: حديثُه مقارِبٌ لحديثِ غيرِه، ومَن فتح قال: معناه إنّ حديثه يُقارِبُه حديثُ غيره، ومادّة "فاعَلَ" تقتضي المشاركة.

---

(١) الجامع: (٢/١٧) برقم: (٦٢٩).

(٢) راجع: ميزان الاعتدال: (١/٤)، فتح المغيث: (٢/١٢١)، منهج التّرمذيّ للحمش: (٣/١٠٤١).

(٣) حَكَم التّرمذيّ بهذا الوصف في جامعه على راويين اثنين؛ اختلفتْ أقوال النّقّاد فيهما، وهما: بَكّارُ بْنُ عَبْدِ العزيزِ بْنِ أبي بَكْرةَ، وحَجّاج بْن دينارٍ، ونَقَل هذا الوصف عن شيخه البخاريّ في جملةٍ من الرّواة.

٤ ـ «شيخٌ ليس بذاك»:

قيل: أي: شيخٌ كبيرٌ غَلَب عليه النّسيان، ليس بذاك المقام الذي يُوثَق به؛ أي: روايته ليست بقويّة، والصّواب أن يُحْمَل قولُه: «هو شيخ» على الجرح؛ بقرينة مقارنته بقوله: «ليس بذاك»، وإن كان من ألفاظ التّعديل، ولإشعارِه بالجرْح؛ لأنّهم وإن عدّوه في ألفاظ التّعديل؛ فإنهم صرّحوا أيضًا بإشعاره بالقُرْب من التّجريح.

٥ ـ «ليس إسناده بذاك»:

أي: بذاك القويّ، والمشار إليه بذاك: ما في ذهْن مَن يَعتني بعلم الحديث، ويَعْتَدّ بالإسناد القويّ.

٦ ـ «حديثٌ غريبٌ إسنادًا»:

أي: لا متنًا، والمراد: حديثٌ يُعرَفُ متنُه عن جماعةٍ من الصّحابة، وانفرد واحدٌ بروايته عن صحابيّ آخر، قال في تدريب الرّاوي: «وينقسم ـ أي الغريب ـ أيضًا إلى غريبِ متنًا وإسنادًا، كما لو انفرد بمتنه راوٍ واحدٌ، وإلى غريبِ إسنادًا لا متنًا؛ كحديثٍ معروفٍ رَوى متنَه جماعةٌ من الصّحابة، انفرد واحدٌ بروايته عن صحابيّ آخر، وفيه يقول التّرمذيّ: «غريب من هذا الوجه»[(١)].

٧ ـ «حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه»:

أي: مِن هذا الإسناد، وأراد به ما أراد بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ إسنادًا.

(١) تدريب الرّاوي: (٢/ ١٦٤). ولم أجد الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ يستعمل مصطلح: «غريبٌ إسنادًا» بعد استقراء «الجامع» بالحاسب الآلي، فلعلّ الشيخ المباركفوري عبّر به عن قول التّرمذيّ «غريبٌ من هذا الوجه»، والله أعلم.

والحديث الذي يتفرّد به بعض الرّواة يُوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعضهم بأمرٍ لا يَذكُره فيه غيرُه، إمّا متْنُهُ وإمّا إسنادُهُ.

٨ ـ «حديثٌ مرسلٌ»:

الحديث المرسَل هو الذي رواه التّابعيّ عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصّحابيّ، واستَعمل التّرمذيّ لفظ المرسل بمعنى المنقطع في كثيرٍ من المواضع، وكذلك غيرُه من المحدِّثين.

٩ ـ «حديثٌ جيّدٌ»:

الجَوْدة يُعبّر بها عن الصّحّة، إلا أنّ الجهبذ من المحدِّثين لا يعدل عن صحيحٍ إلى جيّد إلا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردّد في بلوغه الصّحيح؛ فالوصف به أَنْزَلُ رتبةً مِن الوصف بصحيح، وكذا القويّ.

١٠ ـ «هذا أصحّ مِن ذلك»:

يقوله رَحِمَهُ اللهُ بعد ذِكْر الحديثين أو القولين، ومعناه ظاهرٌ في أنّ الحديثين أو القولين كليهما صحيحان، لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك، لكنّ التّرمذيّ قد يستعمل «أصحّ» في قوله: «هذا أصحّ من ذاك» في هذا المعنى، وهو أصل التّفضيل.

وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى الصّحيح؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ من ذاك»؛ أي: هذا صحيحٌ بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح.

وقد يستعمله في معنى أَرْجَح، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفيْن، لكن هذا أَرْجَحُ وأَقَلُّ ضعفًا من ذاك؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ مِن ذاك»؛ أي: هذا أقلّ ضعفًا مِن ذاك؛ كما قال أبو داود في سننه في كتاب الطّلاق في باب البتّة بعد رواية حديث رُكَانة: «إنه

طلّق امرأته البتّة» ما لفظه: «وهذا أصحّ مِن حديث ابن جُريج أنّ ركانة طَلّق امرأته ثلاثًا».

١١ ـ «هذا الحديث أصحّ شيء في هذا الباب وأحسن»:

ليس معناه أنّ كلّ ما ورد في هذا الباب فهو صحيحٌ، وهذا الحديث أصحّ من الكلّ، بل معناه أنّ هذا الحديث أرْجَحُ من كلّ ما ورد في هذا الباب؛ سواءٌ كان كلّ ما ورد فيه صحيحًا أم ضعيفًا، فإن كان كلّ ما ورد في الباب صحيحًا فهذا الحديث أرجح في الصّحّة من الكلّ، وإن كان كلّه ضعيفًا فهذا الحديث أرجح مِن الكلّ؛ أي: أقلّ ضعْفًا من الكلّ.

ويظهر من تتبّع صنيع التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه؛ من خلال النّظر في الأحاديث التي أطلق عليها هذا المصطلح؛ أنّه يريد به: الأصحّيّة الاصطلاحيّة؛ بمعنى الثّبوت وعدم الضّعف؛ لا أنّه يريد به أفضل الموجود في الباب، بدليل أنّ ثلاثةً منها ثابتةٌ في الصّحيح؛ كما ستراه، والله أعلم.

ومتابعةً لهذا المصطلح في العرض والنّتيجة = قولُ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَحْسَنُ شيءٍ في هذا البابِ وأَصَحُّ»؛ فإنّه أطلقه على جملة أحاديث؛ إمّا صحيحةٌ في الصّحيحين، أو صحيحةٌ في غير الصّحيحين، هي:

حديثُ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا أَتَيْتُمُ الغائِطَ فلا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ بغائِطٍ ولا بَوْلٍ»[١].

وحديثُ عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: «مَنْ حَدّثَكُم أنّ النّبيَّ ﷺ كان يَبُولُ قائمًا فلا تُصَدِّقُوهُ. ما كان يَبُولُ إلا قاعدًا»[٢].

---

(١) الجامع؛ برقم: (٨).
(٢) الجامع؛ برقم: (١٢).

وحديثُ ابْنِ عَبّاسٍ رضي الله عنه «أنّ النّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرّةً مَرّةً»[١].

وحديثُ عليٍّ رضي الله عنه «أنّ النّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا»[٢].

وحديثُ عُمَرَ رضي الله عنه أنّهُ سأل النّبيَّ ﷺ: أَيَنَامُ أَحَدُنا وهو جُنُبٌ؟ قال: «نعم إذا تَوَضَّأَ»[٣].

١٢ ـ «حديثٌ فيه اضْطرابٌ»:

الحديث المضطرِب هو الذي يُروى على أوجه مختلفةٍ من راوٍ واحدٍ مرّتين أو أكثر، ومِن راوٍ ثانٍ أو رواةٍ متقاربةٍ، وجان الجمع متعذّرًا؛ فإن رجحت إحدى الرّوايتين أو الرّوايات بحفْظ راويها مثلًا، أو كثرةِ صحبة المرويّ عنه، أو غيرِ ذلك من وجوه التّرجيحات؛ فالحكم للرّاجحة، ولا يكون الحديث مضطربًا؛ لا الرّواية الرّاجحة ـ كما هو ظاهرٌ ـ ولا المرجوحة، بل هي شاذّةٌ أو منكَرةٌ.

والاضطراب موجبٌ لضعْف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضّبط مِن رُواته.

ويقع الاضطراب في الإسناد تارةً، وفي المتن أخرى، ويقع فيهما معًا؛ من راوٍ واحدٍ أو راويَيْن أو جماعة.

وقد أَعَلَّ الإمامُ التّرمذيّ بالاضطراب جملةً من الأحاديث؛ بعضُها لاختلاف رواتها في رفعها ووقفها، أو في وصلها وقطعها، وغالبُ اضطرابها إنما كان في الأسانيد، وقليلٌ منه في المتون؛ ومن هذه الأحاديث: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه في دخول الخلاء[٤]، وحديث إسرائيل في الاستجمار[٥]، وحديث عمر في تحسين الوضوء والدّعاء[٦]،

---

(١) الجامع؛ برقم: (٤٢).
(٢) الجامع؛ برقم: (٤٤).
(٣) الجامع؛ برقم: (١٢٠).
(٤) الجامع؛ برقم: (٥).
(٥) الجامع؛ برقم: (١٧).
(٦) الجامع؛ برقم: (٥٥).

وحديث أبي سعيد في كوْن الأرض كلّها مسجدًا[١].

١٣ ـ «حديثٌ غيرُ مَحْفُوظٍ»:

الحديث المحفوظ هو ما رواه الثّقة مخالفًا لمن هو دونه في القَبول، وأمّا الحديث الشّاذّ فهو ما رواهُ المقبولُ مخالفًا لمن هو أولى منه لكثرةِ عددٍ أو زيادةِ حفْظٍ.

وبيْن الشّاذّ والمنكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنّ بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أنّ الشّاذَّ روايةُ ثقةٍ أو صدوقٍ، والمنكَرَ روايةُ ضعيفٍ.

مثال ذلك: ما ذكره التّرمذيّ[٢] من روايةِ حَمّادِ بْن سَلَمةَ عن أَيُّوبَ عن نافعٍ عن ابْنِ عُمَرَ ﵄ أنّ بلالًا أَذَّنَ بِلَيْلٍ، فأَمَرَهُ النّبيُّ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ: «إنّ العَبْدَ نامَ».

ثم قال عَقِبَهُ: «هذا حديثٌ غيرُ مَحْفُوظٍ، والصحيحُ ما رَوَى عُبَيْدُ الله ابْنُ عُمَرَ وغيرُه عن نافعٍ عن ابْنِ عُمَرَ ﵄ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: «إنّ بلالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فكُلُوا واشْرَبُوا حتّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فحمّادُ بْنُ سلمةَ ثقةٌ؛ إلا أنّ روايةَ الثّقات ومَن هُم أكثر عددًا منه أولى وأرجح.

فالمراد بقول التّرمذيّ: «هذا الحديث غير محفوظ»، أي: شاذّ.

١٤ ـ «هذا حديثٌ صحيحٌ»، و«هذا حديثٌ حسنٌ»، و«هذا حديثٌ ضعيفٌ»:

لم يفسّر الإمام التّرمذيّ ﵀ مصطلح «صحيحٌ» عنده؛ ممّا استدعى

---

(١) الجامع؛ برقم: (٣١٧).

(٢) الجامع: (١/ ٢٦١) بعد رقم (٢٠٣).

النّظر في أحاديثِ جامعه التي حَكم عليها به، وهي تزيد على الثّمانمئة (٨٠٠)، لأجل معرفة مرادِهِ بالصّحيح؛ هل هو ما جرى عليه المتأخّرون مِن أنّه الحديث السّالم مِن الشّذوذ والعلّة؟ أي: الصّحيح لذاته، أو أنّه يريد به درجةَ القبول ـ عمومًا ـ الشّاملة للصّحيح بقِسْمَيْه والحَسَن بقسميْه؟

وأمّا مصطلح «حَسَنٌ» فهو مِن أكثر المصطلحات تعقيدًا؛ إذ لم تختلف كلمةُ المحقّقين في تفسير مصطلحٍ مثلما اختلفوا فيه؛ سواءٌ كان ذلك عند جمهور المحدّثين، أم عند الإمام التّرمذيّ بعينه، ولم ينفرد التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ به ولكنه اشتَهَر به وبغيره مِن المصطلحات الآنِفة واللّاحقة، وقد سَبَقه شيخه البخاريّ إلى بعضها، وغالبُ ما كان المتقدّمون مِن الأئمّة يقولون في الحديث: صحيحٌ وضعيفٌ ومنكَرٌ وموضوعٌ وباطلٌ.

ومِن خِلال التتبّع بالحاسب للأحاديث التي حَكَم عليها الترمذيّ بقوله: «حَسَنٌ»؛ إمّا مطلَقًا، أو مُقيّدًا بوصْف آخر؛ كالغرابة وغيرها، تبيّن أنّها زهاء ثلاثمئة حديث (٣٠٠).

وتعريف الحديث الحسن عند التّرمذيّ هو ما ذكره في كتابه «العلل الصّغير» بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديثٌ حسَنٌ»؛ فإنّما أردنا حُسْنَ إسنادِهِ عندنا؛ كلّ حديث يُروى لا يكون في إسنادِه مَن يُتّهَم بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذًّا، ويُروَى من غير وجهٍ نحو ذاك، فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ»[1].

١٥ ـ «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ»، و«صحيحٌ غريبٌ»[2]:

---

(١) الجامع: (٦/ ٢٥١).

(٢) تبيّن بالحاسب الآلي أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ أطلق مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ» عاريًا عن قيد الغرابة على ما يربو على ألف وستمئة حديث (١٦٠٠)، غالبُها من غير قيد إضافيّ، وفي بعضها كان يقيّد مصطلحه؛ فيقول مثلًا: حديثٌ إسنادُهُ حَسَنٌ صحيحٌ، حَسَنٌ =

لا تناقض في اجتماع الحُسْن والصّحّة؛ بأن يكون الحديثُ حَسَنًا لذاتِهِ صحيحًا لغيرِهِ[١].

وأمّا اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأنّ التّرمذيّ اعتَبَر في الحَسَن تعدُّد الطّرق، فكيف يكون غريبًا.

وجوابه: أنّ اعتبار تعدّد الطّرق في الحَسَنِ ليس على الإطلاق، بل في قسمٍ منه، وحيث حَكَم باجتماع الحسن والغرابة فقِسمٌ آخرُ.

وقال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطّرق، بأن جاء في بعض الطّرق غريبًا وفي بعضها حَسَنًا.

وقيل: الواو بمعنى «أو»؛ بأنّه يشكّ ويتردّد في أنّه غريبٌ أو حَسَنٌ؛ لعدم معرفته جزْمًا.

وقيل: فيه إشكالٌ؛ لأنّ الحسن قاصرٌ عن الصّحيح؛ ففي الجمع بينهما في حديثٍ واحدٍ، جمْعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وجوابه: أنّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد، فإذا رُوي الحديث الواحد بإسنادين؛ أحدهما إسنادٌ حَسَنٌ، والآخر إسنادٌ صحيحٌ = استقام أن يقال فيه: إنه حديثٌ حسنٌ صحيحٌ؛ أي أنّه حَسَنٌ بالنّسبة إلى إسنادٍ، صحيحٌ بالنّسبة إلى إسنادٍ آخر، على أنه غير مستَنْكَرٍ أن يكون بعض مَن قال ذلك أراد بالحسن معناه اللّغويّ، وهو ما تميل إليه النّفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحيّ الذي نحن بصدده[٢].

= صحيحٌ من هذا الوجه، حَسَنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه...
وأضاف الغرابة لمصطلحه فقال: «حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ» من غير قيود أخرى أو معها، على ما يزيد على الثّلاثمئة حديث (٣٠٠)؛ فيكون مجموع ما أطلق عليه التّرمذيّ هذا المصطلح بتوابعه المشار إليها زهاء ألفي حديث (٢٠٠٠).

(١) التقييد والإيضاح للعراقيّ؛ ص: (٦١).

(٢) راجع تفسير هذه المصطلحات في: الاقتراح لابن دقيقِ العِيد؛ ص: (١٧٣)، محاسن =

١٦ ـ الكراهة:

مِن الألفاظ التي استعملها التّرمذيّ رحمه الله في جامعه = لَفْظُ: الكراهة والكراهية؛ فقال مثلًا: «باب كراهية الاستنجاء باليمين»(١)، «باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل»(٢)، «باب ما جاء في كراهية النّوم قبل العشاء»(٣)، «باب كراهية الصّلاة بعد العصر وبعد الفجر»(٤)، «باب ما جاء كراهية الأذان بغير وضوء»(٥)، «باب ما جاء في كراهية أن يُبادَرَ الإمام في الرّكوع والسّجود»(٦).

والمقرَّرُ أنّ الإمام التّرمذيّ رحمه الله لم يُرِدْ بهذا اللّفظ= المشهورَ من معانيه، وهو: التّنزيه وترْكُ الأولى، بل قد يريد هذا المعنى أحيانًا، ويريد به في أحيانٍ أخرى معنًى عامًّا شاملًا للتّنزيه والحرمة.

١٧ ـ أهل الرّأي:

نَقَل التّرمذيّ رحمه الله في باب إشعار البُدْن عن وكيع أنّه قال: «لا تنظروا إلى قول أهل الرّأي في هذا؛ فإنّ الإشعار سنّةٌ وقولهم بدعةٌ».

وأهل الرّأي هُم كلّ مَن كان الغالبُ على درْسِه الفقهيِّ الدّليلَ العقليَّ والمأخَذَ النّظريّ؛ سواء كان مِن علماء الحنفيّة خاصّة، أم مِن غيرهم مِمّن يشترك معهم في المعنى مِن سائر المذاهب.

١٨ ـ أهل الكوفة:

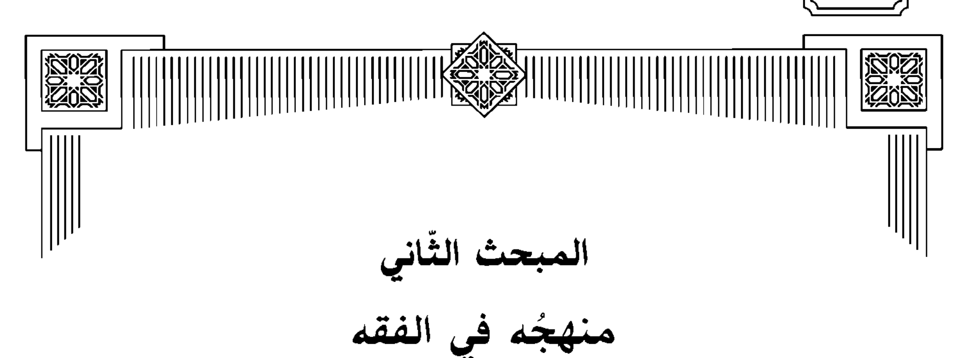
أَكْثَرَ التّرمذيّ رحمه الله مِن استعمالِ مُصطَلَحِ «أَهْل الكُوفةِ»، وقد اختلفَ

= الاصطلاح للبلقيني؛ ص: (١١٤)، التقييد والإيضاح للعراقيّ؛ ص: (٦١)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (١/ ٤٧٥).

(١) الجامع: (١/ ٦٥).
(٢) الجامع: (١/ ٧٢).
(٣) الجامع: (١/ ٢١٠).
(٤) الجامع: (١/ ٢٢٤).
(٥) الجامع: (١/ ٢٤١).
(٦) الجامع: (١/ ٣١٤).

العلماءُ في بيانِه، وتحديدِ المرادِ منه.

والصّحيحُ ـ والله أعلم ـ أنّه أرادَ به مَنْ كان في الكوفةِ ممّن يُمَثِّلُونَ مدرسةَ الرَّأْي، وإمامُهُم: الإمامُ أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ؛ على أنّه أحيانًا يقول: «بعضُ أهلِ الكوفةِ» ولعلّ مُرَادَهُ بهم: خصوصُ مدرسةِ أهلِ الرَّأي، وإخراجُ من يُمثّل مدرسةَ أهلِ الحديثِ مِن الكوفيّين؛ كالإمام سفيان الثّوريّ وغيره.



المبحث الثّاني
منهجُه في الفقه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في بحث المسائل الفقهيّة وعرضها

نَشِطت النّزعةُ الفقهيّةُ في المصنّفاتِ الحديثيّةِ في مرحلةٍ مبكِّرةٍ من تاريخِ الأمّة؛ إذ ظهرت الطّلائعُ الأولى لذلك التّوجّه المسدَّدِ مع بدايةِ التّآليفِ المصنَّفة في جمْع الحديث والآثار، وأبرزُ مَن أقامَ سَرْحَهَا ومَهَّد طريقَها وأبانَ سبيلَها؛ إمامُ دار الهجرةِ مالكُ بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث اطّلع على ما كُتِب قبله فاستحسنه، ونشِطت هِمّتُه ليستدرك المحاسنَ التي فاتت مَن ألَّفَ على هذه السُّنّةِ قبْلَه.

ويُروى في ذلك أنّ أوّلَ مَن عمِل الموطّأ عبدُ العزيز بن الماجشون رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إلا أنه أخلاه مِن الحديث، وجعله خالصًا في الرّأي؛ فلمّا رآه مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ما أحْسَنَ ما عمِل، ولو كنتُ أنا لبدأتُ بالآثار، ثم سدّدتُ ذلك بالكلام»، فعزم على تصنيف الموطّأ، وبارك الله له في نيّته وعزْمه حتى أتَمّه على أسدِّ حالٍ وأكملِها، وكان مغتبطًا به رَحِمَهُ اللَّهُ أيّما غِبطة، ولَمّا قيل له: شَغَلتَ نفسَك بهذا الكتاب وقد شارَكَكَ فيه النّاس وعمِلوا مثْلَه = ما كان يزيد على قولِه: «لتعلمُنّ ما أُرِيد به وجهُ الله تعالى»، وقال لتلميذه مُطَرِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنْ مُدَّ بك العمر فسترى ما يُراد به الله»[١].

(١) راجع هذه المنقولات وغيرها في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/ ١٩٥).

وفي الغالب تَوَخّى مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ في موطّئه ذكْرَ حديث النّبيّ ﷺ ابتداءً، ثم تذْيِيلَه بأقوال الصّحابة والتّابعين، وفي بعض الأحيان يذكر رأيه واجتهاده في إطارِ ما أدرك عليه أهل العلم بالمدينة المنوّرة.

إذن؛ فلقد كانت أسوةُ المصنِّفين في الجمْع بين الحديث والرّأي الفقهيّ = طريقةَ مالك رَحِمَهُ اللهُ، وعلى بعض معالِمِها دَرَج الأئمّةُ بعده؛ كالإمام البخاريّ وتلميذِه التّرمذيّ؛ غير أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ تميّز بعناصر مفيدةٍ؛ أهمّها:

- التّنبيهُ على عِللِ الحديث.
- الإشارةُ إلى الشّواهد.
- جعْلُ الفقه والأحكام مِن جملة مضمون الأبواب.
- الاكتفاءُ بدلالةِ التّرجمةِ عن ذِكْرِ الأقوالِ والنُّقولات عن الفقهاء في كثيرٍ من الأحيان[1].

إنّ كُتُبَ السنّة تكتسي أهمّية بالغةً للفقهاء؛ فهي تقدّم لهم النُّقُولات عن الأئمّة مسنَدةً؛ يأخُذُها الفقيه بثقةٍ واطمئنانٍ؛ كما الشّأن في حديث النّبيِّ ﷺ، وبهذا تكون المنقولات الفقهيّة في كُتُب السنّة أوثقَ منها في كتب الفقهاء لِفارق الإسناد.

وكُتُب السنّة مهمّة جدًّا للفقهاء أيضًا لأنّها انصَبَّت على العناية بالأحكام، فإنّ ذلك هدفها الأول، فهي وإن اعتنت بمباحثَ في غير الأحكام؛ فإنّ أَصَالَتَها في الانتخاب والتّصنيفِ إنّما كان لأجل الفقه ومسائله.

---

(١) راجع: «الإمام التّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين» للدكتور نور الدّين عتر؛ ص: (٣٠٣).

وفي ما يلي عرضٌ لطريقة بحْث المسألة الفقهيّة عند التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه:

١ ـ ترجمةُ الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء.

٢ ـ بيانُ استقرارِ عملِ الفقهاءِ بالحديثِ مِن عدمِه.

٣ ـ ترجيحه في المسألة إن كان ثمّةَ خلافٌ.

٤ ـ براعةُ الاستنباطِ بمراعاةِ إلحاقِ غير المنصوص من المسائل على ما نُصّ عليه في حديث الباب[١].

والآن أَعْرِضُ لهذه العناصرِ بشيء من التّفصيل:

العنصر الأول: ترجمةُ الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء:

يختلف صنيع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تراجِمِه؛ فإن كانت المسألةُ متّفقًا عليها، وليست محلَّ جدالٍ وتنازُع، أو كانت في الفضائل: جاء بالتّرجمة على سبيل الإخبار؛ وسَرَدَ حديثَها، دون أنْ يذكر أقوال الفقهاء؛ كلُّ ذلك لأنّ المسألة بيِّنةٌ ظاهرة.

مثال التّرجمة الخبريّة: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ما جاء في مواقيتِ الصّلاةِ عن النّبيِّ ﷺ»، ثم أخرج فيه أحاديث[٢]، ولم يذكر أقوال الفقهاء في المسألة؛ لأنّ أوقات الصّلاة في الجملة مِن المسائلِ الظّاهرة، وإنْ وَقَع اختلافٌ في بعضِ تفاصيلها.

ومثال ما جاء في فضائل الأعمال: ما وَرَدَ في إسباغِ الوُضُوء[٣]؛ فقد اكتفى الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب بالتّرجمةِ وسوْقِ الحديثِ

---

(١) المصدر السّابق؛ ص: (٣٠٤)، ورأيتُ من المناسب تغيير صياغتها.

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ١٩٩).

(٣) جامع التّرمذيّ: (١/ ٩٧) برقم: (٥١).

وبيان صحَّتِه، ولم يتعرّض لذكْر أقوال الفقهاء ولا للتّرجيح؛ لأنّ المسألةَ في الفضائل، وذلك مِمّا يُتساهل فيه عادةً.

ويَندُرُ أن يُغفِلَ أقوالهم في المسائل الخلافيّة وإن ترجّح عنده رأيٌ من الآراء.

ومثالُ ما أَغْفَلَ فيه أقوالَهم والمسألةُ خلافيّةٌ مشهورةٌ؛ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ما جاء أنّ الوِترَ ليس بحَتْم» فإنه اكتفى فيه بذكر حديث الباب عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قالَ: «إنّ الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ فأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»[1]؛ فاكتفى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعنوانِ التّرجمةِ عن ذِكْرِ خلافِ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ للجمهُورِ في المسألة.

مثال التّرجمة الإنشائيّة: يَستفهم التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تراجمه أحيانًا؛ لبيان أنّ المسألة خلافيّةٌ، وإذا فَعَل ذلك أَتْبَعَها في الغالب بذكر أقول الفقهاء، وربمّا رجّح بينها إذا تبيّن له؛ كقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بابٌ هل يُسْهَمُ للعَبْدِ؟»، ثم بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحّةَ الحديث المَسُوق بقوله: «وهذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ»، وعَرَضَ خلافَ العلماء في المسألة بقوله: «والعَمَلُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العِلْمِ؛ لا يُسْهَمُ للمَمْلُوكِ، ولكنْ يُرْضَخُ له بشيءٍ، وهو قولُ الثَّوْريِّ والشّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ»[2].

ولكنّ هذا لا يعني أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يَسُوق أقوالَ الفقهاء إلا عندما يستفهم في تراجمه، بل إنّ الأصلَ في كتابه أنْ يُبيّن مذاهبَ أهل العلم؛ سواءٌ كانت التّرجمة خبريّةً أم إنشائيّة، مع العلم بأنّ التّراجِمَ الإنشائيّة في «الجامع» قليلةٌ لا تكاد تُذكر.

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٤٧٠) برقم: (٤٥٣).

(٢) جامع التّرمذيّ: (٣/ ٢١٦).

العنصر الثاني: بيانُ استقرارِ عملِ الفقهاءِ بالحديثِ مِن عدمِه:

هذا الأمر هو خِصِّيصَى «الجامع» التي تميّز بها عن غيره، والفكرةُ وإن سُبق إليها بعمل مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في موطّئه؛ إلا أنه أكْثَرَ منها وجَعَلَها منهاجَه مِن أوّلِ جامِعِه إلى منتهاه؛ مِمّا صَيَّرَهُ مستحِقًّا لوصفه بـ «المهتمّ ببيان العمل بالحديث ونسْخه» ـ إذا صحّ التّعبير ـ.

وللتّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان عمل الفقهاء بالحديث من عدمِه مسلكان؛ خلاصتُهما ما يأتيك:

المسلك الأول: حكاية الإجماع نَصًّا أو فَحْوَى:

الإجماع مِن أهمّ مصادِرِ الفقه الإسلاميّ، وهو مصدرٌ خِصبٌ لاستنباط الأحكام، وهو في الاصطلاح الشّرعيّ كما قرّره الأصوليّون: «اتّفاق مجتهدي أمّة محمّد ﷺ بعد وفاته في عصْرٍ من العصور على حُكْمٍ شرعيٍّ اجتهاديٍّ».

ويُعَد «الجامع» من أهمّ المصادر التي نَقَلت الإجماع في كثيرٍ من المسائل الفقهيّة، فكان مِمّا لا يستغني عنه مَن أراد الاطّلاع على المسائل الإجماعيّة وغيرها، وهي فائدةٌ في غاية الجلالة؛ إذ هي مُنَبِّهةٌ لِمَن يُعمِل رأيَه في مسألةٍ استقرّ عليها الإجماع وبَانَ حكمُها بالاتّفاق؛ أن يصرف جُهده لمدى صوابيّة حكاية الإجماع؛ فإن ظهرت له اكتفى، وإن انتقض الإجماعُ بمعرفة مَن خالف مِن المعتَبَرين؛ صحّ وقتَها الاجتهاد وساغ النّظر والاعتبار.

والأهمّية في إجماعات «الجامع» تكْمُنُ في أنّها مُسنَدةٌ موثوقٌ بنقلها، ولذلك يَستدلّ بها الفقيه وهو مطمئنٌّ لقوّتها وثبوتها، بخلاف الإجماعات التي يسُوقُها كثير من المصنِّفين الفقهاء؛ فهي في غالبها مَسُوقةٌ بلا خِطامٍ ولا زِمامٍ، فالثّقةُ بها مضطربةٌ ما لم تتأكّدْ بإسنادٍ صحيحٍ يَشدُّها.

وللإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في نقْل الإجماع صِيغٌ؛ يُفهم مِن بعضها معنى الإجماع الاصطلاحيّ، وهو عدم وجود المخالف، ويُفهَم مِن بعضها الآخر اتّفاقُ الأكثر؛ دون نفي وُجود الخلاف، وبيانُها الملخّص: ما تستقْبِلُه.

الصّيغة الأولى: أَجْمَعَ أهلُ العِلْمِ.

الصّيغة الثّانية: أَجْمَعَ عليه أكثرُ أهلِ العِلْمِ.

الصّيغة الثّالثة: لا نَعْلَمُ بينَهُم اخْتِلَافًا.

الصّيغة الرّابِعة: لا نَعْلَمُ بينَ المتقدِّمينَ منهم في ذلك اخْتِلَافًا.

الصّيغة الخامسة: لا نَعْلَمُ بينَهُم اخْتِلَافًا في ذلكَ في القديمِ والحديثِ.

المسلك الثّاني: نقْل أقوال الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتّابعين مِن بعدهم، وحكايةُ مذاهب الأئمة المتبوعين وغيرهم؛ إذا لم تكن المسألة إجماعيّة:

أَفاضَ الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه النّاحية، وتفرَّدَ في التّميُّز بها إلى حدٍّ يُدهش النّاظرَ في جامعه؛ فيذعِنُ بالشّهادةِ له بأنّه إمامٌ فذٌّ، واسعُ الاطّلاع جدًّا، ثَرُّ المادّةِ الفقهيّة والحديثيّة، فَسيحُ الذّرْعِ في جَوْدة النّقلِ ودِقّته، مَكينُ المَلَكةِ والذّاكِرةِ في حِفْظِ ذلك كلِّه وصيانتِه؛ كأنّما يستمع إلى جماعات المتقدّمين مِن الأئمّة ويُشاهد مجالِسَهم، ثم ينقُلُ اتّفاقَهم واختلافَهم، فروايتُه لأقوالهم تَحكِي إمامًا يُشاهد بعيْنه، فسبحان مَن خَصَّهُ بهذا العلم، وقَدَّمَه بتلك الدِّراية!

و«الجامع» مِن أوْثق المصادر التي اعتنتْ بهذه الجزئيّة؛ فهو يُضاهي مصنَّفَ ابن أبي شيبة ومصنَّفَ عبدِ الرزّاق والسّننَ الكبرى للبيهقيِّ؛ فهي كلُّها تفنّنتْ في النّقل عن الصّحابة والتّابعين ومن بعدهم، مع ميزةِ الإسناد، وما أحسنها!

ونَقْلُ الإمامِ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الخلافيّات يتنوّع ويتعدّد، وإنّما ينبسط ويُدرَك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: نقْلُ خِلاف الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فيما بينهم:

ومثاله: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في: «باب ما جاء في التَّمَنْدُلِ بعد الوضوء» بعد أن ساق أحاديث البابِ وضعّفها: «وقد رَخَّصَ قومٌ مِنْ أهلِ العلم مِنْ أصحابِ النّبيِّ ﷺ ومَنْ بعدَهُم في التَّمَنْدُلِ بعدَ الوُضُوءِ، ومَنْ كَرِهَهُ إنّما كَرِهَهُ مِنْ قِبَلِ أنّهُ قِيلَ: إنّ الوُضُوءَ يُوزَنُ»[١].

الفرع الثاني: نقْلُ خلاف التّابعين ومَن بعدهم مِن الأئمّة المتبوعين وغيرهم:

وأمثلةُ هذا الفرْع أكْثَر وقوعًا مِن أمثلة الفرع الأول، ولا تكاد توجد صفحة إلا وفيها ما يصلح مثالًا عليه، وأنا ذاكرٌ له مثالًا واحدًا، سَرَد فيه التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ خلافًا واسعًا بعبارة واضحةٍ وعرْضٍ مفصّلٍ مُحرَّر.

مسألةُ سجدتي السّهو: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أنْ ساق حديث عَبْدِ الله بنِ مالكٍ ابنِ بُحَيْنَةَ الأَسْدِيِّ (الأزدي) رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قام في صلاةِ الظُّهْرِ وعليه جُلُوسٌ، فلمّا أَتَمَّ صلاتَه سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ؛ يُكَبِّرُ في كُلِّ سَجْدةٍ وهو جالسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وسَجَدَهُمَا الناسُ معه مكانَ ما نَسِيَ مِن الجلُوسِ».

قال: «والعملُ على هذا عندَ بعضِ أهلِ العلم، وهو قولُ الشافعيّ؛ يرى سجدتَي السَّهْوِ كُلِّهِ قبلَ السّلام... وقال أحمدُ وإسحاقُ: إذا قام الرجلُ في الركعتيْنِ فإنّه يسْجُدُ سجدَتَيِ السَّهْوِ قبلَ السلامِ؛ على حديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ...

قال أبو عيسى: واختلفَ أهلُ العلمِ في سجدتَيِ السَّهْوِ؛ متى

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٩٩).

يسجدُهُما الرّجلُ؛ قبلَ السّلامِ أو بعدَهُ؟ فرأى بعضهم أنْ يسجُدَهُما بعدَ السّلامِ... وقال بعضُهم: يسْجُدُهُما قبلَ السّلامِ... وقال بعضُهم: إذا كانتْ زِيادةً في الصّلاةِ فبعدَ السّلامِ، وإذا كان نقصانًا فقبلَ السّلامِ...»[١].

فانظر ـ رحمك الله وزادك توفيقًا ـ ما أبْصَرَهُ بالعلم، وما أشدَّ حِفْظَه للخلاف، وما أثْبتَه مِن ناقِلٍ رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا المثالُ ناصعٌ، ودليلٌ واضح، على جلالةِ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في الفقه، ومُكْنَتِه في سرْد خلاف الفقهاء، ودقّته في التّفريق بين المنقولِ عنهم، وفهمِهِ لجزئيّاتِ ما ذهبوا إليه، وحُسْنِ عرْضِه لذلك كلِّه.

العنصر الثّالث: ترجيحه في المسألة إن كان ثمّةَ خلافٌ:

التّرجيح هو تقويةُ أحَدِ الطّرفين على الآخَر، فيُعلَم الأقوى فيُعمل به، ويُطرح الآخر[٢].

وأمّا طُرُقُه فهي كثيرة؛ فإذا كان التّعارض الظّاهريّ في نصوص الكتاب = كان التّرجيح بالنّظر إلى الألفاظ والمعاني؛ فيُرجَّحُ المنطوقُ على المفهومِ، والخاصُّ على العامِّ، والمقيَّدُ على المطْلَقِ، والحظرُ على الإباحةِ، والحقيقةُ على المجازِ، والمثبِتُ على النّافي... وإن كان التّعارض في نُصوص السّنّة = نُظِر إلى السّنَد؛ فيُرجَّحُ بحسب حالِ الرّواة، وبحسب صيغة الرّواية...

ولا شك أنّ القراءة الدّقيقة لجامع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ تدلُّ صاحبَها على مدى عُمْقِ هذا الإمامِ في علومِ الحديث بتفاصيله، ودرايتِه التّامّة بالفقهِ

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٤١٧)، وقد ذكر هذا المثال د. نور الدين عتر في كتابه عن التّرمذيّ؛ ص: (٣١٣).

(٢) انظر: المحصول للفخر الرّازي: (٥/ ٣٩٧)، الإحكام للآمديّ: (٢/ ٢٩١)، التّحبير شرح التحرير للمرداويّ: (٨/ ٤١٤).

وأدلّته، وإحاطته الواسعةِ بأقوال الأئمّة ومذاهبِهِم، وحِفْظِه لجميع ذلك واستحضارِه بدقّة.

ومِمّا زانَ هذا الجِهْبِذَ: اجتهادُه الدّقيق، ونَظَرُهُ فيما ينقُلُ نَظَرَ نَاقِدٍ ومُحرِّرٍ؛ لا نَظَر تابعٍ ومُقَلِّدٍ؛ لأنّ آلتَهُ العلميّةَ وأدواتِه الاجتهاديّةَ تتدفّقُ معه في كُلّ كلمةٍ يكتبها، وتَؤزُّهُ للإدلاء بكلمته والتّعقيب بفكرته وراء كلّ مسألة يبحثها؛ فلا جرم ظهرتْ ترجيحاتُه المتْقَنةُ المبنيّةُ على حَصَافةِ التّعبيرِ وطُولِ التّأمُّل ووجاهة الاختيار؛ خاليةً مِن جمود الرّأي، نائيةً عن حَمْأة التّعصّب لمذهبٍ أو شيخٍ، طاهرةَ المُحَيّا بِنيّةِ صاحبها وصِدْقِ قصدِهِ.

ولقد سار التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في بحثه للمسألة الفقهيّة الخلافيّة على سَنَنٍ يكاد يكون واحدًا؛ بحيث يُبوّب للمسألة بابًا ـ وهو الأعمّ الغالب ـ أو بابين أو أكثر، ويُخصّص كلّ بابٍ لطائفةٍ من المختلِفين، فيعرض أدلّتهم ويناقشها، ويرجّح إنْ نصًّا أو مفهومًا.

فمثال ما نَصَّ فيه على التّرجيح:

ما ذكره في: «باب ما جاء في البَيِّعَيْنِ بالخِيَارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا» وبعد أن ساق حديث نافعٍ عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «البَيِّعَانِ بالخِيَارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا أو يَخْتَارَا»؛ قال: «فكان ابْنُ عُمَرَ إذا ابْتَاعَ بَيْعًا وهو قاعدٌ قام لِيَجِبَ له البَيْعُ»:

فقد حرّر الترمذيُّ المسألةَ وناقش أدلّة الطّرفين فيها، ثم ساق في معرض الرّاجح عنده حديثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عن أَبِيه عن جَدِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «البَيِّعَانِ بالخِيَارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقَا إلا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، ولا يَحِلُّ له أَنْ يُفَارِقَ صاحبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»، وقال بعده: «هذا حديثٌ حَسَنٌ، ومعنى هذا: أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ،

ولو كانت الفُرْقةُ بالكلامِ ولَمْ يَكُنْ له خِيَارٌ بعدَ البَيْعِ؛ لَمْ يَكُنْ لِهذا الحديثِ مَعْنًى؛ حيثُ قال ﷺ: «ولا يَحِلُّ له أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»(١).

وربّما يكتفي التّرمذيّ رحمه الله بعرْض القولِ الرّاجح ودليلِه؛ اكتفاءً بقوّته وضعْف قولِ مخالِفِهِ أو شذوذه، وهذا يكثر أيضًا في «الجامع»(٢).

وربّما عَرَضَ القولَ الرّاجحَ بدليلِه، وحكى القول الآخر دون دليله؛ لِعَدمِه، أو ضعْفِه(٣).

ومثال ما فُهم فيه التّرجيح مِن قرينة التّبويب وغيرها: قوله: «ما جاء في باب كَرَاهِيَةِ الأَذَانِ بغيرِ وُضُوءٍ»، فبعد أن ساق حديث أبي هُريرةَ رضي الله عنه عن النّبيِّ ﷺ قال: «لا يُنَادِي بالصلاةِ إلا مُتَوَضِّئٌ»؛ قال رحمه الله: «واخْتَلَفَ أهلُ العِلْمِ في الأَذَانِ على غيرِ وُضُوءٍ؛ فكَرِهَهُ بعضُ أهلِ العِلْمِ، وبه يقولُ الشافعيُّ وإسحاقُ، ورَخَّصَ في ذلك بعضُ أهلِ العِلْمِ، وبه يقولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وابْنُ المبَارَكِ وأحمدُ»(٤).

فظاهرُ ترجمته دالٌّ على ترجيحه قولَ مَن يرى كراهةَ الأذانِ على غير طُهْر.

العنصر الرّابع: براعةُ الاستنباطِ بمراعاةِ إلحاقِ غير المنصوص مِن المسائل على ما نُصّ عليه في حديث الباب:

في بعض المحطّات مِن «الجامع» يُفرِّع الإمام التّرمذيّ رحمه الله أو يستنبط من حديثِ البابِ مسائلَ لم تَرِدْ في منطوقِ الحديثِ ولا نصِّ التّرجمةِ، ولكنّ الحديثَ أو الترجمةَ يقتضيانِ ذلك التّفريعَ والاستنباطَ؛ فلا تفوتُه الفرصةُ؛ فيذْكُرُ ما يتعلّق بالمسألة من توابعَ ولواحقَ.

---

(١) جامع التّرمذيّ؛ برقم: (١٢٤٧).
(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ٣٤٤).
(٣) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٤٧).
(٤) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٤٢).

فمثال التّفريع على ما تضمّنه حديث الباب[1]: ما فعله في «باب ما جاءَ في وَضْعِ اليَمِينِ على الشِّمَالِ في الصلاةِ»؛ حيث أخرج حديث قَبِيصةَ بْنِ هُلْبٍ، عن أَبِيه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كان رسولُ الله ﷺ يَؤُمُّنا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِه»، ثم فرّع عليه بقوله: «والعَمَلُ على هذا عندَ أهلِ العِلْم مِنْ أصحابِ النّبيِّ ﷺ والتابِعِينَ ومَنْ بعدَهُم؛ يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ على شِمَالِه في الصلاةِ، ورَأَى بعضُهم أَنْ يَضَعَهُما فوقَ السُّرّةِ، ورَأَى بعضُهم أَنْ يَضَعَهُمَا تحتَ السُّرّةِ، وكُلٌّ ذلك واسعٌ عندَهُم».

ووجه التّفريع: أنّ الحديث لم يَنُصّ على مَحلّ وضْع الأيدي في الصّلاة، وإنّما نصّ على مشروعيّةِ الفعل فحسبُ؛ فأتَمّ الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ بيانَ المسألة بهذا التّفريعِ لِمَسِيسِ الحاجةِ إليه في هذا الموضع.

وليت شعري! ما حيلةُ مَن يُوالي ويُعادي في محلِّ وضْع الأيدي في الصّلاة، والإشارة بالسّبابة في التّشهّد، وغيرها مِن الفروع التي اتّسع الأمرُ فيها لذوِي القلوب الصّافية النّقيّة مِن الصّدر الأول ومَن بعدهم؟ وإلى الله الشّكوى!

ومثال الاستنباط من حديث الباب: ما فعله في «باب ما جاءَ في تَحْريم الصلاةِ وتَحْلِيلِها»؛ فقد أخرج حديث أبي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مِفْتَاحُ الصلاةِ الطُّهُورُ، وتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ...» الحديث.

ثم استنبط مِن الحديث أنّ التكبيرَ لا يُغني غيرُه عنه، ولا يقومُ سواه مقامَه في تحريم الصّلاة وانعقادِها؛ فقال: «والعَمَلُ عليه عندَ أهلِ العِلْم مِنْ أصحابِ النّبيِّ ﷺ ومَنْ بعدَهم، وبه يقولُ سُفْيَانُ الثَّوْريُّ وابْنُ المبَارَكِ والشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ: إنّ تَحْرِيمَ الصلاةِ التَّكْبِيرُ، ولا يكونُ

---

(١) هذا المثال والذي بعده؛ ذكره د. نور الدين عتر في كتابه عن التّرمذيّ؛ ص: (٣٣٢ ـ ٣٣٣).

الرَّجُلُ داخلًا في الصلاةِ إلا بالتَّكْبِير.

قال أبو عيسى: وسمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ أَبَانَ مُسْتَمْلِيَ وَكِيعٍ يقولُ: سمعت عَبْدَ الرحمنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يقولُ: لو افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصلاةَ بسبعينَ اسْمًا مِنْ أسماءِ الله ولَمْ يُكَبِّرْ لَمْ يُجْزِهِ، وإنْ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَمَرْتُه أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَرْجِعَ إلى مكانِه فَيُسَلِّمَ؛ إنّما الأمرُ على وَجْهِه»[١].

المطلب الثّاني: منهجُه في تراجم الأبواب

تراجم الأبواب في المصنّفات الحديثيّة مِن أهمّ ما يتعيّن على المصنّف الاهتمامُ به، وإيلاؤه قدرًا عاليًا مِن التّيقّظ والفهم والتّدقيق، ذلك أنّها تعبّر عن مدى فهمِه وقدرته على الاستنباط.

وبالاستقراء يتبيّن أنّ طريقة التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في تبويبِه تتنوّع نوعين:

النّوع الأوّل: جَمْعُ أبوابٍ كثيرةٍ في مساقٍ واحدٍ، ويَستعملُ له الإمام عبارة «أبواب»؛ نحو قوله: أبوابُ الأَذَان، و: أبوابُ السَّهْو، و: أبوابُ الوِتْرِ، و: أبوابُ العِيدَيْنِ عن رسولِ الله ﷺ.

النّوع الثّاني: الحديثُ عن بابٍ واحدٍ مِن الفقه، ويَستعملُ له الإمام عبارة «باب»؛ نحو قوله: بابُ ما جاءَ لا تُقْبَلُ صلاةٌ بغيرِ طُهُورٍ، و: بابُ ما جاءَ في التَّسْميةِ عندَ الوُضُوءِ، و: بابُ ما جاءَ في الصلاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.

ولدى النّظرِ في تراجِم الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في جامِعِه؛ يمكن تصنيفها إجمالًا إلى ما يلي[٢]:

الصّنف الأول: **التّراجِمُ الظّاهرة**: وهي المطابقة لمنطوق ما ورد في

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٧٩).

(٢) راجع: الإمام التّرمذيّ للعتر؛ ص: (٢٧٤).

مضمونها مطابقةً جليّة لا تحتاج من العالِم إلى إعمال فِكرٍ وتأمّل، وهذا الصّنف هو الغالب في «الجامع».

ولقد سَلَكَ الإمام في هذا الصّنف مسالك؛ منها:

أولًا: التّرجمة الخبريّة العامّة: وتكون في الغالب دالّةً على المعنى الإجماليّ لمضمون الباب، وبمجرّد قراءة الوارد في الباب يتبيّن المراد بيُسْرٍ.

ومثالها: «باب ما جاءَ في الرَّجُلِ يُصَلِّي مع الرَّجُلَيْنِ» أوْرَدَ حديثَ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ ﷺ قال: «أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ إذا كُنّا ثلاثةً أَنْ يَتَقَدَّمَنا أَحَدُنا»؛ ففُهِم منه أنّ المراد من التّرجمة أنّه إذا كانوا ثلاثةً قام رجلان خلفَ الثالث منهما وهو الإمام.

ثانيًا: التّرجمة الخبريّة الخاصّة: وذلك بأن تكون في صورةِ حكمٍ واضحٍ لا يتطرّق إليه الاحتمال.

ومثالها: «باب ما جاءَ أنّ الأُذُنَيْنِ مِن الرَّأْسِ» أخرَجَ حديثَ أبي أُمَامَةَ ﷺ قال: توَضَّأَ النّبيُّ ﷺ فغَسَلَ وَجْهَهُ ثلاثًا ويَدَيْهِ ثلاثًا ومَسَحَ برأسِه، وقال: «الأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ»؛ فوَضح من التّرجمة أنّ الأذنين من الرّأس.

ثالثًا: التّرجمة الاستفهاميّة: وهي المَصُوغةُ بعبارةٍ من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وكيف، وهل، وغيرها، والمقصود منها: شحْذ الهمّة لمعرفة الحكم إذا كانت المسألة خلافيّة، أو معرفة الدّليل إذا كانت المسألة اتّفاقيّة.

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الخلافيّة لأجل معرفة الحكم: قوله: «باب ما جاءَ كَيْفَ الجُلُوسُ في التَّشَهُّد؟».

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الاتّفاقيّة لأجل الاطّلاع على الدّليل: قوله: «باب ما جاءَ كَمْ فُرِضَ الحَجُّ؟»، وهي مسألة إجماعيّةٌ

أراد أن يُعرِّف بدليلها.

رابعًا: التّرجمة المقتَبَسةُ مِن حديث بابها: وهي التي جُعِلَ حديثُ بابها أو جزءٌ منه عنوانَها.

وفائدة التّرجمة بنصّ الأحاديث: الإعلامُ بأنّ المصنّفَ قائِلٌ بذلك الحدِيثِ ذاهبٌ إليه[١].

ومثالها: قوله: «باب ما جاءَ إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكم مِنْ مَنَامِه فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في الإناءِ حتّى يَغْسِلَها» وهو نصُّ حديثٍ.

الصّنف الثّاني: التّراجِمُ الاستنباطيّة: وهي التي يُدرَكُ تطابُقُها مع مضمونِها بوجهٍ من الفكر والتّأمّل، وعلى العموم فهي في «الجامع» قليلةٌ، خفيفةٌ على الذّهن، قريبةٌ إلى فهم المتبصِّر.

ومثالها: قوله: «باب ما جاءَ في كَفّارةِ الفِطْرِ في رمضانَ»، فقد أوْدع تحت هذه التّرجمة حديث أبي هُريرةَ رضي الله عنه أنّ رَجُلًا أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله هَلَكْتُ! قال: «وما أَهْلَكَكَ؟» قال: وَقَعْتُ على امْرَأَتي في رمضانَ...» الحديث، وهو دليلُ مَن رأى وجوبَ الكفّارة على مُنْتَهِكِ رمضانَ بالجِماع، لكنّ صنيع التّرمذيّ في ترجمته يدلّ على أنه أراد عمومَ الإفطار سواء كان بوِقاعٍ أم بأكلٍ وشربٍ.

الصّنف الثّالث: التّراجم المرسَلة: وهي التي اكتفى فيها التّرمذيّ رحمه الله بقوله: «باب» و «باب منه»، ولم يُعَنْوِنْ بشيء يدلّ على المضمون.

وبالاستقراء يتّضح أنّ عبارة «باب»، و «باب منه» تستعمل في «الجامع» للدّلالة على اتّصال اللّاحق بالسّابق.

---

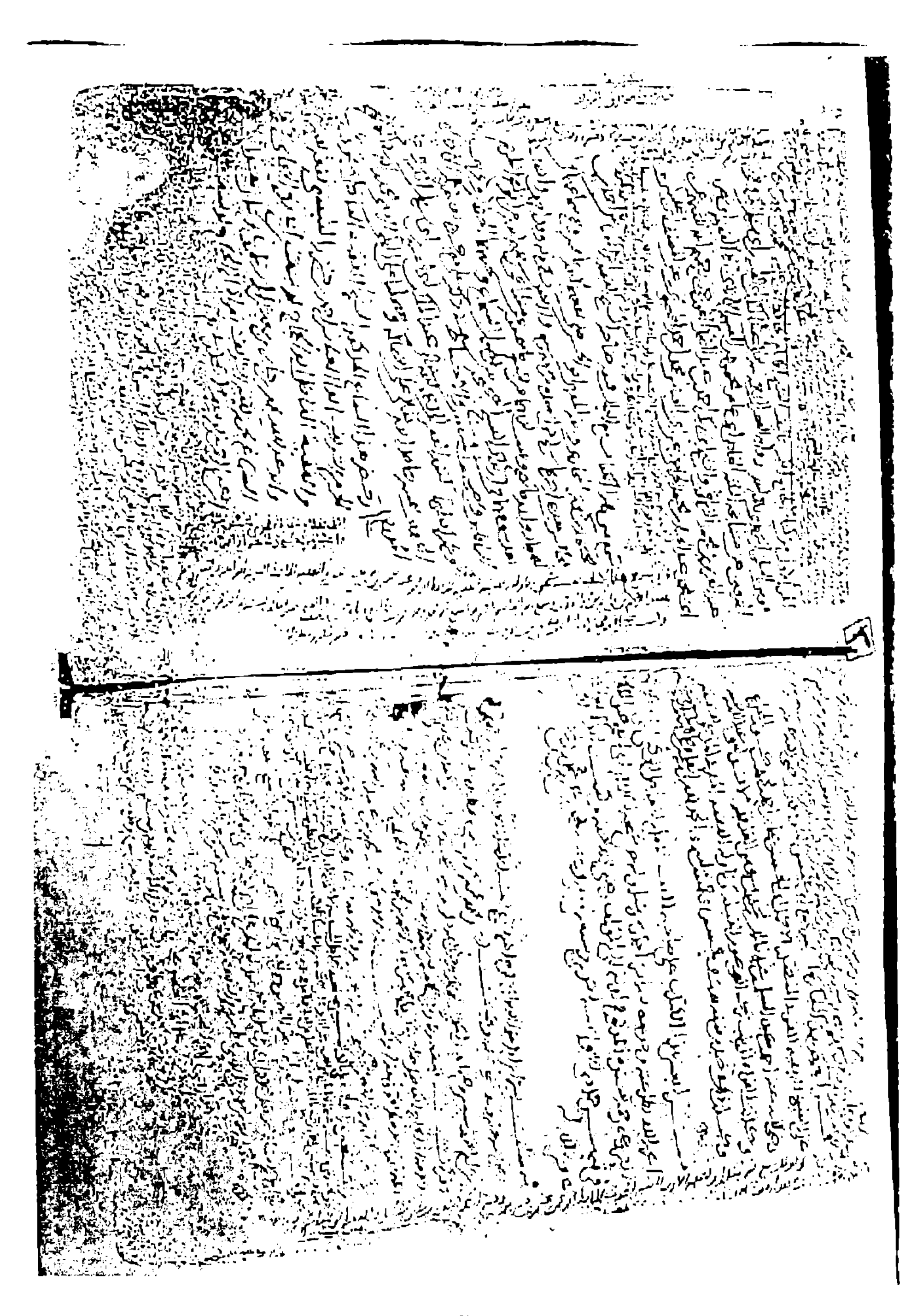
(١) راجع: الإمام التّرمذيّ للعتر؛ ص: (٢٧٩)، وقد ذكر أنّه وَجَد ذلك بالاستقراء في «الجامع» مطّردًا.

ومثاله: قوله: «باب ما جاءَ أنّ الماءَ لا يُنَجِّسُه شيءٌ»، ثم أردف هذا الباب بقوله: «باب منه آخَرُ». وأخرج تحتَه حديثَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه مرفوعًا: «إذا كان الماءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الخَبَثَ».

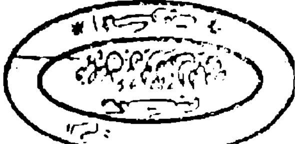
نسأل الله تعالى التّوفيق والسّداد، والهداية والرَّشاد، هو حسبُنا ونعم الوكيل، وهو الهادي إلى سواء السّبيل.

والله تعالى أَعْلَم، ونِسبةُ العلْمِ إليه أسْلَم.

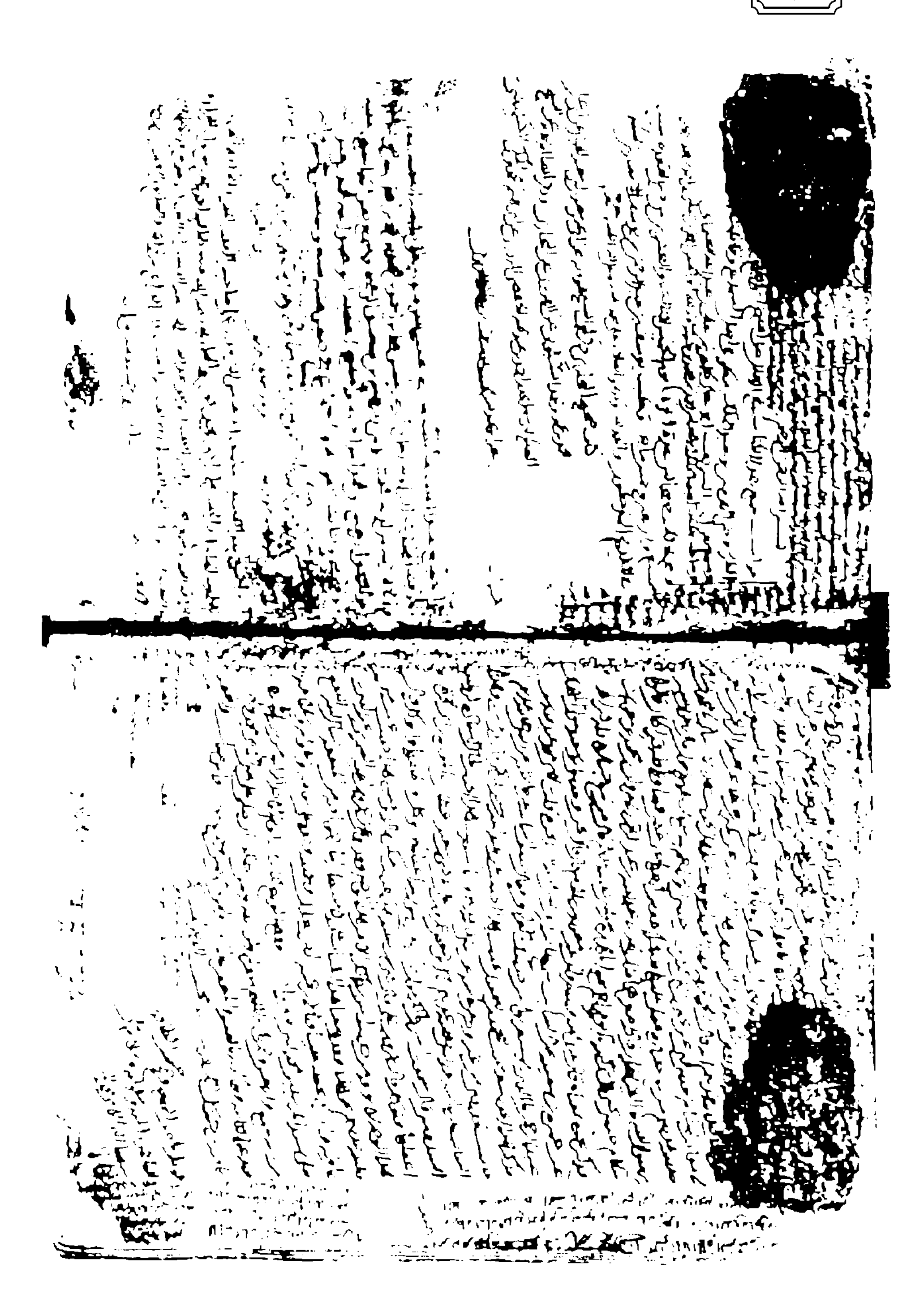
مُلْحَق
بصور مخطوطات
الجامع المختَصَر من السنن
الشهير بسنن التّرمذيّ



نسخة الكروخي



نسخة الكروخي



نسخة الكروخي



كتاب الجامع

المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

تصنيف الإمام الحافظ أبي عيسى

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمة

الله عليه ومغفرته ورضوانه لديه

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

الجزء الأول من كتاب الجامع [illegible]

مما صنفه أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله

رواية أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي رحمة الله عليه عن أبي عيسى الترمذي

رواية أبي محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي عن أبي العباس المحبوبي رحمه الله

رواية الشيوخ الثلاثة أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي وأبي نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي وأبي بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي عن الجراحي

رواية الشيخ الصالح أبي الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي عنهم

[illegible]

[illegible]

نسخة ابن الجوزي التي كتبها بخطه

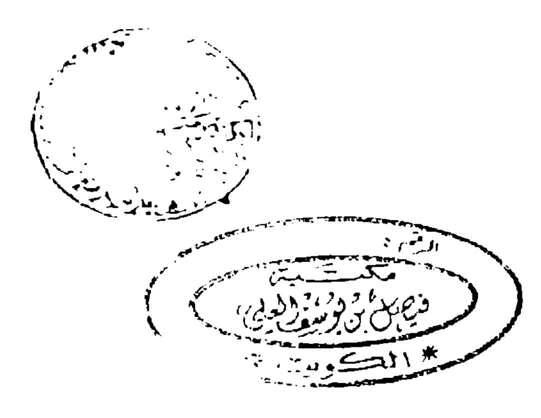
نسخة ابن الجوزي التي كتبها بخطه

رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله

خيرهم لجاره ... وأبو عبد الرحمن الحبلي اسمه عبد الله بن يزيد

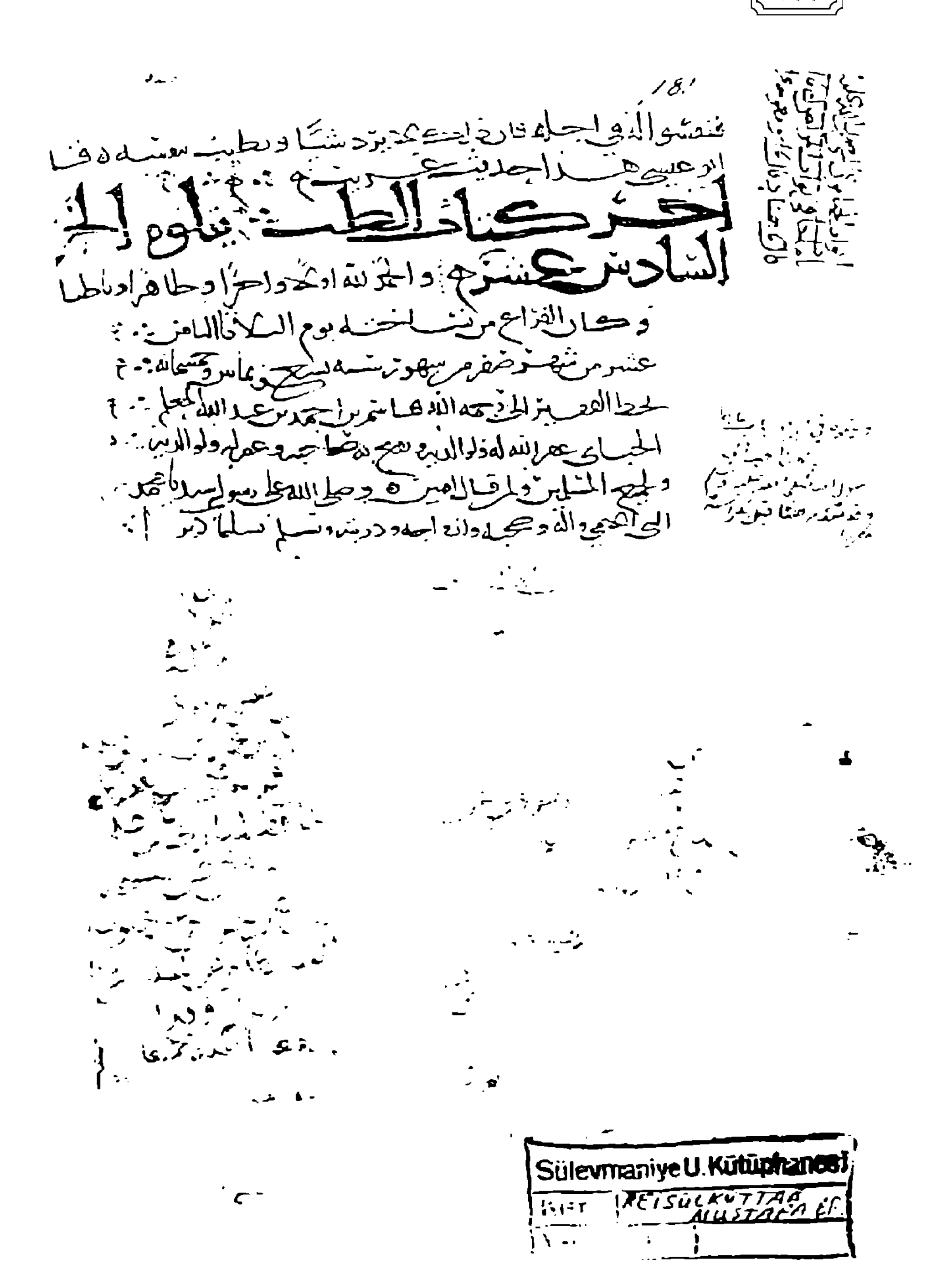
آخر الجزء الأول من كتاب الترمذي

والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله الطاهرين وحسبنا الله ونعم الوكيل



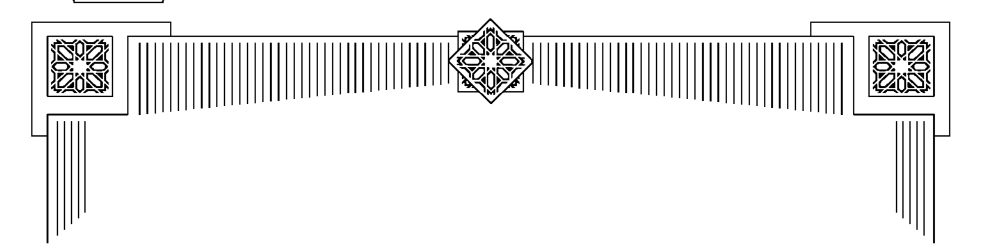
نسخة ابن الجوزي التي كتبها بخطه

نسخة رواية أبي ذر الترمذيّ (تركيا)



آخر كتاب الطب يتلوه الجزء السادس عشر

نسخة رواية أبي ذر الترمذيّ (تركيا)



الفهرس

إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً : كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.

٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.
١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثًا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***